



المعاهدات الدولية

التي عقدها الدولة العلية مع الدول الاوروباوية

٣٥٢٢

(ترجمة)

(يوسف بك آصاف)

(منقح جريدة المحاكم ثم وعامى لدي محكمة الاستئناف)

(وسائر المحاكم الاجلئة)

(حقوق الطبع محفوظة للمترجم)

(الطبعة الثانية)

(طبع بالطبعة العمومية بمصر سنة ١٩١٦)

ثايب
١٩١٦

مقدمة

أصبحنا في عصر تضاربت فيه الامور واختلفت الاحوال وتعددت علاقات
الاجانب معنا حتي أجس كل منا بان الحاجة ماسة لمعرفة اليهود التي اربطنا بها
معهم بحيث لا يقع غدر من أحد الطرفين ولا ييؤء أحد المتعاملين فاقد الصفتين
راجماً بخفي خين وتذهب أمواله وأعماله فريسة الاحتجاج بشئ لم يسمع الاصدى
اسمه في كل مكان وتردأ ذكراه في كل أونة وزمان . لعمر الله ان الاحتجاج لا يبطال
هذا الاحتجاج من الامور التي توجبها علينا الذمة والتزام خدمة الامة فان دولتنا
العلية ما منحهم هذه الامتيازات الا لتنظيم علاقتهم معنا وشر لواء العدل والامان
على جميع القاطنين في سائر ممالكها المحروسة على اختلاف المذاهب والاجناس
وحاشا ان يختلج في قواد العنابي ان الباب العالي انما عقد اليهود وأبرم الموائيق
لهضم حقوق الرعية فان ذلك غلط فاضح ووهم واضح يعرفه كل من له المام
بنصوص المعاهدات أو أعارنا الالتفات الى ما سنلوه عليه في هذا الشأن لاننا قد خنا
هذا الباب لثورد فيه كل ما يصل اليه علمنا من اليهود والمخالفات المختصة بالتجارة
واباحة الا ان حتي يعرف كل فريق ماله وما عليه فلا يرضى بالتفريط ولا تسول
له نفسه الافراط ومتى غلّم كل اسنان ما يتعين عليه صار على يينة من أمره ولا
تضطره الحالة الى مراجعة اليهود بعد قوات العرصة

ولما كانت تلك المواثيق لا أثر لها في اللغة العربية الا قليلا فضلا عن ان وجود النسخ التركية متعسر ان لم تقل متعذر فرضنا على نفسنا سبكها في قالب عربي صحيح العبارة تعميما للفائدة وتعميلا للعمل الذي التزمناه فضلا عن صحة الترجمة وإيفائها حقها من الضبط على قدر ما تبلغه الطاقة ولذلك اعتمدنا على أصح التراجمات الافرنجية ليكون صنيعنا بعيداً عن مرامي الانتقاد فان كثيراً من الذين ترجوا الامتيازات الى اللغات الأوروبية أخطأوا الصواب في بعض الاحايين والتبست عليهم حقيقة الاحكام فترجوها رجماً بالقيس .

وليس الغرم منصرفاً الآن الى ترجمة جميع المعاهدات التي أبرمت بين دول الارض فان ذلك يستغرق منا العمر اذا كان طويلاً . ولكن غايقتنا ان ننحي بنص المعاهدات التي عقدتها مصر واسلامبول مع دول الافرنج لتقف منها على ما لنا وما علينا وعلى الله الاتكال في كل حال .

معاهدة

(دولة فرنسا مع الباب العالي عام ١٧٤٠)

بامر جلالة الغازي المظفر الطيب الذكر السلطان محمود خان الاول
ابن السلطان مصطفى .

أبرمت عام ١٧٤٠ م في ٢٨ مايو { أيار } و ١٢ ربيع أول عام ١١٥٣ هـ
عن يد لويس سفير ماركيز دي فيلف السفير الخامس والعشرين
للحكومة الفرنسية لدى الباب العالي .

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

بنعمة الله الذي تجل قدرته وتعظم كلمته وببركة شمس سموات النبوة وكوكب
روح الاولياء رئيس طغمة الابرار سيدنا محمد الطاهر «صلم» وبظل أفض صحبته الاربعة
الطاهرين أبي بكر وعمر وعثمان وعلي عليهم صلوات الله
شاء سلطان محمود خان ابن السلطان سليم خان الغازي . أنا سلطان السلاطين
وملك الملوك وواهب تيجان الملك ظل الله على الارض . بادشاه وسلطان البحر
الابيض والاسود وبلاد الروم ايلي والاتاضول وقرمان وارزروم وديار بكر
وكرديستان وأدربيحان والعجم ودمشق وحلب ومصر ومكة والمدينة والقدس
الشريف وسائر بلاد العرب واليمن وايلات شتى افتتحها سلفاؤنا العظام وأجدادنا
الفخام بقدرتهم المنصورة . أنا السلطان محمود ابن السلطان مصطفى تأمر بما يأتي .

بند - ١ - لا يعارض الفرنسيون والذهابون لزيارة القدس الشريف
والآبئون منه وكذلك الرهبان والقسيسون المقيمون بكنيسة القبر المقدس
المسماة بكنيسة القيامة { القيامة }

بند - ٢ - بما ان امبراطرة فرنسا لم يأتوا ما يمس المودة القديمة التي
تربطهم بابائنا العالي منحت لرعاياهم برآة سلطانية على عهد ساكن الجنان
السلطان سليم تيسح لهم ما كان محظوراً قديماً من الاتجار بالقطن المنزول
والغير المنزول على اختلاف أنواعه

والان رعاية لهذه المودة الصادقة وطبقاً لما جاء في المعاهدات بانه
لايسوغ لاحد ان يمنعهم عن اتياع صنفي الجلد والشمع اللذين كان نقلهما
ممنوعاً في عهد اجدادنا العظام يكون هذا الانعام مقررأ لهم كما كان سابقاً
بند - ٣ - بما ان الفرنسيين تجاراً وغير تجار لم يكلفوا سابقاً دفع
ضريبة على النقود التي يأتون بها من بلادهم الى ممالكنا المحروسة فلا
يكلفون الان ذلك . وعلى أمناء خزانة ورجال ماليتنا عدم التعرض لهم
بحجة انهم يضربون من دراهمهم نقوداً عثمانية .

بند - ٤ - اذا كان تجار فرنساويون مسافرين على مراكب العدو قصد
الاتجار { ولو ان سلمهم واسرهم مخالفين للشرائع لانهم وجدوا في
مركب العدو } فلايسوغ بهذه الحجة ضبط اموالهم واسر اشخاصهم
بشرط ان لا يكونوا في مراكب قرصان { لصوص البحر } ويبدو منهم
عمل عدائي او يتخطوا حدود مهنتهم التجارية .

بند ٥- اذا شحن فرنساوي مركبه مؤونة من بلاد العدو وحملها الى بلاد العدو فالتقى بسفن المسلمين فلا يسوغ أخذ مركبه وأسر الاشخاص بحجة انهم ناقلون ميرة الى بلاد العدو.

بند ٦- اذا نقل احد رعايانا مؤناً من البلاد الاسلامية فقبض عليه أثناء سفره فالفرنساويون الذين يشغلون في المركب بالاجرة لا يؤخذون أسرى

بند ٧- اذا ابتاع الفرنسيون بالتراضي والقبول من السفن العثمانية ميرة والثقوا بمرأكتنا وهم ذاهبون الى بلادهم لا الى بلاد العدو فالمرأكب لا تضبط ولا يؤخذ من عليها ارقاء . واذا وجد من الفرنسيين من ضبط على هذا النحو يفرج عنه ويرد اليه ما سلب منه .
بند ٨- ان البضائع التي يشحنها التجار الفرنسيون من بلادهم بارادة ورضاء امبراطور فرنسا الى ممالكنا المحروسة وكذلك البضائع التي يشحنونها من ممالكنا المحروسة الى بلادهم تقدر في الجمارك بالثمن الذي كانت تقدر به قديماً لضبط الرسوم الجركية وتحصيلها كما كانت تؤخذ قبلاً بدون زيادة البتة في ثمنها

بند ٩- لا تؤخذ ضريبة الجرك الا على البضائع التي تنزل الى البر للبيع لا على البضائع التي تنقل الى موانئ أخر . فحده لا مكس عليها ولا معارضة بنقلها .

بند ١٠- لا تطلب من الفرنسيين الضريبة الحديثة { قصايسة }

{ ضريبة الجزارة } ولا { رقية } ، { رسوم على البضائع } ولا { باج } ،
 { رسم على البضائع الداخلة القرى } ولا { يسق خولي } ولا أكثر من
 ثلاثمائة اسبر { ١ } بدل رسم تذكرة شرف المعروفة بسلامك رسمي ،
 بند - ١١ - ان مراكب القرصان الجزائريين وان تكن تعامل معاملة
 حسنة عند رسوها في الموانئ الفرنسية وتشحن البارود والرصاص
 والاشربة وكل ما تحتاج اليه فهي لا تزال تأخذ الفرنسية الذين
 تلقى بهم ارقاء وتسلب اموال التجار الامر الذي حرم عليها مراراً في
 عهد جدنا ساكن الجنان والطيب الذكر بدون ان ترجع عن خطتها .
 ونحن ابعد من ان نظهر رضانا الشاهاني عن مثل هذا العمل بل نأمر
 بان يطلق سراح كل فرنساوي أخذ رقيقاً على الوجه الذي تقدم ويرد
 اليه ماسلب منه . فاذا استمر هؤلاء القرصان على عصيانهم وبلغنا ذلك
 من عظمة امبراطور فرنسا فان والي الجزائر ينزل من منصبه ويعوض
 على الفرنسية ما سلب منهم

وبما ان الجزائريين لم يدعوا حتى الان للتواهي المكررة التي
 صدرت لهم بهذا الشأن فان لم يسيروا من الان فصاعداً حسب اوامرنا
 الشاهانية فان امبراطور فرنسا لا يرضى قبولهم تحت قلاعه وينعمهم
 من دخول موانيه . والوسائط التي يأخذها لقمعهم ومنع تعديهم لاتمس
 المهود المبرمة بيتنا طبقاً للاوامر الشاهانية الصادرة في عهد اجدادنا

الطبي الذكر والتي تؤيدها نحن ونمد انا نجيب الشكوى وقبل الشهادات الصادقة من عظمته بهذا الشأن.

بند - ١٢ - بما ان اجدادنا العظام والطبي الذكر صرحوا للفرنساويين باصطياد الاسماك واخراج المرجان من خليج اوسترغه التابع للجزائر وتونس فنحن كذلك نبيع لهم اخراج المرجان واصطياد الاسماك في الاماكن المذكورة على مقضى عوائدهم القديمة وان لا يباح لاحد معارضتهم بهذا الشأن.

بند - ١٣ - ان التراجمة القائمين بخدمة سفرائهم يفنون من الرسوم {الخراج} ومن رسوم {القصايب} ومن سائر الرسوم الاختيارية المسماة تكاليف عرقية

بند - ١٤ - التجار الفرنسيون الذين يشحنون بضائع على مراكبهم أو على مراكب رعايانا التي تنجر مع مراكبهم في بلاد العدو يدفعون بكل تدقيق للسفراء والقناصل رسوم القنصلات والرسوم الاخرى بدون معارضة وبدون أقل ممانعة

بند - ١٥ - اذا حدث قتل أو مشاجرة بين فرنساويين فلسفرائهم وقناصلهم ان يحكموا بينهم حسب عوائدهم وتعاملهم بدون ان يقدر أحد من رجال حكومتنا ان يتداخل بهذا الصدد .

بند - ١٦ - انه في الحالة التي يقيم بها أحد دعوى على القناصل المعينين لملاحظة أعمال التجار لا يسجن القناصل ولا تخم محلاتهم . وتسمع

دعواهم في بابنا العالي واذا وجدت أوامر سابقة أو لاحقة مخالفة
للفقرات المذكورة تعد ملغاة ولا يعمل بها . بل يجري العمل طبقاً
لمعاهداتنا السلطانية

بند - ١٧ - من حيث ان العائلة المالكة في فرنسا قد قبضت على
زمام السلطة الملكية قبل الملوك والامراء المسيحيين أصحاب الشهرة فهي
لم تزال كما كانت على عهد آبائنا العظام وأجدادنا الفخام محافظة على الولاء
الصادق الخالص أكثر من سائر الملوك بدون ان يطرأ على معاهداتنا
ما يخالفها . على انها أظهرت بهذا الشأن كل ثبات ومحافظة فلهذا نريد :
ان سفراء فرنسا المعيّنين لدى بابنا العالي عند ما يحضرون الى ديواننا
الهامايوني أو يذهبون الى وزاراتنا الفخام أو الى مستشارينا الكرام
يعاملون حسب العوائد القديمة بالافضلية ويقدمون على سفراء اسبانيا
وسفراء الملوك الآخرين

بند - ١٨ - لا يؤخذ من سفراء ملك فرنسا ضرائب الجمر ولا رسوم
« باج » عما يأتون به على اسمهم كهداياهم وملبوسهم وما يحتاجون اليه
وما يأتون به من مأكولهم ومشروبهم وكذلك قناصل فرنسا الموجودون
في المدن التجارية فان لهم التقدم على قناصل اسبانيا وقناصل سائر
الدول كما هو جار لدى بابنا العالي

بند - ١٩ - بما ان الفرنسيين الذين يتجرون في كل زمن بأموالهم
وأمتعتهم على مراكبهم في موانئ مديان ممالكنا المحروسة يتجولون

ذهاباً وليأبأعلى تمام الثقة والايقان بالسلام والامن . فعند ما تكون
مراكبهم عرضة لاختطار البحر وتقتضى لهم المساعدة فنأمر مراكبنا
الحربية وسواها التي تكون على مقربة ان تمد اليهم يد المساعدة اللازمة
وان رباني سفننا ورؤسائها وأمرأ البحرية لا يتقاعدون عن أقل رعاية
وان يبداو تيقظهم واهتمامهم بان يقدموا لهم بتقودهم الميرة وكل ما
يحتاجون اليه واذا قذفت الارياح مراكبهم الى الشاطئ فعلى الحكام
والقضاة وسواهم مساعدتهم . وكل السلع والبضائع التي تخلص من الفرق
تعاد اليهم بدون معارضة البتة

بند - ٤٠ - ان الفرنسيين من تجار وتراجمة وغيرهم لهم الحرية المطلقة
بالذهاب والاياب براً وبحراً من والى . وانى ومدن ممالكنا المحروسة
سواء كان ذلك للبيع أو للشراء أو للتجار في ممالكنا المحروسة . بشرط
ان لا يتخطوا حدود مهنهم وحرقتهم وأطوارهم . وبعد ان يدفعوا
الرسوم المعتاد دفعها ورسوم القنصلاتوكما قد جرى حتى الآن فلا
يعارضهم ولا يمانعهم أمراء وقواد بحريتنا وربانو مراكبنا وسواهم
ولارؤساء جنديتنا وجيوشنا .

بند - ٤١ - لا يجبر التجار الفرنسيون على مشتري بضائع لا رغبة
لهم بها ولا تجوز معارضتهم لهذا السبب .

بند - ٤٢ - اذا وجد فرنساوي مديوناً فيطلب المال من الغريم ولا
يجوز مصادرة سواه ولا أخذ غيره الا اذا كان كفيلاً .

واذا مات فرنساوي فتروكانه تسلم الى المكافين بتنفيذ وصيته بدون ان يكون لاحد حق التداخل. واذا مات ولم يوص فتسلم تركته الى مواطنيه بواسطة القنصل بدون ان يكون للمأوري الخزينة العاصرة كيت المالجي والقسام حق المعارضة بشي

بند - ٢٣٠ - ان التجار والراجمة والقناصل الفرنساويين عند عقد البيع والشراء والكفالة وسائر الاعمال التي تتعلق بالقضاء يحضرون امام القاضي ويقدمون انموذجا عن كيفية عقدهم ويدرجون ذلك في سجلات المحكمة حتى اذا ماحدث اختلاف في المستقبل يرجع الى العقود المدونة في السجلات ويحكم بمقتضاها . واذا لم يتبعوا هذه القواعد وأرادوا اقامة دعوى مخالفة للمدالة مقدمين شهود زور فلا يسمح بمثل هذا الخداع ويرفض طلبهم المخالف للمدالة واذا ادعى أحد رعايانا « تمدياً منه » على فرنساوي انه أهانه وسبه فلا نسمح بان يكدر الفرنساوي بما يخالف المدالة والحق . واذا توارى فرنساوي بسبب كثرة ديونه أو اقترافه جرماً فلا يؤخذ بجريته آخر بري الجانب وليس بضامن للمتواري .

بند - ٢٤ - اذا وجد في ممالكنا المحروسة بعض أرفاء من تباع فرنسا واعلن السفراء والقناصل الفرنساويون انه فرنساوي فيؤتى بالريق والمولى أو وكيله الى بابنا المالي لبيت الحكم بامرهم . ولا يطلب من الفرنساويين الساكنين ممالكنا المحروسة الخراج

بند - ٢٥ - عندما تبعث الحكومة الفرنسية بأناس حسنى الادارة

تتولي الشؤون عوضاً عن قناصلها المقيمين بالاسكندرية وطرابلس الشام وغيرها من الاساكل البحرية فلا يمارض بشأن ذلك ويكونون معفيين من أداء الضرائب الاختيارية المعروفة بالتكاليف العرفية

بند - ٢٦ - اذا وقع خلاف بين أحد رعايانا وفرنساوي وتقدم الحصان الى القاضي ليحكم بينهما فلا يجوز للقاضي استماع الدعوى ان لم يكن ترجمان القنصلاتو حاضراً واذا كان الترجمان مشغولاً باشغال ضرورية تدعو لتأخره عن الحضور فتوجل الدعوى الى حين حضوره وعلى الفرنسيين ان ينيوا عن الترجمان الغائب بدون ان تكون غيبته حجة مضرّة. واذا حدث خلاف بين فرنساويين وفلسفراء والقناصل ان يفحصوا ويحكموا حسب شرائعهم وعوائدهم بدون ان يمانعهم بذلك أحد

بند - ٢٧ - من العوائد القديمة ان المراكب الفرنسية التي تطلع من الاستانه العلية بعد ان تفتش اولاً تفتش ثانية في حصون الدردانيل ثم يؤذن لها بالسفر وقد ادخلت عادة حديثة تخالف العوائد القديمة وهي تفتش المراكب في غليوبولي فمن الآن وصاعداً طبقاً للعوائد القديمة تسافر هذه المراكب تواء بعد ان تفتش في الدردانيل .

بند - ٢٨ - عند ما نلتقي مراكبنا وسفنتنا وجيوشنا البحرية بالمراكب الفرنسية فلا يلحقون ببعضهم ضرراً بل بعكس ذلك يتبادلون علامات التواد والولاء . واذا لم يقدم الفرنسيون الهدايا بتمام رضاهم فلا يعتدى عليهم ولا يؤخذ منهم اغتصاباً لا أدوات بحرية ولا اكسية

ولا غلمانا ولا شيء آخر يمتلكونه .

بند - ٣٩ - انا نثبت ايضاً للفرنساويين ما منحناه لحكومة البندقية ونمنع عن كائن من كان المعارضة على اى وجه كان سواء بالمشاحة او بالتزاع او بمعارضة طرق العدالة او بدم تنفيذ الامتيازات الملوكية التى منحت لهم منها .

بند - ٤٠ - نأمر بان تحرس وتساعد السفن والمراكب الفرنسية التى تأتى ممالكنا المحروسة وان تأفل منها بكل أمان . واذا سلب شيء من أدواتها وأشياءها فليس يبذل فقط قصارى الجد لاعادة المسلوب ان كان انساناً أو أشياء بل يعاقب المعتدون بصرامة أياً كانوا .

بند - ٤١ - نأمر رجال حكومتنا وقواد بحريتنا وولاية الاقاليم والقضاة ورباني السفن وبوجه اعم كل سكان ممالكنا المحروسة ان ينفذوا بتدقيق كل ما جاء في معاهداتنا السلطانية « رمز العدالة والحق » بدون ان تمس بادنى تغيير حتى اذا ما تجاسر احد على المعارضة ومقاومة تنفيذ اوامري الشاهانية يعتبر مجرمًا ومتمردًا ويعاقب عقاباً شديداً مبرحاً بدون تأخير ولا امهال ليكون عبرة لسواه . والنتيجة ان ارادتنا هي ان لا يسمح باجراء شيء يخالف صدق المعاهدات المبرمة والامتيازات الممنوحة فى عهد اجدادنا العظام الطيبي الذكر

بند - ٤٢ - بما ان بعض رعايا الامم اعدائنا الذين ليس لهم سفراء لدى بابنا العالي كانوا يأتون قديماً ويذهبون تحت الراية الفرنسية سواء

كان ذلك للاتجار أو لزيارة القدس الشريف تبعاً للاجازه الشاهانية
 المنوحة لهم في عهد اجدادنا للعظام ساكني الجنان وطبقاً لما جاء
 بالامتيازات المنوحة للفرنساويين الا انهم منغوا بعد ذلك لجملة اسباب
 وألغيت من المعاهدات تلك الامتيازات . غير ان امبراطور فرنسا أظهر
 رغبته في كتاب رفعه الى بابنا العالي في ان اللام أعدائنا المنوعين عن
 الاتجار في ممالكنا المحروسة يمنحون حرية الذهاب والاياب الي
 القدس الشريف كما كانت العادة القديمة بدون ان يعارضوا . وانه اذا
 سمح لهم في المستقبل بالاتجار في ممالكنا المحروسة يكون ذلك تحت
 الراية الفرنسية كما كان قديماً فقد قبل طلب امبراطور فرنسا بناء على
 المودة القديمة الموجودة منذ عهد اجدادنا والتي تثقل من الاب لابن
 بين جلالته وبابنا العالي وقد صدر بذلك امرنا الشاهاني وهو :

ان الامم النصرانية المعاديتنا والمسألة امبراطور فرنسا التي ترغب
 في زيارة القدس الشريف تقدر على الذهاب والاياب محافظة على صفتها
 على الوجه المتاد بكل حرية وأمان بدون معارضة ولا ممانعة من أحد .
 واذا وجد فيما بعد السماح للامم المذكورة بالاتجار في ممالكنا
 المحروسة موافقاً فذهابهم وايابهم يكون حائثاً تحت الراية الفرنسية
 كما كان من ذي قبل بدون ان يسمح لهم بالذهاب أو الاياب تحت راية
 أخرى .

والامتيازات السلطانية القديمة التي بين أيدي الفرنسيين منذ عهد

أجدادنا العظام حتى اليوم والتي ذكرت الآن بالتفصيل قد جددت مع اضافة بعض الفقرات طبقاً لامرنا الشاهاني الصادر حسب خطنا الشريف وأول هذه الفقرات هو :

ان الانساقفة التابعين للحكومة الفرنسية والقسيسين والرهبان الآخرين الذين يدينون بدينه الفرنسيين من أية امة وأي نوع كانوا اذا لم يتخطوا حدود مهنتهم لا يعارضون بتكدير عند اقامة شعار وظائفهم في نواحي سلطنتنا حيث هم موجودون منذ القديم .

بند - ٣٣ - ان الرهبان الفرنسيين الذين يقيمون كما كانوا قديماً داخل مدينة اورشليم وخارجها وفي كنيسة القبر المقدس المسماة بالقيامة لا يعارضون بشأن أما كن الزيارة التي يسكنونها والتي في حوزتهم وتبقى في تملكهم كالسابق بدون ان تسوغ معارضتهم بهذا الصدد ولا بحجة وضع الضرائب واذا حدث لهم دعاوي ولم تحل في موضع اقامتها يحال أمرها الى بابنا العالي .

بند - ٣٤ - ان الفرنسيين ومن كان من تابعيتهم من أية امة وبأية صفة كانوا الذين يذهبون الى اورشليم لا يعارضون البتة عند ذهابهم وايابهم .

بند - ٣٥ - ان الجمعيتين الرهبانيتين المقيمتين «بغلطه» أي اليسوعيين والكبوشيين الذين لهم كنيسة تان هما بين أيديهم منذ القديم فهاتان الكنستان تظلان في حوزتهم ويملكونهما ويتمتعون بهما وبما ان احدي الكنستين

حرقت فيناد بناؤها باجازه من العدلية وتبقى كالاول ملك الكبوشيين بدون ان يمارضوا بشأن ذلك . وكذلك لاتعارض الكنائس التي يملكها الفرنسيون في أزير وصيدا والاسكندرية وفي سائر المدن البحرية الاخر ولا يطلب منهم أموال لهذا السبب

بند - ٣٦ - لا يمارض الفرنسيون عند ما يهرأون الانجيل في مستشفاهم في « غلطة » بدون ان يتجاوزوا حدود صفتهم .

بند - ٣٧ - ولئن كان التجار الفرنسيون يدفعون دائماً رسماً جركياً قيمته خمسة بالمائة عن البضائع التي يصدرونها الى ممالكنا المحروسة أو يستوردونها منها فيما انهم اتسوا منا تخفيض هذا الرسم الى ثلاثة بالمائة مراعاة لمودتهم القديمة مع بابنا العالي وان يدرج ذلك مع الامتيازات الحديثة استجبنا التماسهم فنأمر طبقاً لارادتنا ان لا يؤخذ منهم أكثر من ثلاثة بالمائة وعند ما يؤدون الرسوم الجركية تؤخذ منهم النقود الرابجة في ممالكنا بقيمتها المقبولة في خزينتنا العامرة بدون ان يمارضوا على زيادة أو نقصان قيمة تلك النقود

بند - ٣٨ - ان البرتوغاليين والصقليين « أهالي سيسيليا » والكاتالانيين والمسينيين والانكونيين وسائر الامم المعادية لنا والتي لاسفراء ولا قناصل ولا وكلاء لها لدى بابنا العالي وترغب بعمل حريتها في المجئ الى ممالكنا المحروسة كما كانت نفعل قديماً ، تحت راية امبراطور فرنسا فهؤلاء يدفعون الرسوم الجركية كالفرنساويين بدون ان يجاز لاحد معارضتهم

بشرط ان لا يتعدوا حدودهم ولا يرتكبوا ما يعبث بالامن والراحة
 بند - ٣٩ - الفرنسيون يدفعون رسوم المسطرية كما يدفعها الانكليز
 وعصلوا هذا الرسم الذين يكونون في الاسنانة العلية أو في دغلطه، لا يسوغ
 لهم ان يصادروهم ليأخذوا منهم زيادة واذا قدر حياة الجمرک البضائع
 بأثمان غالية ليزيدوا قيمة الرسوم فلا يحق لهم ان يرفضوا أخذ البضائع
 بدل الدراهم حسب تقديرهم . واذا دفعت الرسوم عن الاقشة الحريرية
 والاشيات القطنية لا تطلب ثانية . وعندما يأخذ حياة الجمرک الرسوم
 يعطون بها وصلا ولا يتمتعون الفرنسيين عن ان يشحنوا بضائهم الى
 ميناء أخرى كما انهم لا يعارضونهم بدعوى طلب رسوم جمرکة أخرى .
 بند - ٤٠ - ان قناصل فرنسا وتابعيهم من رهبان وتجار وتراجة يمكنهم ان
 يصنموا خمرآ في منازلهم أو يأتوا به من الخارج لاجل مؤونتهم الاعتيادية
 بدون ان يسوغ لاحد معارضتهم بهذا الصدد .
 بند - ٤١ - الدعاوى التي تزيد كميته على أربعة آلاف أسبر تقام امام
 ديوانا الشاهاني دون سواء
 بند - ٤٢ - اذا حدث قتل في الاماكن التي يسكنها الفرنسيون فلا
 يسمح من الان فصاعداً بمارضتهم ولا تطلب منهم الغرامة المسماة «بالجريمة»
 اذا لم يثبت عليهم ارتكاب القتل
 بند - ٤٣ - ان الامتيازات والاعفاءات الممنوحة للفرنساويين تشمل
 التراجمة الذين في خدمة سفراء فرنسا .

ولست أقبل فقط وأثبت شروط المعاهدة القديمة والمتجددة كما ذكر سابقاً المبرمة في عهد جدتي السعيد الذكر ولكن البنود التي التمت وقررت حديثاً ومنعت تضاف إلى المعاهدات القديمة في الصورة والكيفية الآتية :

بند - ٤٤ - عدا عما حوته البنود المذكورة من تقديم وفضلية سفراء وقناصل أمبراطور فرنسا على سواهم فيما ان لقب أمبراطور لقب به بابنا العالي جلالة ملك فرنسا منذ القديم فسفراؤهم وقناصله يعاملون ويعتبرون من بابنا العالي بالاكرامات المواقفة هذا اللقب

بند - ٤٥ - ان سفراء جلالة ملك فرنسا وقناصله يستخدمون التراجمة الذين يريدون واليسقجية الذين يرومون بدون ان يقدر أحد على اكرامهم لاستخدام من لا يوافقهم .

بند - ٤٦ - ان التراجمة الذين هم فرنساويون حقيقة بما انهم نواب السفراء أو القناصل فعندما يترجمون تماماً ما عهد اليهم ويقضون مأموريتهم لا يهانون ولا يسجنون واذا قصرُوا بشيء يؤذ بهم سفراؤهم أو قناصلهم بدون ان يحق لشخص آخر التعرض لهم

بند - ٤٧ - ان الخدمة من رعايا بابنا العالي الذين يخدمون السفير في قصره يعني منهم ١٥ من الضرائب والرسوم ولا يعترض عليهم بهذا الشأن

بند - ٤٨ - ان الرعايا الخاضعين لبابنا العالي من مسلمين وسواهم من أية طائفة كانوا ليس لهم ان يكرهوا قناصل فرنسا الذين هم فرنساويون

جنسية على المحضور بذاتهم امام المحاكم اذا كان عندهم تراجمة . وعند وقت الحاجة يترافع المسلمون وسواهم مع التراجمة المعينين من قبل قناصلهم لهذه الناية

بند - ٤٩ - ان الباشاوات والقضاة والمأمورين الآخرين لا يقدرّون ان يمنحوا القناصل أو وكلاءهم الرسمين من نشر رايهم تباعاً للعوائد في الامكنة التي لهم المادة بسكنها منذ زمن مديد .

بند - ٥٠ - لتأمين مساكن القناصل يسمح لهم باستخدام اليسقجية الذين يريدونهم وهؤلاء اليسقجية يكونون تحت حماية الادودباشى وسواه من الضباط ولا يطلب من اليسقجية المذكورين لهذا السبب رسم ما ولا ترضية .

بند - ٥١ - اذا أتى القناصل والتراجمة وسواهم من تابي الحكومة الفرنسية بمسب لمؤوتهم في بيوتهم التي يسكنونها ليصنعوا منه خيراً أو اذا أتاهم خرمؤوتهم فبمقتضى ارادتنا لا يسوغ لليسقجية والاغوات والباش باستنجي والباش طبجي وسواهم من عمالتنا ومأمورينا ان يطلبوا ضريبة أو هبة لا حين الورود ولا حين النقل . ويجب عليهم ان يجروا على حسب الاوامر المعطاة بهذا الشأن من سلفائنا السلاطين العظام وعلى مقتضى العوائد المتبعة حتى اليوم .

بند - ٥٢ - اذا حدث ان القناصل أو التجار الفرنسيين اختلقوا أو اختصوا مع قناصل أو تجار دولة أخرى مسيحية يسمح للخصمين بناء

على قبولهما وطلبهما برفع الدعوى الى سفراء دولتي الخصمين لدى بابنا العالي وما دام المدعي والمدعى عليه لا يرضيان برفعهما الى الباشاوات والقضاة والضباط ومأموري الجمارك فلا يسوغ لمن ذكر من عمالنا ان يكرهوهما على رفع الدعوى اليهم ولا ان يحتجوا بوجوب معرفتهم الدعوى .

بند - ٥٣ - اذا أفلس تاجر فرنساوي أو تابع لحكومة فرنسا افلاساً حقيقياً ظاهرياً يعطى مدائنه مما هو بلى من بضائمه . واذا لم يكن لدى الدائنين سكوك كفالة أو ضمانه على السفراء أو القناصل أو الترجمة أو أحد الفرنسيين فلا تسوغ اقامة الدعوى على من ذكروا ولا توقفهم بحجة القاء التبعة عليهم

بند - ٥٤ - اذا اقترب أحد القرصان أو سواهم من أعداء بابنا العالي جرماً عادياً في مواني ممالكنا المحروسة فلا يؤخذ بحريتهم قناصل فرنسا والتجار الفرنسيون طبقاً لأوامرنا المتقدم ذكرها . وكما انه من الضروري لاستتباب الامن المتبادل معرفة الاشقياء ليكونوا معلومين من الآن وصاعداً فعندما تأتي الى مواني ممالكنا المحروسة مراكب المغاربة وغيرهم من القرصان يتحتم على قواد سفننا وغيرهم من الضباط فحص جوازاتهم بكل دقة وانتباه والاوامر الصادرة قبل بهذا الشأن يجب انفاذها كما كان يصنع سابقاً . ويشترط كذلك على القناصل الفرنسيين الفحص بكل دقة والافادة عما اذا كانت المراكب الآتية الى موانينا تحت الراية الفرنسية هي فرنساوية بحتة . وبعد التحقيقات والتحريات

بشأن ذلك على الطريقة المتقدم ذكرها يتبادل ضباطنا والقناصل الفرنسيون
الاراء مشافهة أو كتابة اذا دعت الحال لتوطيد أمن الفريقين .

بند - ٥٥ - لما كان الوفاق والولاء سائدين من عهد بعيد بين بابنا العالي
والحكومة الفرنسية وأظهر جلالة أمبراطور فرنسا ووزراؤه
بالاخص اعتنائهم في معاهدة الصلح التي أبرمت منذ قليل ترى لنا ان بعض
التسامح في بعض أشغال موافقة يكون الوسطة لتوثيق صرى الصداقة
وشاهداً على تمكين المودة فلهذا نأمر بان من الآن فصاعداً البضائع
التي تشحن من المواني الفرنسية وتصدر الى عاصمة ممالكنا على مراكب
فرنساوية حقيقية تحت راية فرنساوية وجواز فرنساوي وكذلك
البضائع التي تصدر من عاصمتنا الى المواني الفرنسية على مراكب
فرنساوية بعد ان تدفع رسم الجرك ورسم جواز السفر المكثى عنه
« بالسلامك رسمي » وطبقاً لشروط المعاهدة المتقدم ذكرها عندما
يتجر الفرنسيون بمثل هذه البضائع مع آخرين لا يطلب اليهم باية
حجة كانت رسم المسطرية الذي عفوا منه تماماً كما جاء في بند دفع
المسطرية { ٣٩ }

بند - ٥٦ - كما انه أجاز للتجار الفرنسيين وتاجري الدولة الفرنسية
أن لا يدفعوا الا ثلاثة بالمائة رسماً جركياً عن البضائع التي يأتون بها من
بلادهم الى ممالكنا المحروسة وعن البضائع التي يشحنونها من ممالكنا الى
بلادهم « ولو ان البنود المار ذكرها لم تذكر الا الاقطان المنزولة

والنير المنزلة والجلد والشمع والاقشة الحربية ، فقد اقنضت ارادتنا الشاهانية انه خلا البضائع المذكورة يسوغ لهم بعد دفع الرسوم الجمركية حسب المعاهدات الملوكية ان يشحنوا من ممالكنا بدون ان يمارضوا كل البضائع التي كانوا يشحنونها قبلا مع الموضحة في قائمة التعريف المصدق عليها من امين الجرك لهذه الغاية ويستثنى مع ذلك من هذا التصريح البضائع المنوع تصديرها .

بند - ٥٧ - بعد ان يدفع التجار الفرنسيون الرسوم الجمركية بحسب مقابل ثلاثة بالمائة طبقاً لمنطوق المعاهدات ويأخذوا حسب العوائد وصلاً فعند ما يبرزون هذا الوصل يعتمد عليه ولا يطلب منهم رسم الجرك ثانية . وبما انه عرض لدينا ان بعض مأموري الجرك انقياداً لاطماعهم لا يطلبون ظاهرياً الا دفع ثلاثة بالمائة على ان ما يأخذونه بالحققة يربو على هذا القدر نظراً للفرق الموجود بين اثمان البضائع وتسميرها لان تسمية تسمير أنواع الجوخ في الاستانة وهكذا في سائر الموانئ وبالاخص في حلب توصل مأموري الجمارك الى زيادة الرسم الذي هو ثلاثة بالمائة . فمنعاً لكل اشكال بهذا الشأن - يؤذن بتعديل التعريفات حتى ان رسم الاجواخ التي ترد في المستقبل لا يزيد على الثلاثة بالمائة طبقاً للمعاهدات الملوكية . وعند ما يريد الفرنسيون بيع بضائعهم الى احد رعايانا وتجار ممالكنا المحروسة الذين يوافقهم مياملتهم فليس لاحد ان يعترض عليهم أو يمارضهم بحجة انه يريد

١

الابتياح بالافضلية على الآخر .

بند - ٥٨ - ان الطرايش التي يأتي بها التجار الفرنسيون من فرنسا أو من تونس عند ما تصل الى أزمير فأمور ودخولية الاثمار يترضون اولئك التجار بحجة انهم هم الحياة لرسم تلك الطرايش دون سواهم. وبما انه من الواجب تحديد رسم هذا الصنف نأمر بان أمور جمرك الاثمار في أزمير لا يسوغ له ان يطلب رسماً عن الطرايش المنوه عنها اذا لم تبع في أزمير أما اذا بيعت بازمير فله الحق بان يأخذ رسومها . و اذا جيء بالطرايش الى الاستانة فرسما يدفع طبقاً للعوائد الى كبير مأموري الجمرك .

بند - ٥٩ - اذا أراد التجار الفرنسيون ان ينقلوا في أيام السلم بضائع غير ممنوع نقلها من ممالكنا المحروسة براً أو بحراً أو في نهو الطولونه وطاناييس الى بلاد المسكوب والروس والى البلاد الاخر وان يأتوا ببضائع غير ممنوع ادخالها الى ممالكنا المحروسة فلا يعارضون باقل ممانعة بدون وجه صوابي اذا دفعوا الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى كما يدفعها سائر الامم الاخر التي تتجر بمثل ذلك

بند - ٦٠ - اتصل ببابنا العالي ان بعض أصحاب الطمع ومحبي الانتقام يريدون تكدير التجار الفرنسيين خلافاً لمنطوق المعاهدات وبما انهم لا يقدرزون على قضاء ما ربههم فيضطهدون بين وقت وآخر بدون أدنى مسوغ ويقلقون سمسرة أولئك التجار لارتباك تجاراتهم فبناء على

ارادتنا الفنية لا يسمح بمعارضة هؤلاء السماسرة في المستقبل عند ذهابهم وإياهم وتجوهم بين التجار لقضاء أشغال التجار الفرنسيين وان لا يمارضوا باي وجه كان ولا يسوغ لاحد اكرام هؤلاء السماسرة أو منعهم من الخدمة من أية أمة كانوا . واذا كان بعض الاسرائيليين وغيرهم يزعم ان السمسة عادت اليه بالارث فللفرنساويين الحرية في استخدام من يريدون وعندما يطردون من خدمتهم من استخدموه للسمسة أو انه توفي فلا يسوغ لاحد ان يطلب ممن خلفه رسماً بحجة أخذ رسم القطعية المعروف بالكذك أو بقسم السمسة والذين يخالفون منطوق هذا الحكم يعاقبون .

بند - ٦٦ - انه وان كان تقرر حتماً في البنود السابق ايرادها ان رسوم القنصلاتو تدفع الى قناصل وسفراء الدولة الفرنسية عن البضائع التي تشحن على مراكب فرنساوية الا انه قد اتصل ببابنا العالي ان هذا القرار يلاقى صعوبة من تجار ورعايا سلطنتنا السنية فأنمر بما هوأت : عندما يشحن تجار ورعايا سلطنتنا السنية بضائع عليها ضرائب جركية على مراكب فرنساوية تعطى الاوامر القاطعة بان البضائع التي لم يدفع عنها رسم القنصلاتو اضمن الناولون تمنع عن الاخراج من الجمرک الا اذا كان رسم القنصلاتو يدفع طبقاً للمعاهدات .

بند - ٦٧ - بما ان ممالكنا المحروسة غنية بالانمار وأنواع الفاكة تصرح بان يأتي من فرنسا مرة في السنه مركبان أو ثلاثة في سني أقبال

هذه الاتجار كالتين والريب واللوز وما سوى ذلك من الاتجار التي من هذا النوع . وبعد ان تدفع عنها الرسوم الجمركية طبقاً لاحكام المعاهدات السلطانية لايسوغ ابداء أقل معارضة عند شحنها وتصديرها ويسمح أيضاً للسفن الفرنسية بمشترى وشحن الملح من جزيرة قبرص ومن سائر مواني ممالكنا المحروسة كما يفعل المسلمون بدون ان يسوغ لمأمرينا وحكمتنا وقضائنا وسائر ولاية الاحكام منهم بل تقتضى ارادتنا بان يساعدوا على أعمالهم طبقاً لاحكام معاهداتنا القديمة التي جددناها الآن

بند - ٦٣ - التجار الفرنسيون وسواهم من تبعة دولة فرنسا يسوغ لهم السفر بالباسبوريات التي يأخذونها بناء على شهادة قناصل او سفراء فرنسا ولاجل أمنهم وراحتهم يمكنهم ان يلبسوا زي أهل البلاد ويتعاطوا أشغالهم في ممالكنا المحروسة بدون ان يسوغ لاحد ان يقات مثل هؤلاء اذا لم يتخطوا حدود أعمالهم ولا يعارضون بدفع الضريبة المعروفة { بالخراج } ولا بدفع سواها من الضرائب . وعندما يملكون أشياء تستوجب الرسوم فيبعد ان يدفعوا رسومها طبقاً للعوائد المرعية تقضى معاهداتنا بان الباسوات والقضاة وغيرهم من المأمورين لا يعارضون مرورهم وبناء على ذلك تنبى لهم ان الباسوريات حسب الشهادات المعطاة لهم وان يساعدوا المساعدة المسكنة نظراً لتأمينهم وراحتهم

بند - ٦٤ - التجار والرايا الفرنسيون لا يدفعون رسماً ولا ضريبة

جرمكة على النقود الذهبية والفضية التي يأتون بها الى ممالكنا المحروسة ولا على التي يأخذونها منها كما ولاهم لا يكرهون على تحويل نقود بلادهم الى نقود عثمانية

بند - ٦٥ - اذا ارتكب فرنساوي أو تابع لحكومة فرنسا جريمة القتل أو غيرها من الجرائم واقتضى وقوف المحاكم عليها فالقضاة والمأمرون لا يسوغ لهم مباشرة رؤيتها الا بحضور السفراء والقناصل أو من ناب عنهم حيث وجدوا . ولكي لا يجري شئ منأثر للعدالة السنية ولاحكام المعاهدات السلطانية تباشر التحقيقات والتحريرات من الطرفين بكل دقة .

بند - ٦٦ - اذا كان لدى الميري أو بيد أحد رعايانا سواء كانوا من التجار أو من سواهم كميات مسحوبة على فرنساويين ورفض المسحوبة عليهم أو وكلاؤهم دفع قيمتها فلا يسوغ بدون سبب شرعي اكراههم على ذلك بل يطلب منهم فقط كتاب رفض ليجري اللازم بحق الساحب وعلى السفير والقناصل كذلك بذل ما يوسعهم لدفع المال

بند - ٦٧ - ان فرنساويين الساكنين بمالكي المحروسة سواء كانوا مزوجين أو أعزأبا مهما كانت حالتهم لا يعارضون بشأن الضريبة المعروفة بالخراج

بند - ٦٨ - اذا اعتنق فرنساوي الدين الاسلامي سواء كان تاجراً أو صاحب حرقة أو ضابطاً أو نوتياً وثبت وتأكد ان لديه دغير بضائمه

الخاصة به ، أمتعة تخص أحد تباع الدولة الفرنسية هذه الامتعة تسلّم الى القنصل أو السفير الفرنسي اذا كانوا مقيمين في محل الدعوى ليصير تسليمها بعد ذلك للمالك وفي الحالات التي ليس فيها قناصل ولا سفراء تسلّم الامتعة المنوّه عنها الى من يرسلهم هؤلاء مع أوراق تثبت نياتهم :

بند - ٦٩ - اذا أراد أحد التجار الفرنسيين السفر الى محل آخر غير محل لقائته وأقام القنصل أو السفير نفسه كفيلا لطالب السفر فلا يجوز لاحد تأخير سفره بحجة اجباره على دفع ديونه والدعوى التي تكون من هذا القبيل اذا تجاوزت أربعة آلاف أسبر ترفع الى بابنا العالي طبقاً للعادة المرعية ونصوص المعاهدات السلطانية

بند - ٧٠ - ليس للمأموري المحاكم وموظفي بابنا العالي ورجال القوة المسلحة ان يدخلوا بدون سبب ضروري بالقوة بيتاً يسكنه فرنساوي . واذا دعت الحالة للدخول يعلن بذلك السفير أو القنصل اذا وجدوا في محل الحادثة . وبصير الحضور الى المحل المنوّه عنه مع الاشخاص الذين عينهم السفراء أو القناصل لينوبوا عنهم واذا خالف أحد هذه الاحكام يعاقب على ذلك .

بند - ٧١ - بما انه اتصل بابنا العالي ان بعض الباشاوات والقضاة وغيرهم من المأمورين يريدون أحياناً رؤية الدعاوي التي حدثت بين فرنساويين وسواهم والحكم فيها ثانية وان تكن هذه الدعاوي حكيم

بها شرعياً بموجب نص قانوني . وبما ان ذلك قد حدث كثيراً حتى
 انهم أضحوا ليس فقط غير واثقين في انتهاء دعوى محكوم فيها بل أصبحوا
 عرضة لرؤية أحكام متناقضة ومناقضة بعضها البعض في مكان واحد
 فلهذا نأمر بأن الدعاوى التي تكون بين فرنساويين وغيرهم
 قد حكم بها لأول مرة حكماً شرعياً بموجب نص قانوني لا تنظر ثانية .
 واذا التمس اعادة نظر الحكم في هذه الدعاوى فلا يجوز صدور الامر
 باحضار الخصوم ولا ارسال مباشر او محضر الا بعد اعلان الكيفية
 لسفير فرنسا وورود الجواب من القنصل والمدعى عليه ميناً الحقيقة مما
 يدعى به ويسمح باعطاء الزمن الكافي لاختذ الاستعلامات الشافية عن
 مثل هذه الدعاوى . والنتيجة انه اذا صدر امر برؤية دعوى ما من هذا
 القبيل يبادر لرؤيتها وصرفها والحكم بها في بابنا العالي وعند ذلك يكون
 للفرنساويين وتباع فرنسا الحرية بحضورهم هم أنفسهم أو بأن يقيموا
 عنهم وكيلاً شرعياً واذا أراد أحد رعايانا العثمانيين اقامة دعوى على
 فرنساوي ولم يكن عند المدعي أوراق شرعية أو صكوك فلا تسمع دعواه
 بند - ٧٦ - اتصل أيضاً بابنا العالي ان . ايصرف على الدعاوى التي
 تحدث في سبيل أحضار الخصمين ومصاريف المحاكمة يتحملها صاحب
 الحق والمقسترون الذين يدعون الدعاوى الباطلة لا يتحملون شيئاً من
 المصاريف ولهذا يقدمون دائماً على الافتراء فبناء على ذلك اقتضت
 ارادتنا بان يحكم بالمصاريف على اولئك الذين يتجاسرون على رفع

دعاو غير محققين بها . أما اذا رفع فرنساوي أو أحد تباع دولة فرنسا قانونياً دعوى على أحد رعايانا العثمانيين وكان موضوع الدعوى طلب تحصيل دين مستحق الايفاء لا يؤخذ منه رسم محكمة أو محضر أو مباشر أو طلب حضور سوى اثنين عن كل مائة من مجموع المبلغ المتحصل بموجب حكم شرعي طبقاً لاحكام المعاهدات وليس لاحد ان يمارضهم طالباً منهم زيادة عما تعين .

بند - ٧٣ - ان السفن الفرنسية التي ترسو حسب العوائد في مواني ممالكنا المحروسة تعامل بولاء ويشترى أصحابها بأموالهم الخاصة بهم احتياجاتهم البسيطة كالماكول والمشروب . ولا يسمح بمنع ابتاعهم أو بيعهم ولا بمنعهم عن نقل المؤونة المنوه عنها ان كانت للاكل أو لحاجة المطبخ ولا يطلب عليها رسم أو هبة ترضية

بند - ٧٤ - اذا اضطر ربانو السفن الفرنسية أو رؤساؤها الى اصلاح سفنهم أو طليها بالشحم أو تقلفطها في مرافئ ومواني وسواحل ممالكنا المحروسة فليس لرؤساء بحريتنا ان يمنعوا تقديم كميات الشحم أو الزيت أو القطران أو العملة اللازمة استعمالهم بامول فرنساويين الخصوصية واذا وقع بأحدى السفن الفرنسية مصيبة فقدت بها أدواتها فيسمح لهذه السفينة فقط بابتاع الصواري والمراسي والافلحة والادوات اللازمة للصواري بدون ان يطالب عن هذه الاشياء عطية ما . واذا وجدت سفينة فرنساوية في أسكلة عثمانية فليس للأموري حكومتنا ولا المسلمين وغيرهم

من العمال أو الجباة ان يوقفوهم عن السير بحجة طلب للخارج من ركاب السفينة التي تكون حرة بايصالهم الى مكان اتجاههم واذا وجد في السفينة رعايا عثمانيون ملزمون بدفع للخارج فعليهم تاديتهم في ذلك المكان ذاته كما هو مقرر قانونياً حتى لا يحدث في مثل هذه الظروف ما يضر بحماية الاموال

بند - ٧٥ - عندما يريد المسلمون أو غيرهم من الرعايا العثمانيين شحن بضائع على مراكب فرنساوية لينقلوها من مرفأ عثماني الى مرفأ آخر عثماني لا يتمتعون عن ذلك . وبما انه اتصل بنا ان بعضاً من رعايا بابنا العالي الذين يستأجرون هذه السفن يتركونها أحياناً في الطريق ويبدون صعوبات بدفع الناولون المتفق عليه فاذا ترك مثل هؤلاء المستأجرين السفن في الطريق بدون مسوغ شرعي يأمر القاضي والمأمورون بان يلزموا المستأجر بدفع الناولون بتمامه كما هو مبين في ورقة التمسك أو عقد الايجار لان ذلك العقد يعد ايجاراً صحيحاً.

بند - ٧٦ - لايسوغ لاحد من القضاة والحكام والولاة ومأموري الجمرک ورجال القوة المسلحة وامسليين والضباط واشراف البلاد والعمال وسواهم معارضة احكام المعاهدات السلطانية وان حدثت معارضة من احد رعايانا أو من أحد الفرنسيين سواء كان بالقول أو بالفعل فكما ان الفرنسيين يعاقبون فاقصاهم وزعمائهم طبقاً للمعاهدات كذلك تعطى الاوامر حسب مقتضى الحالة لمعاقبة رعايا بابنا العالي على المخالفات التي ارتكبوها

بناء على تبليغ السفير أو القناصل بعد ان ثبتت الدعوى تمام الثبوت .
 بند - ٧٧ - اذا اصيبت بعض السفن الفرنسية بالفرق على
 سواحل ممالكنا المحروسة تعطى كل انواع المساعدة لتخليص الامتعة
 واذا امكن اصلاح السفينة التي غرقت أو شحن البضاعة المخلصة من
 الفرق على مركب آخر لتنتقل الى محل وجهتها بشرط ان هذه البضائع
 لا تباع في محل تخليصها لا يطلب عليها لا رسوم جمركية ولا
 رسم آخر .

بند - ٧٨ - ليس للقبطان باشى ولا لرؤساء سفننا الحربية وقواد
 المراكب ورباني السفن وغيرها من سفن دولتنا العلية وبالاخص اولئك
 الذين يتعاملون التجارة في الاسكندرية ان يضبطوا او يعارضوا المراكب
 الفرنسية باي سبب كان يخالف منطوق المعاهدات السلطانية ولا ان
 يطلبوا منها بالقوة هدايا باية حجة كانت واذا قابلوا سفناً فرنسوية حربية
 كانت أو تجارية يتبادلون معها جرياً على العادة علامات الود والولاء .

بند - ٧٩ - عند ما تلتقي المراكب الفرنسية التجارية بمراكبنا
 الحربية وسفنا السلطانية يحدث انه وان كان في عزم المراكب الفرنسية ابداء
 مواجب اللياقة المألوفة منذ امد مديد فمع ذلك يتكدر رجال بحريتنا لتأخير
 الفرنسيين عن الاسراع في المجيء الى مراكبهم وذلك ينتج عن تعذرهم
 أحياناً عن اترال زوارقهم بسرعة الى البحر في مثل هذه الحالة بشرط ان يروا
 تأهب الفرنسيين للمجيء لا يسوغ تكديرهم بحجة انهم تأخروا .

ولا يسوغ إحتاف السفن الفرنسية بدون سبب ولا يؤخذ منها بالقوة لازوارق ولا نوتية وبالاخص لايسوغ توقيف الحاملة منها بضائع لان ذلك يسبب اضراراً جسيمة فلا يسمح باجراء شئ من ذلك في المستقبل . ولما تذهب السفن الحربية العثمانية الى بعض الموانئ حيث يقيم الفرنسيون يجب على القومندان ان لا يدع رجال المراكب ينزلون الى البر بدون ان يرفقهم بعدد كاف من الضباط لئلا يكذبوا الفرنسيين أو يلحقوا بهم ضرراً وعلى المأمورين ان يقيموا خضراء لآمان الفرنسيين وتجارهم وعندما ينزل الفرنسيون الى البر فليس للمأموري المواقع والموانئ وغيرهم من المأمورين ان يكذبوهم بوجه من الوجوه مخالف للعادلة والمادة حتى اذا ما شكوا من معاملة تخالف أحكام المعاهدات السلطانية يعاقب مقترف الجرم عقاباً صارماً بعد ثبوت جريمته . وبمثل ذلك تكون المعاملة من الفرنسيين فلا يسمح قط بوقوع أمر يخالف المودة والولاء

بند - ٨٥ - اذا مست الحاجة فاضطرت الحكومة العثمانية لاستئجار بعض مراكب فرنسية على حساب الميري فعلى المأمورين والضباط المكلفين بهذه المهمة ان يطلعوا السفير أو القناصل على ذلك في الامكنة التي يوجدون فيها وهؤلاء يعنون المراكب التي يجدونها موانقة . اما في المحلات التي ليس فيها قناصل ولا سفراء فتستأجر هذه المراكب برضاء أصحابها ولايسوغ ايقافها بهذه الحجة والمراكب المسحونة لا نكره ولا

تجبر على افراغ محو لها .

بند - ٨١ - اتصل بابنا العالي بأنه بالرغم عن المساعدة الممنوحة صراراً للفرنساويين والمأمور باتباع أحكامها فيما يختص بالقرصان المغاربة هؤلاء لا يكتفون بتكدير المراكب التي يلتقون بها في عرض البحر بل انهم يهينون ويدبرون المكاييد للقناصل والتجار الفرنسيين المقيمين في الإسكندرية التي ينزلون اليها وحيث الامر كما ذكر اقتضت ارادتنا السلطانية انه من الآن فصاعداً اذا حدثت افعال مفاترة كالحوادث المنوء عنها فعلى الباشاوات والمأمورين وغيرهم من ضباط حكومتنا بان يحموا ويدافعوا عن القناصل والتجار الفرنسيين وبناء على شهادة السفراء والقناصل بان المراكب التي تأتي تحت القلاع وفي اسكندرية ممالكنا المحروسة هي فرنساوية بحجة يمنع بكل وجه هؤلاء القرصان عن أخذها . ولا تؤخذ سفينة ما قط تحت مرمى المدفع . واذا سبب هؤلاء القرصان ضرراً ما للفرنساويين في جهات ممالكنا حيث يوجد باشاوات أو حكام ينبغي اعطاء الاوامر الصارمة بتحملهم الخسائر التي تحدث منهم كجأ لجامهم

بند - ٨٢ - عند ما تحتاج الامكنة التي يمتلكها في القدس الشريف الرهبان التابعون للحكومة الفرنسية والتمتعون بها - كما جاء في نصوص البنود الممنوحة لهم قديماً والمجددة الآن - الى اصلاح خوفاً من الخراب المعرضة له في مرور الايام عليها يسمح بناء على طلب سفير فرنسا لدى بابنا العالي باعطاء الاوامر الشاهانية بشرط ان يكون هذا الاصلاح موافقاً

للمدالة . تولى للقضاة أو المأمورين وغيرهم من الضباط أن يبدوا ممانعة
باجراء ما صدرت أوامرنا بشأنه . وبما انه حدث ان ضباطا بحجة وجود
اصلاحات حديثة سرية اجريت في الامكنة المنوه عنها كانوا يدخلونها
جملة مرار في السنة وينرمون الرهبان فقد اقتضت ارادتنا بان ليس
لللباشاوات والقضاة والمأمورين والضباط الموجودين هناك للا زيارة
الكنيسة المعروفة «بقبر يسوع» مرة في السنة وكذلك سائر الكنائس
وامكنة الزيارة . اما الاساقفة والرهبان التابعون لحكومة امبراطور فرنسا
والمقيمون في انحاء ممالك المحروسة تصير المحافظة عليهم ماداموا في حدود
وظائفهم . ولا يقدر أحد على منعهم عن اقامة شعار دياتهم حسب
عوائدهم في الكنائس التي يملكونها وكذلك في الامكنة التي يسكنونها .
وعند ما يتزاور رعايانا دافعو الجزية والفرنساويون لاجل البيع والشراء
أولا اشغال أخرى فلا يقدر أحد على تكديرهم خلافاً للشريعة الفراء
محتجا بكثرة هذا التزاور وكما جاء في البنود السابقة لهم ان يقرأوا
الانجيل في كنيستهم في غلظه بدون ان يتعدوا حدود وظيقتهم على ان
هذا البند الاخير لم ينفذ . فاقضت ارادتنا بان يسمح للفرنساويين
بتلاوة الانجيل في كل مكان يصير لهم فيه مستشفى على وجه شرعي ضمن
حدود واجباتهم بدون ان يعارضهم أحد .

بند - ٨٣ - لما كان ولاء دولة فرنسا مستمرا مع بابنا العالي وأقدم
عهد آمن ولاء سائر الدول لزم اصدار أمرنا بان تكون معاملة بلاط

فرنسا من أجل وألقى المعاملات وان تقدم الاكرامات والتجلات التي تعامل بها سائر الدول الاوربية لرعايا جلالة امبراطور فرنسا .
 بند - ٨٤ - ان سفير فرنسا وقناصلها وثرانجتها وكذلك تجارها وأرباب البضائع ثم رباني السفن ورجال البحرية قاله بان والاساقفة الفرنسيين ما زالوا في حدود وظائفهم ومبتعدن عن كل ما يخل بالصدقة وصدق الولاء يتمتعون من الآن فصاعداً بنود المعاهدات القديمة والحديثة التي يصير تنفيذها لصالح الاربع فئات المذكورة . واذا أبرز أحد ما يخالف ذلك حتى أوامر سلطانية سابقة تاريخ هذه البنود أو لاحقة تكون ملغاة لا يعمل بها طبقاً لنصوص المعاهدات السلطانية .

بند - ٨٥ - بما ان بابنا العالي مصدر الحلم والجود جدد الان الصلح المبرم قبلا مع دولة فرنسا وبما انه يرغب في اعطاء براهين عديدة على صدق المودة أضاف بعض البنود الموافقة والضرورية وعززها واستصدر الاوامر الجازمة الى جميع مأموري الاسا كل وضباطها والى سائر المحلات التي يلزم اعلامها كي تحترم في المستقبل بنود هذه المعاهدة السلطانية وان يتحاشى آتيان ما يخالفها ويصير تسجيلها في المحاكم والمجالس العمومية . وما دام جلالة امبراطور فرنسا وخلفاؤه مداومين على الولاء وصدق الاخلاص نحو سلطنتنا السنية عرش الخلافة العظمي كذلك نحن من قبل جلالتنا نعطي الوعد الشاهاتي الذي لاحث فيه بالاصالة عن أنفسنا وبالتيا به عمن سيخلفنا على عرش السلطنة وعن وزرائنا الفخام وباشاواتنا العظام وبوجه

المعوم عن كل عمالنا الكرام الذين نالوا شرف عبوديتنا أن لا تمس بادنى
تغيير المعاهدات التي أبرمت بحيث يتمسك كل من الطرفين باجراء ما يقوي
ويعزز صدق الولاء والاخلاص المتبادل . ومن مقتضى ارادتنا السنية ان
هذه المعاهدات تنفذ تماماً حسب منطوق بنودها

كتب في أربعة حلون من ربيع أول عام ألف ومائة وثلاثة وحسين .
في مركز الخلافة المعطى « الاستانة العلية »



شروط

السلم الابتدائية المنعقدة في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٠١

الموافق غرة جمادي الآخر سنة ١٢١٦ هـ

بند - ١ - قد أبرم عقد السلم والولاء بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي فزال ما كان بينهما من العدوان منذ يتبادل التصديق على بنود هذا السلم الابتدائية وبعد التصديق عليها تنجلي المساكر الفرنسية عن ايلة مصر التي ترجع الى الباب العالي كما كانت قبل الحرب محفوفة اراضيها وممالكها كما كانت سابقاً بالتام وبدون أدنى تغيير كما وانه يكون مقرراً للفرنساوين ما يسمح به من الامتيازات في ايلة مصر للدول الاجنبية .

بند - ٢ - تقرر جمهورية فرنسا بتشكيل جمهورية السبع جزائر والبندقيه وتكفل استمرار هذا التشكيل ويقبل الباب العالي ضمان روسيا وفرنسا ذلك .

بند - ٣ - ستفق الجمهورية الفرنسية والباب العالي على تعيين طريقة لتسوية ما يخص باموال رعاياها وامتعهم التي أخذت أو حجز عليها أثناء

﴿ ٢٨ ﴾ شروط السلم الابتدائية المبرمة بين دولة فرنسا

الحرب ويُطلق سراح الوكلاء السياسيين والتجارين وسائر الاسرى على اختلاف طبقاتهم حال حصول التمهيد على هذه البنود الابتدائية
بند - ٤ - ان المعاهدات المبرمة بين فرنسا والباب العالي حتى ابتداء الحرب الاخيرة تتجدد بتمامها وبناء على ذلك ففرنسا ان تتمتع بكل الحقوق التجارية وبحقوق الملاحة التي كانت لها قبلا في كل انحاء الممالك المحروسة العثمانية وبالامتيازات التي تمنح للدول التي تعامل بالافضلية في المستقبل ويكون تبادل التصديق على هذه البنود الابتدائية في خلال ثمانين يوماً .

حرر في باريس في ٢٨ قديمار من العام العاشر للجمهورية الفرنسية الموافق
عرة حماد الآخر سنة ١٢١٦ .



والباب العالي في ٩ أكتوبر سنة ١٨٠١ مع وفاق مبرم في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٣٨ (٢٩٩)

وفاق

مبرم في الاستانة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٣٨ - وهو ذيل للمعاهدات التي ضمنها الباب العالي لدولة فرنسا - يعدل ويحور بعض البود في شروط المعاهدات مراعاة لصالح تجارة وملاحة البلادين ويلبها بعض احكام قانونية مصدق عليها في ٦ ابريل سنة ١٨٣٩

انه في خلال مسدة الاتحاد الطويلة التي استمرت بين الباب العالي والدولة الفرنسية ابرمت معاهدات بين الحكومتين تحدد رسم البضائع الواردة الى بلاد الدولة العلية والصادرة منها وعينت تلك المعاهدات الحقوق والامتيازات والاعفاءات ومواجب التجار الفرنسيين الذين يتجرون أو يقيمون في سائر انحاء السلطنة على انه من حين تنقيح المعاهدات الاخيرة للان طرأ تغيرات مختلفة ان كان في ادارة الدولة العثمانية الداخلية أو في العلاقات الخارجية مع الدول الاخرى . فخلالة ملك فرنسا وعظمة السلطان وقع اتفاقهم على كتابة عقد خصوصي تين فيه علائق رعاياهم التجارية حتى تنمو وتزداد المواصلات التجارية بين المملكتين . وتسهل بزيادة تبادل المحصولات . فلهذا السبب عين كل منهما مرخصاً من قبله الخ

بند - ١ - كل الحقوق والامتيازات والاعفاءات الممنوحة لرعايا دولة فرنسا ومراكبها بموجب المعاهدات والشروط المبرمة سابقاً تثبت لهم جميعها بصورة دائمة الا ما يعدل منها في هذا الوفاق وفضلاً عن ذلك ان كل الامتيازات والحقوق والتسهيلات التي يمنحها بابنا العالي الان أو سيمنحها في المستقبل لرعايا الدول الاجنية ومراكبها تكون كذلك ممنوحة لرعايا دولة فرنسا ومراكبها الذين لهم الحق بالتمتع بها والتمسك فيها

بند - ٢ - لرعايا جلالة ملك فرنسا ونوابهم الحق ان يتاعوا من سائر انحاء السلطنة العثمانية كل الحاصلات الزراعية والصناعية بدون استثناء سواء كان ذلك للتجارة داخل المملكة أو لتصديرها للخارج . ويتمهد الباب العالي تمهداً قطعياً بابطال الاحتكارات المضروبة على الحاصلات الزراعية وغيرها من حاصلات الممالك المحروسة كما وأنه يعدل عن استعمال التذاكر التي تطلب من الحكومات المحلية المؤذنة بمشترى هذه البضائع أو نقلها من محل لآخر . وعند ما تشتري الحاصلات فكل عمل تبديه الهيئة الحاكمة لاجبار الرعايا الفرنسيين على أخذ مثل هذا الاستدذان أو التذاكر يكون معتبراً مخالفاً للمعاهدات . والباب العالي يعاقب فوراً بكل صرامة الوزراء وغيرهم من العمال الذين يرتكبون مثل هذا الخلاف وتعوض على الفرنسيين الخسائر والمخالفات التي يشون الحاقها بهم

بند - ٣ - اذا ابتاع التجار الفرنسيون أو من ناب منابهم صنفاً ما من محصولات البلاد العثمانية قصد بيعه ثانية في داخلية البلاد العثمانية

حين البيع أو حين الشراء يدفع الفرنسيون الرسوم التي يدفعها في مثل تلك الحالة المسلمون وغيرهم من الرعايا العثمانيين الذين يعاملون بالافضلية ممن يتجرون داخل المملكة .

بند - ٤ - كل صنف ابتيع من محصولات الممالك المحروسة سواء كان من الاصناف الزراعية أو الصناعية برسم التصدير يتقله الفرنسيون الى المحل الذي يوافقهم للتصدير معفاً من أنواع الضرائب والرسوم حتى اذا وصل الى ذاك المحل يدفع عنه رسم دخول محدد قدره تسعة عن المائة بدلاً من رسوم التجارة الداخلية التي كانت تؤخذ قبلاً وعند خروجه يدفع عنه رسم مقداره ثلاثة بالمائة كما كان يدفع سابقاً ولا يزال الآن كذلك على انه من المقرر ان كل صنف ابتيع من محل التصدير وقد أخذ عنه رسم الدخول لا يستحق عليه الا دفع الرسم الاصلي الذي هو ثلاثة عن المائة بحساب مجموع الثمن

بند - ٥ - كل صنف من محصولات فرنسا الزراعية أو الصناعية أو من محصولات البلاد التابعة لها وكل أصناف البضائع التي تخص الفرنسيين الموسوقة على سفن فرنسية أو التي يتقلها الفرنسيون من غير بلادهم برأ أو بحراً تدخل كما كان جارياً الى كل الممالك المحروسة بدون استثناء بعد دفع ثلاثة عن المئة من مجموع الثمن

وعوضاً عن كل رسوم التجارة الداخلية التي تؤخذ اليوم على البضائع المذكورة يدفع التاجر الفرنسي الذي يأتي بها اثنين عن المائة سواء باعها في محل وسقها أو أرسلها للبيع في داخلية البلاد . واذا أعيدت هذه

البضائع الى الخارج أو الى داخل البلاد لا يطلب عليها رسم لامن البائع ولا من المشتري ولا من يرسلها الى الخارج بعد اتياعها . والبضائع التي دفع عنها رسم نقل ثلاثة بالمائة في محل تصديرها يجوز ارسالها الى ميناء آخر بدون ان يدفع عنها شيء . اما رسم الاثنين بالمائة الاضافي فلا يدفع الا عند بيع هذه البضائع في الميناء الثاني المنقولة اليه أو عند نقلها من هذا المرفأ الى داخلية البلاد .

ومن المقرر ان ليس لحكومة ملك فرنسا ان تدعي في شروط هذا البند أو غيره من البنود تأويلاً يزيد على معناها المتبادر للفهم والواضح الجلي كما انه ليس لها منع حكومة عظمة السلطان عن استعمال حقوقها في ادارة الشؤون الداخلية ما دام استعمال هذه الحقوق لا يضر ضرراً يتكافأ بمنطوق المعاهدات القديمة والامتيازات الممنوحة بهذا الوفاق للفرنساويين وممتلكاتهم

بند - ٦ - للفرنساويين ومن ناب عنهم ان يتجروا بكل حرية في جميع انحاء السلطنة العثمانية بالبضائع المجلوبة من البلاد الاجنبية واذا لم يدفع عن هذه البضائع غير رسم التوريد فعلى التاجر الفرنسي أو نائبه دفع الرسم الاضافي الذي هو اثنان بالمائة وله بعد ذلك حرية الاتجار وهذا الرسم الاضافي يتعين على التاجر دفعه اذا أراد بيع البضائع التي أتى بها بذاته أو رام نقلها الى داخلية البلاد قصد بيعها . وبعد دفع هذا الرسم تصبح البضائع معفاة من كل رسم آخر مهما كانت الوجهة التي تحول اليها

بند - ٧ - لا يؤخذ رسم ما على البضائع التي هي من حاصلات البلاد الفرنسية أو البلاد التابعة لفرنسا زوابعية كانت أو صناعية ولا على ما شاكلها من البضائع الآتية من بلاد أجنبية عند ما تكون هذه البضائع مشحونة على مراكب فرنساوية وتحتص باناس فرنساوين قسراً في مضيق الدردنيل أو البوسفور أو البحر الاسود سواء كانت مشحونة على المراكب التي أتت بها أو منقولة على مراكب أخرى أو لكي يتم بيعها في محل آخر أو انها تودع لوقت معين في محل ما حتى تشحن على مراكب أخرى وتم سفرها الى الوجهة المينة لها

بند - ٨ - ان الفرمانات التي تطلب من السفن الفرنسية التجارية عند مرورها في الدردنيل والبوسفور تعطى لها بالصورة التي لا تسبب لها تأخيراً عن سيرها قدر الاستطاعة

بند - ٩ - يقبل الباب العالي بتنفيذ أحكام هذا الوفاق في جميع ايلات السلطنة العثمانية { أي في أملاك عظمة السلطان في أوربا وأسيا وجميع انحاء أفريقية } ويعامل بمقتضاها جميع الرعايا العثمانيين على اختلاف درجاتهم ويقر الباب العالي أيضاً انه لا يمنع باقي الدول الاجنبية من السعي في سبيل انتفاع تجارتها من الامتيازات المندرجة في هذا الوفاق

بند - ١٠ - من العوائد المتبعة بين دولة فرنسا والباب العالي منافع للصعوبات والتأخير في تقدير البضائع التي يوردها التجار الفرنسيون الى بلاد الدولة العلية أو يصدرونها منها تعيين مندوبين يعرفون معرفة تامة

احوال البلادين التجارية وذلك في كل أربع عشرة سنة ليعينوا بموجب تعريف مقدار النقود الفضية من نقود الدولة العلية الواجب دفعه عن كل صنف من البضائع وبما ان مدة الاربعة عشرة سنة الآخرة المضروبة أجلاً لانتهاء مفعول التعريف قد انقضت اتفقت الدولتان الفخيمتان المتعاقدتان على تعيين مندوبين حديثين يعملون معاً لتعيين وتحديد فيئات النقود التي يدفعها الرعايا الفرنسيون رسماً باعتبار ثلاثة بالمائة على البضائع التي يصدرونها أو يوردونها والمندوبون المذكورون يبحثون عن طريقة عادلة لدفع الرسوم الحديثة التي عينت على الحاصلات العثمانية المعدة للتصدير حسب منطوق هذا الوفاق ويمنون مكان التصدير الذي يرونه أكثر موافقة وسهولة من حيث دفع هذا الرسم .

والتعريف الحديث يستمر معمولاً به مدة سبع سنوات ابتداء من يوم التصديق عليه وبعد انقضاء الاجل يحق لكل من المتعاقدين الفخيمين تنقيحه واذا لم يستعمل أحد من الفريقين حقه بطلب التنقيح في مدة ستة أشهر تمر بعد انتهاء الاجل يظل العمل جارياً بموجب التعريف السابق لمدة سبع سنوات آخر ابتداءها من يوم انتهاء السنين السبع الاولى وهكذا يكون بعد مضي كل سبع سنوات تتوالى .



النتيجة

يقابل التصديق على هذا الوفاق في الاستانة العلية في مدة ثلاثة اشهر أو باقرب من هذا الوقت ان أمكن وفي كلا الحالين لا يتبدى العمل بموجبه الا في أول مارس من سنة ١٨٣٩

وبما ان البنود العشرة المار ذكرها تقررت وتم الاتفاق عليها . وقمنا عليها بامضاءتنا نحن المندوبون من قبل الحكومة الفرنسية وسلطانها الى حضرات مندوبي الباب العالي السياسيين واستلمنا منهم نسخة منها
حرر في الاستانة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٣٨

(التعريف)

انه في ٦ افريل سنة ١٨٣٩ تقرر في الاستانة التعريف العمومي لرسوم الجمارك العثمانية بين المندوبين المعينين لهذه الغاية من قبل الحكومة الفرنسية والحكومة العثمانية وبما انه مبين في هذا التعريف احكام قانونية رأينا من المفيد ادراجه هنا وهو .
انه بناء على المعاهدات المبرمة بين الباب العالي والحكومة الفرنسية تقرر تعريف للتجار الفرنسيين للسير بموجبه باعتبار دفع ثلاثة بالمائة عن ثمن البضائع المعروفة وبما ان أجل التعريف اتقضى وتغيرت أثمان

البضائع صار الاتفاق بين الحكومتين الفرنسية والعثمانية مؤسسا على
الاحكام الاتية :

عندما يشتري الفرنسيون هم أنفسهم أو بوساطة نوابهم بضائع من
حاصلات البلاد العثمانية ويعدونها للتصدير الى بلادهم يأتون بها أولا
الى الاستانة أو أزمير أو سلايك أو الى الاساكل الاخرى من بلاد
الدولة ولكن نظرا لصعوبة النقل وحبا بتقصير المسافات يسمح بتصدير
هذه البضائع من الاساكل التي فيها مأمورون للجمرك معينون من قبل
الحكومة العثمانية لاختد الرسوم .

فعند وصول هذه البضائع الى الاسكلة التي تصدر منها يدفع عنها
رسم دخولية باعتبار تسعة بالمائة والتجار الفرنسيون يدفعون عدا عن
رسم الدخولية رسم تصدير باعتبار ثلاثة بالمائة وذلك عن جميع أصناف
البضائع التي تصدر الى بلادهم أو الى البلاد الاخرى .

ويدفعون طبقا لاحكام هذا التعريف ثلاثة بالمائة رسما جمركيا عن
البضائع التي يوردونها الى بلاد الدولة سواء كانت من حاصلات البلاد
الفرنساوية أو سواها . وعلاوة على ذلك انهم يلزمون بدفع رسم اضافي
قدره اثنان بالمائة عن البضائع التي يأتون بها ليعمها في محل وصولها
وفي الاساكل أو في داخلية البلاد وهذا الرسم الاضافي يكون باعتبار ثلثي
رسم الدخول الذي هو ثلاثة بالمائة حسب المقرر في التعريف المختص
بالبضائع الاجنبية واذا اشترى الفرنسيون بضائع من حاصلات البلاد

العثمانية وباعوها في البلاد نفسها يدفعون عليها الرسوم كالتجار المسلمين
وسائر رعايا الدولة المعاملين بالافضلية ٢٠

وقد جرت المحاربة بين مندوبي الباب العالي من جهة وترجمان السفارة
الفرنساوية الموسيو دانتان والتجار المختارين من قبل سفارة فرنسا الموسيو
دوران والمسيو جلاقاني والمسيو كريسيين مندوبين من قبل سماعة
سفير فرنسا البارون روسين من جهة أخرى فوضعوا هذا التعريف على
حسب أثمان البضائع الحقيقية وأسعارها الجارية فبناء عليه يؤدي
الفرنساويون بالتام حسب هذا التعريف الرسوم الموضحة فيه عن
حاصلات البلاد العثمانية التي يصدرونها الى بلادهم أو الى بلاد أخرى
أجنبية وعلى البضائع التي يوردونها الى البلاد العثمانية وكذلك على البضائع
المشتراة من الممالك العثمانية والمباعة فيها .

اما البضائع التي لم تذكر بهذا التعريف كالتي لم يمكن تحديد أثمانها
أو لم تذكر فيه فالجرك يأخذ عنها رسماً بحساب ثلاثة بالمائة باعتبار أثمانها
واذا حدث خلاف بشأن ذلك بين التجار ومأموري الجرك يؤخذ الرسم
عيناً كما كان جارياً منذ القديم

يجري العمل بموجب هذا التعريف ابتداء من ١٨ مارس من سنة ١٢٥٤ هـ
الموافقة سنة ١٨٣٩ مسيحية في جرك الاسنانة وفي سائر جمارك السلطنة العثمانية .
ويعمل بمقتضاه في مدة سبع سنوات كاملة وعند انقضاء المدة كما جاء في نص المعاهدة
(بما ان أثمان البضائع تتغير) يتفق برضاء الطرفين حسب الأثمان الجارية يوم التوقيع
كتب في الاسنانة في ٦ افريل سنة ١٨٣٩

معاهدة

تجارية مبرمة بين الدولة العلية والدولة الفرنسية في ٢٩ أبريل سنة ١٨٦١ م

﴿ بسم الله القادر ﴾

لما كان من مقاصد جلالة الحضرة السلطانية و جلالة أمبراطور فرنسا تحرير عقد اضافي يوسع نطاق الصلات التجارية المنقذة بينهما في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٣٨ عتوا مندوبين من قبلهم للوصول الى هذه الغاية فبعد ان تبادل هؤلاء المندوبون الاوراق المؤذنة بتخويلهم حق العمل وثبت لدى الفريقين استيفاءها الشروط الاصولية اتفقوا على وضع البنود الآتية :

بند - ١ - كل الحقوق والامتيازات والاعفاآت المنوحة للرعايا الفرنسيين ولراكبهم في أحكام المعاهدات السابقة تظل لهم الا التي يعدلها هذا العقد المبرم الآن ومن المقرر بنوع خصوصي ان كل الامتيازات والحقوق والاعفاآت التي يمنحها الباب المالي الآن والتي سيتمنحها في

المستقبل لرعايا دولة أجنبية ولمراكبها تكون ممنوحة لرعايا دولة فرنسا ولمراكبهم ولهم حق التمتع بها والعمل بمقتضاها

بند - ٢ - لرعايا جلالة امبراطور فرنسا ولن تاب عنهم الحق بابتاع كل أصناف المحصولات الزراعية والصناعية بدون استثناء من سائر الممالك المحروسة سواء كان ذلك للتجارة في بلاد الدولة العلية أو لتصديرها للخارج وبما ان الباب العالي النى بموجب البند الحادي عشر من المعاهدة المبرمة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٣٨ الغاء باناً جميع أنواع الاختكارات المضروبة على حاصلات البلاد العثمانية الزراعية وغيرها من الحاصلات والنى أيضاً استعمال التذاكر التي تؤخذ من ادارات الحكومة لمشتري أصناف هذه البضائع أو لنقلها من محل لآخر بعد ابتاعها. تقرر ان يستمر العمل جارياً بمقتضى البند الحادي عشر المذكور

بند - ٣ - ان التجار الفرنسيين ومن تاب عنهم اذا ابتاعوا من البلاد العثمانية صنفاً ما من الحاصلات الزراعية أو الصناعية قصد بيعه في داخلية البلاد يدفعون وقت البيع ووقت الشراء الرسوم ذاتها التي يدفعها في مثل تلك الحالة الرعايا العثمانيون الذين ياملون بالافضلية ممن يتجرون في داخلية البلاد

بند - ٤ - كل صنف يشتره الفرنسيون أو وكلاؤهم من حاصلات البلاد العثمانية الزراعية والصناعية قصد تصديره للخارج ينقل الى المحل الموافق لتصديره معنياً من كافة الرسوم وعند ايصاله للمحل التصدير يدفع

عنه رسم قدره ٨ بالماية باعتبار ثمن البضاعة في اسكلة التصدير وينزل من هذا الرسم واحد في كل سنة حتى يصل الى رسم محدد ثابت وهو واحد بالماية وهذا الرسم يعد للقيام بنفقة الادارة والملاحظة . وكل صنف يشتري من محل التصدير بعد ان تدفع عنه الرسوم لا يطلب عنه رسم تصدير ولو انتقل من يد لاخرى .

بند ٥ - ٥ - كل صنف من حاصلات البلاد الفرنسية وتوابها وكل نوع من البضائع مهما كان اذا كان ملك اناس فرنساويين ومشحوناً على مراكب فرنساوية يدخل كالسابق الى كل انحاء البلاد العثمانية بدون استثناء بعد دفع رسم مفرد محدد وهو ثمانية بالمائة باعتبار اثمان البضائع في اسكلة التوريد وهذا الرسم يدفع حين وسق البضائع اذا جاءت بحراً وفي اول ادارة جركية اذا جاءت براً .

واذا بيعت هذه البضائع بعد دفع رسم الثمانية عن الماية فلا يطلب عنها رسم لا من المشتري ولا من البائع سواء بيعت ثانية في محل توريدها او نقلت لداخلية البلاد ولكن اذا لم تبع في البلاد العثمانية بل صدرت بعد مضي ستة اشهر من توريدها تعتبر كأنها بضائع منقولة وتعامل بموجب منطوق البند الثامن الآتي ذكره وتكون ادارة الرسوم في مثل هذه الحالة مكلفة بان ترجع للتاجر الفرق الموجود بين رسم التوريد ورسم النقل المعين في البند الثامن المتوه عنه اذا أثبت صاحب البضائع انه دفع رسم ٨ بالماية عند التوريد .

بند - ٦ - من المتفق عليه ان البضائع الاجنبية الواردة الى ايلات الفلاخ والبغدان والصرب اذا اجتازت غير هذه الايلات من بلاد الدولة لا يدفع عنها رسم الجمرک الا عند وصولها اليها وهكذا البضائع التي تمر بهذه الايلات آتية الى غيرهما من بلاد الدولة لا يدفع عنها رسم الجمرک الا في أول مكتب تصل اليه من مكاتب الجمرک المتعلقة ادارته بالباب المالي مباشرة. وعلى هذا الوجه تعامل حاصلات هذه الايلات وكذلك حاصلات باقي بلاد الدولة المعدة للنقل لحاصلات هذه الايلات تدفع رسومها للجمارک المتعلقة ادارتها بالباب المالي وحاصلات غير هذه الايلات من بلاد الدولة تدفع رسومها لادارة جمارک الايلات وذلك حتى لا تؤخذ رسوم التصدير والتوريد الا مرة واحدة

بند - ٧ - لا يضرب رسم ما على البضائع من حاصلات فرنسا الزراعية والصناعية وكذلك على حاصلات البلاد التابعة لفرنسا ولا على البضائع من حاصلات البلاد الاخرى الاجنبية عند ما تكون هذه البضائع ملك فرنساوين ومشحونة على مراكب فرنساوية فتمر في مضيق الدردانيل والنبوسفور أو البحر الاسود سواء اجتازت هذه البضائع البوغاز على المراكب التي أتت بها أو انها نقلت على مراكب أخرى أو انها بيعت لتصديرها فظلت لوقت معين مودوعة في البر حتى تنقل على مراكب أخرى لحمل وجهتها. وفي الحالة الاخيرة توضع البضائع التي تأتي الاستانة في مخزن الجمرک المسمى بمخزن المنقولات. اما البضائع التي يوثق بها الى

الاماكن التي لا تخازن فيها فتوضع تحت مراقبة ادارة الجمرک .

بند - ٨ - بما ان الباب العالي يرغب في تسهيل نقل البضائع برآ وذلك بواسطة التساهل في تنزيل مقدار الرسوم تدريجاً تقرر ان ينزل رسم الثلاثة بالمائة الذي يؤخذ حتى اليوم على البضائع التي تورد لبلاد الدولة الى اثنين بالمائة ابتداء من يوم تاريخه وبعد مضي السنة الثامنة من تاريخ هذه المعاهدة يؤخذ رسم ثابت محدد قدره واحد بالمائة والباب العالي يحفظ لنفسه الحق في اخذ التدابير الخصوصية لمنع وقوع الاحتيال والنش .

بند - ٩ - ان التجار الفرنسيين ومن ناب عنهم المتعاطين التجارة باصناف البضائع من محصولات البلاد الاجنبية يدفعون الرسوم ذاتها التي يؤديها الرعايا الاجانب الذين يتجرون بحاصلات بلادهم الخصوصية وللفرنساويين ايضاً ان يتمتعوا بحقوق هؤلاء .

بند - ١٠ - ان التبغ باصنافه وكذلك الملح يستثنيان من البضائع المسموح للفرنساويين بتوريدها الى بلاد الدولة العلية خلافاً لما جاء في البند الخامس .
قباء على ذلك يعامل الفرنسيون ومن ناب عنهم اذا اتجروا بالتبغ او الملح في داخلية بلاد الدولة كالرعايا العثمانيين الذين يعاملون بالافضلية ويدفع الفرنسيون الرسوم التي يدفعها هؤلاء . وحجاً بالتعويض عن هذا المنع لا يوضع في المستقبل رسم على هذين الصنفين اذا صدرهما الفرنسيون من بلاد الدولة .

وعلى الفرنسيين ومن ناب عنهم ان يقدموا لادارة الجمرک بياناً

عن صنف الملح والتبغ الذي يوردونه . ولادارة الجمر كحق المراقبة على تصدير هذين الصنفين كما كان يجري سابقاً بدون ان يحق لها ان تطلب رسم تقييد أو رسماً ما خلافاً .

بند - ١١ - لايسوغ للراعايا الفرنسيين من الآن فصاعداً ان يأتوا بالمدايع والبارود والاسلحة والذخائر الحربية . وتجارة هذه الاصناف تكون تحت مراقبة الحكومة العثمانية مباشرة وحكومة جلالة السلطان تحفظ لنفسها الحق بوضع قانون مخصوص لهذه التجارة

ويستثنى من التقييدات المذكورة بنادق الصيد والطبجات واسلحة الزينة

بند - ١٢ - تعطى للسفن الفرنسية الفرمانات التي تطلب منها عند مرورها بالدردييل والبوسفور بنوع ان اعطاء الفرمانات يكون بسرعة قدر الاستطاعة حتى لا يسبب لها تأخيراً

بند - ١٣ - على رباني السفن الفرنسية التجارية الواسقين على مراكزهم بضائع برسم الممالك العثمانية ان يقدموا لادارة الجمر كحال وصولهم الى المرفاء محل النزول نسخة من قائمة مشحونهم مصدقاً عليها

بند - ١٤ - ان البضائع التي تدخل الى البلاد العثمانية مهربة تصادر الى خزانة الملكة العثمانية . وعند اثبات الاحتيال لتدخلها على هذه الصورة يجرى محضر بواقعة حال التهريب ويعلن الامر الى قضاة التابع له صاحب البضائع المهربة

بند - ١٥ - كل البضائع من حاصلات البلاد العثمانية اذا أرسلت الى فرنسا على سفن عثمانية تعامل معاملة البضائع التي تمائلها من البلاد الاجنبية الاكثر تفضيلاً .

بند - ١٦ - من المقرر ان حكومة جلالة امبراطور فرنسا لا تروم تأويل بند من هذه البنود على خلاف معناه الظاهر المتبادر للفهم ولا تعارض بوجه من الوجوه حكومة جلالة السلطان في استعمال حقوقها من حيث أشغال الادارة الداخلية مادام استعمال هذه الحقوق لا يضر ضرراً يئناً باحكام المعاهدات القديمة وبالا امتيازات الممنوحة بهذه المعاهدة للرعايا الفرنسيين وممتلكاتهم

بند - ١٧ - يستمر العمل جارياً بمقتضى هذه المعاهدة مدة ٢٨ سنة على ان كلا من جلالتى المتعاقدين التخييمين له الحق ان يطلب عند نهاية السنة الرابعة عشر والسنة الواحدة والمشرين التعديلات التى يوجد لها الاختبار وتنفذ أحكام هذه المعاهدة في جميع ايلات السلطنة العثمانية اعني في املاك جلالة السلطان الكائنة في أوروبا وفي آسيا وفي مصر وفي غيرها من انحاء افريقية وفي صربيه وفي امارات ملدوفيه والفلاخ والبغدان وقد صرح الباب العالي بأنه لا يمانع الدول الاخرى في سبيل السعي التي تسعاه لانتفاع تجارتها باحكام هذه المعاهدة

• وجلالتا المتعاقدين اتفقتا على تعيين مندوبين من قبلهما ليضعوا بالتعاون

تعريفاً للرسوم التي يأخذها الجمرک طبقاً لأحكام هذه المعاهدة وذلك عن جميع أصناف البضائع من حاصلات فرنسا وتوابعها الصناعية والزراعية التي يأتي بها الرعايا الفرنسيون الى ممالك جلالة السلطان المعظم وعلى جميع أصناف البضائع من حاصلات البلاد العثمانية التي يتبعها التجار الفرنسيون ووكلاؤهم من جميع أنحاء الممالك العثمانية ليصدروها اما الى فرنسا أو الى بلاد أخرى ويجري العمل بموجب التعريف الحديث مدة سبع سنوات ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٨٦١

وكل من جلاتي المتعاقدين له الحق ان يطلب نظر المهدة قبل العام الاخير من حلول الاجل واذا مضى الوقت ولم يطلب ذلك أحد من جلاتيهما يستمر العمل جارياً بموجب هذا التعريف مدة سبع سنوات آخر ابتداء من آخر يوم من المدة السابقة وهكذا يكون بعد مضي كل سبع سنوات على التوالي .

بند - ١٨ - يتبادل التصديق على هذه المعاهدة في الاستانة في مدة شهرين أو باقرب من ذلك ان أمكن ويتبدى العمل بمقتضاها من أول أكتوبر سنة ١٨٦١ وعلى ذلك تم الرضاء والاتفاق بين مندوبي الحكومتين الفرنسية والعثمانية موقعاً عليها منهم بامضائهم واختتامهم

حرر في الاستانة العلية في التاسع والعشرين من شهر ابريل سنة ١٨٦١م
الامضات (علي)

(لافالات)

المعاهدة التجارية المبرمة بين فرنسا

(تعريف)

في اليوم الخامس من شهر ديسمبر (كانون أول) عام ١٨٦١ م تقرر في الاستانة التعريفة العمومية لرسم الجمارك العثمانية بين التندوين المعينين لهذه الغاية من قبل الحكومة الفرنسية والباب العالي وبما ان هذه التعريفة مقرونة باحكام قانونية رأينا من المفيد ادراجها وهذه الاحكام منطبقة على احكام المعاهدات المبرمة مع سائر الدول الاوربية

ان البضائع من حاصلات فرنسا الزراعية والصناعية { ماعدا المنوع ادخالها } التي يأتي بها الفرنسيون الى بلاد الدولة وكذلك البضائع من حاصلات بلاد الدولة العثمانية التي يشتريها الفرنسيون أو وكلاؤهم قصد تصديرها الى فرنسا أو الى بلاد أخرى كانت خاضعة حتى اليوم لرسم جمركية تؤديها وفقاً للتعريفة المنظمة حسب الاثمان الحالية وقسند وذلك عن سبع سنوات ابتداء من أول يناير { كانون الثاني } من عام ١٨٤٧ وبما ان تعديل تلك التعريفة تاجل لاسباب كثيرة طلب الآن جلالتنا المتعاقدين تحويلها بناء على منطوق المعاهدات فاجتمع لهذه الغاية مندوبو سفارة حكومة فرنسا في الاستانة ومندوبو الباب العالي وقرروا التعريفة الآتية بيانها وهذه التعريفة { طبقاً لما تقرر بشأنها } تكون كالتعريفة السابقة سارية أحكامها على التجار السويسريين وحاصلات بلادهم فتكون اذاً جامعة تعريفة البضائع العثمانية والفرنساوية والسويسرية .

النتيجة

بناء على احكام المعاهدة التجارية المبرمة حديثاً كل البضائع التي يوردها الفرنسيون الى بلاد الدولة العلية { ما عدا البضائع المنوع ادخالها } وكذلك البضائع التي يصدرونها منها يدفع عنها رسم قدره ثمانية بالمائة . ثم انه طبقاً لمنطوق البند الرابع من هذه المعاهدة تؤخذ الرسوم الجمركية باعتبار قيمة البضاعة في الاسكلة { محل التصدير } فلهذا نزل من ثمن المجيدي الذهب الذي يساوي مائة غرش { ثمنه الاصلي } عشرة غروش باعتبار تثمين البضائع بالجملة حتى يساوي الثمين قيمة البضائع في الاسكلة فرسوم الجمرك المبينة في هذا التعريف تكون اذا مقدرة ومعينة حسب صافي اثمان البضائع وتحصل كما هي معدة .

ان رسم الثمانية عن المائة الذي يؤخذ عن الصادرات لا يحصل الا في السنة الاولى من ابتداء العمل بموجب هذا التعريف وينزل منه الثمن في السنة الثانية فيصبح سبعة وينزل منه السبع في السنة الثالثة فيصبح ستة أي انه ينزل منه في كل سنة واحد بالمائة حتى السنة الثامنة ففي هذه السنة وما يليها لا يؤخذ الا رسم قدره واحد بالمائة معين حسب احكام المعاهدة للقيام بنفقات الادارة .

كل صنف من بضائع التصدير اذا كان غير مذكور بقائمة التعريف أو انه مذكور بدون تثمين ينزل من قيمته عند التقدير عشرة بالمائة كما ذكر انفا

وذلك عدا تنزيل واحد بالمائة سنوياً على التوالي على نحو ما تعامل به
الاصناف المينة بالقائمة .

ان حاصلات فرنسا وسويسره الواردة الى البلاد العثمانية يدفع عنها
رسم قدره ثمانية عن المائة وكل صنف من البضائع الواردة الى بلاد
الدولة العلية الذي لم يذكر تسعيره في قائمة التعريف يدفع عنه ثمانية بالمائة
بعد تنزيل ١٠ من المائة من مجموع الثمن .

وتدفع رسوم التصدير والتوريد تقدماً من العملة الذهب والفضة عيناً
حسب قيمتها في خزانة الحكومة وهي الميخدي الذهب وقيمته ١٠٠
غرش واجزأؤه من الفضة والذهب . فخمسة ريالات ميخدية من الفضة
تساوي ميخدياً ذهبياً أو مائة غرش وتؤخذ النقود الاجنبية على حسب
تقدير الضربخانه باعتبار ثمين الميخدي الذهب المار ذكره

وبما ان للتجار ان يعطوا في الاستانة اذا شاؤا قائمة بونات الحكومة
على حساب اثمان البورصة عوضاً عن الميخدي الذهب الذي يساوي
١٠٠ غرش فلهذا يرجع الى اسماء البورصة التي كانت في اليوم السابق
والتي تين كمية مايلزم من القايماات لتساوي الميخدي الذهب . وجدول
اثمان البورصة يعلن للعموم في ادارة الجمرک ميناً فيه كمية قروش القائمة
التي تساوي الميخدي الذهب

ودفع قروش القائمة التي تحسب باعتبار ثمن الميخدي الذهب عوضاً عن
النقود المضروبة لايجري العمل به الآن الا في الاستانة فقط .

واذا شاع في المستقبل استعمال أوراق القائعة في سائر ولايات السلطنة تكون
 المعاملة به حائث على الوجه الجاري العمل بموجبه حالياً في الاستانة العلية
 « اعني معرفة كمية ما يلزم من قروش القائعة حتى تساوي المجيدي
 الذهب الذي ثمنه مائة غرش ، على انه لا يمكن قبل الوصول الى شيء
 ان يبنى عليه حكم فلهذا يكون كيفية دفع قروش القائعة موقوفه واذا
 وجد ذات يوم موجب لبيانها متبادل السفارة الفرنسية والباب العالي
 حائث الاراء ويتداولان بالتحوطات التي تدعو اليها الظروف . ومن
 الآن حتى يتم ذلك تؤخذ رسوم الجمر في الولايات على الطريقة
 الموضحة آنفاً اعني باعتبار المجيدي الذهب ١٠٠ غرش وخمسة مجيديات
 فضية تساوي مجيدياً ذهبياً أى مائة قرش والنقود الاجنبية يتعامل
 بها على حسب تقدير الضربخانه العاصرة التي تسير بتقديرها على
 قيمة ثمن المجيدي الذهب .

واذا لم يتفق التجار ومأمورو الجمر على تثمين البضائع المهمة من
 دون تسمير أو التي ترك تسميرها عمداً أو التي يقع عليها نزاع تؤخذ عن
 تلك البضائع الرسوم عيناً

يجري العمل بموجب هذا التعريف في جمر الاستانة وفي كل جمارك
 الدولة العلية اعتباراً من أول مارث سنة ١٢٧٨ هجرية الموافق ١٣ مارث
 من عام ١٨٦٢ مسيحية حتى أول مارث من سنة ١٢٨٥ الموافق ١٣ مارث
 سنة ١٨٦٩ وفي السنة الاخيرة من الاجل المضروب يحق لكل من المتعاقدين

{ نظراً للفرق الذي يطرأ على ائمان البضائع { ان يطلب نظر هذا التعريف
واذا مضت السنة الاخيرة منهم الاجل ولم يطلب أحد المتعاقدين نظر
المعاهدة يستمر العمل بمقتضاها سبع سنين آخر
حرر هذا التعريف ووقع عليه وفقاً للقرار المتفق عليه بين سفارة فرنسا والباب
العالي طبقاً للأرادة الشاهانية الصادرة بشأنه .



المعاهدات

المبرمة بين الباب العالي ودولة انكلترا منذ الزمان القديم حتى

عام ١٨٠٩

أحكام بنود معاهدة السلم المبرمة بين الدولة العثمانية (في عهد السلطان محمد الرابع) وحكومة انكلترا (في عهد الملك كارلوس الثاني) تأيدت بها شروط المعاهدات القديمة المبرمة في عهد الملكة اليباب والمك جاك الاول وكارلوس الاول مورودة بندا بندا مع اضافات مهمة الحقت بها وتم وضعها في أدرنه في أواسط هلال جمادي آخر عام ١٠٨٦ هـ الموافق شهر سبتمبر (ايلول) من عام ١٦٧٥ مسيحية (١)

السلطان محمد الرابع أيده الله

يجري العمل بموجب هذه المعاهدات ولا يعمل بشيء مخالفا لها

(١) ان هذه المعاهدات تحتوي على ٧٥ بندا مشتملة على جميع الامتيازات التي منحتها الدولة العلية لدولة انكلترا في أزمان مختلفة فن البند الاول الى البند العشرين منها السلطان مراد الثالث قلمكة اليباب عام ١٥٧٩ ومن بندا ٢١ الى ٤٦ منها السلطان أحمد الاول الى الملك جاك الاول عام ١٦٠٦ ومن بندا ٤٧ الى ٥٣ منها السلطان عثمان الثاني للمك جاك الاول عام ١٦١٩ وبندا ٥٤ منها السلطان مراد الرابع للمك جاك الاول ومن بندا ٥٥ الى ٦١ كذلك ومن بندا ٦٢ الى بندا ٧٥ منها السلطان ابراهيم الاول الى كارلوس الاول عام ١٦٤١ وكل هذه البنود نظرت ومنحت من السلطان محمد الرابع الى الملك كارلوس الثاني سنة ١٦٧٥

ان الامر الصادر متوجاً بالامضا الشاهاني الشريف النيف وبالمهر السلطاني السني الذائع مجده في العالم قاطبة المعطى من السلطان غازي الارض بعون الله ومشيشه وثمته وهو

بند - ١ - ان الامة الانكليزية والتجار الانكليز وغيرهم ممن يتجرون تحت الراية الانكليزية يمكنهم ان يذهبوا بمراكبهم حيث شاؤوا وان يتجولوا بجميع اصناف بضائهم في كل انحاء السلطنة العثمانية بدون ان يلحق بهم أحد ضرراً او كدرآً أو تصادر بضائهم وامتنعهم وممتلكاتهم مهما كانت صفة الشخص الذي يعارضهم بل بعكس ذلك يتمنون بامان وطمأنينة بالانعامات الممنوحة لهم ويتعاطون اشغالهم كما يرومون .

بند - ٢ - اذا اتى انكليزي ممالكنا المحروسة برأفاهين أو قبض عليه يجب اطلاق سراحه بدون تاخير وبدون اقل ممانعة .

بند - ٣ - ان السفن والمراكب الانكليزية التي تأتي مواني ممالكنا المحروسة لها ان تلجأ اليها في كل حين وان تقيم فيها بكل امان وراحة بدون ان يعارضها احد بممانعة او تكدير مهما كانت صفة المعارض .

بند - ٤ - اذا احتاجت بعض السفن الانكليزية للماء ولم تكن لديها المؤونة والميرة الضرورية يجب على رجال سفنا السلطانية وغيرها مد يد المساعدة اليها ان برأ وان بجرأ

بند - ٥ - اذا جاء الانكليز الى فراضات ومواني ممالكنا المحروسة تكون لهم الحرية المطلقة بالابتياح باموالهم الخصوصية كل اصناف المؤونة

والاصناف الاخر اللازمة لهم وان يتزودوا الماء بدون ممانعة ولا تكدير
 بند - ٦ - اذا غرقت احدى السفن الانكليزية قريباً من سواحل
 ممالكنا المحروسة فعلى اليلربك والقضاة والحكام والمأمورين والضباط
 وغيرهم من العمال المقيمين قريباً من محل الحادثة ان يسرعوا اليهم بكل
 وسائل المساعدة والحماية والاسعاف وان يعيدوا اليهم الامتعة والاموال
 التي فقدوها ففقدوها البحر الى الشاطئ بدون استثناء شئ منها واذا
 سلب منهم شئ يفتش العمال المذكورون بكل انقباه عن المسلوب
 من الاموال والامتعة حتى اذا ما وجدوها يعيدونها للانكليز اصحابها .
 بند - ٧ - ان التجار والتراجمه والسامسة وسواهم من رعايا دولة
 الانكليز يسوغ لهم المجيء الى ممالكنا المحروسة براً وبحراً وان يتعاطوا
 فيها التجارة بكل امان . وفي ذهابهم وايابهم لا يمارضون لاهم ولا اتباعهم
 ولا يلحق اليلربك والقضاة وربانو السفن والضباط وغيرهم من عبيدنا
 ضرراً ما او اهانةً باشخاصهم او باموالهم .

بند - ٨ - قد يحدث ان أحد الانكليز يتواري عن العيان أو يهرب
 الى بلاد بعيدة أو يظهر تفليسه لسبب تراكم الديون عليه أو هرباً من
 القيام بضمان تمهد به ففي هذه الحالة لا تطلب الاموال الا من المدين
 ذاته اذا لم يكن بيد الدائن صك كفالة شرعي ثابت على انكليزي آخر
 اما سوى المدين والضامن الحقيقيين فلا يكلف أحد من الانكليز دفع
 المال ولا يقبض عليه بهذه الحجة

بند - ٩ - في كل عمل ومسألة وشغل يحدث بين الانكليز والتجار من البلاد التابعة لانكلترا وخدمهم وتراجهم وسماسرتهم من جهة وسائر طبقات رعايانا من جهة أخرى له علاقة بالبيع او الشراء والمداينة والتأمين والامن وغيرها من الاعمال القضائية يتقدم المتعاملان الى القاضي فيحرران حجة شرعية أو صكا رسمياً بحضور شهود ويقيدون ذلك في سجل الحكومة حتى اذا ماحدث في المستقبل خلاف أو نزاع يمكن أحد الطرفين الرجوع الى العقد المسجل فاذا كانت الدعوى مطابقة لمنطوق الحجة المقيدة في سجل الحكومة أو في جريدتها يكون العمل طبقاً لمنطوقها. اما اذا لم يكن بيد المدعى حجة مصدق عليها من القاضي ولم يقدم لاثبات دعواه الا شهود زور فلا تسمع دعواه ويطبق مفعول العدالة على منطوق الحجة الرسمية

بند - ١٠ - اذا اتهم أحد انكليزياً انه أضربه وقدم لاثبات تهمة شهود زور فلا يسمع قضائاً دعواه بل تحال على السفارة الانكليزية لتقوم هذه بفصلها وللانكليزي ان يلجئ دائماً الى حماية السفير .

بند - ١١ - اذا ارتكب الانكليزي جريمة السب ثم فر هارباً لا يؤخذ انكليزي آخر بمجريرته اذا لم يكن كافلاً الهارب

بند - ١٢ - اذا وجد انكليزي أو أحد رعايا دولة الانكليز أسيراً في ممالكنا المحروسة وأعلن عنه السفير أو القنصل يفحص ويفتش بكل نحر عن سبب وجود ذاك الشخص في تلك الحالة واذا ثبت حقيقة انه انكليزي

يطلق للحال سراحه ويسلم للسفير أو للتفصل

بند - ٩٣ - كل الانكليز والرايا التابعين دولة الانكليز الذين يسكنون ممالكنا المحروسة سواء كانوا مزوجين أو أعزباً تجاراً أو أصحاب حرف يعفون من كل أنواع الضرائب .

بند ٩٤ - لسفراء دولة إنكلترا الحق بأن يعينوا لهم قناصل متى شاؤا في مواني ومواقع حلب والاسكندرية وطرابلس الغرب وتونس وطرابلس الشام وصاقز وأزمير ومصر ولهم ان يعزلوا وينقلوا هؤلاء القناصل بدون ان تسوغ لاحد معارضتهم .

بند - ٩٥ - في كل دعوى وخلاف ومشاجرة تحدث بين رعايا دولة الانكليز أو بين خلافهم لا يسوغ للقضاة استماع الدعوى بدون ان يحضر الجلسة أحد التراجعة أو مندوب من قبل السفارة

بند - ٩٦ - اذا حدث بين الانكليز خلاف أو مشاجرة أو دعوى ما يترك الفصل بذلك الى سفرائهم أو قناصلهم حسب عوائدهم ولا يسوغ للقضاة وسواهم من الحكام عيئنا التدخل بذلك .

بند - ٩٧ - اذا قابلت سفنتا ومراكبنا المراكب الانكليزية في مياه ممالكنا المحروسة لا تلحق بها ضرراً ولا كدراً ولا توقفها عن السير لطلب شيء ما ولكن على القريةين تبادل علامات التواد والولاء .

بند - ٩٨ - كل الانعامات والامتيازات الممنوحة بنود المعاهدات للفرنساويين والبندقين وغيرهم من الامراء الذين لهم مع الباب العالي

الصلوات الودية منحت تفضلاً منا للانكليز بمقتضى أمرنا السامي الخصوصي وهذه الانعامات والبنود والمعاهدات يجب حفظها دائماً طبقاً لمنطوقها بالحرف حتى لا يتجاسر أحد في المستقبل على مخالفتها وتجاوز معانيها .

بند - ١٩ - اذا أسر القرصان أو المراكب الشرقية أحد المراكب الانكليزية قصد سرقتها وسلب ما فيها من الأموال والامتعة وكذلك اذا أخذ شيء من الانكليز بالقوة يبذل حكومتنا قصارى الجهد وكل الوسائل الممكنة لايجاد الاشياء المسلوقة ومعاقة الجانين عقاباً صارماً وتعاد للانكليز حالاً الاموال والامتعة المسلوقة

بند - ٢٠ - كل الولاة وأمرأه سفنتنا ورباني المراكب السلطانية وسواها وكل الحكام والأمورين وسواهم من العمال ملزومون بحفظ أحكام هذه المعاهدة حفظاً مدققاً { كما انه يجب عليهم احترام صلة المودة الموجودة بين الحكومتين } وعلى كل واحد من العمال المذكورين ان يعتني اعثناء تاماً حتى لا يقع ما يخالف هذه المعاهدات مادام حضرة ملك الانكليز يظهر مودة خالصة بحفظه مدققاً بنود الشروط المورودة هنا ونحن نحافظ على شروط السلم والولاء المذكورة ونحترمها ولكي يتأكد عدم حصول شيء مخالف لها سمح للانكليز أيام سلطنة السعيد المذكور ساكن الجنان جدنا { أنار الله ضريحه } بمعاهدات ثابتة ظاهرة { ١١ }

(١) هذا آخر بند من المعاهدات التي أبرمها السلطان مراد مع الملكة الصابات ويلي أول بنود المعاهدة المبرمة بين السلطان أحمد الأول وملك الانكلترا

بند - ٢١ - لا يطلب رسم ما من الانكليز أو التجار الذين يتجرون تحت الراية الانكليزية عن النقود التي يأتون بها الى ممالكنا المحروسة أو التي يصدرونها منها .

بند - ٢٢ - لا يسوغ ليلربك والقضاة والدفتردارية ومديري الخزينة العاصرة أن يبدوا أقل معارضة بهذا الشأن بطلبهم من الانكليز ريات أو مجريات بدعوى انهم يضربونها ثانية ويحولونها الى نقود أخرى . ولا يسوغ لهم كذلك ان يسيدوا لهم كدراً بهذا الصدد أو قلقاً بأي وجه كان .

بند - ٢٣ - للرعايا الانكليز ولرأكبهم الحق بان يشتروا ويبيعوا ويتجروا في ممالكنا المحروسة بكل اصناف البضائع { ماعدا الاسلحة والمدافع والبارود والاصناف الممنوع ادخالها } ويحق لهم أيضا ان يشحنوا على مرأكبهم كل صنف من البضائع بمل الحرية ولا يسوغ لاحد أن يبدى لهم ممانعة أو أقل معارضة .

ولرأكبهم في كل حال ان تلجأ بامان وطمأنينة الى موانئ وفرضات ممالكنا المحروسة وان يتباع باموالها ما تحتاج اليه من المؤونة وتتزود الماء اللازم لها بدون ان يمانعها أحد

بند - ٢٤ - اذا أقيم على بعض الانكليز دعوى قضائية فلا يسوغ للقاضي استماعها والحكم بها اذا لم يكن السفير حاضراً أو القنصل أو الترجمان وكل دعوى تزيد على أربع مائة اسبر { ١ } تسمع في الباب العالي فقط

دون سواء .

بند - ٢٥ - كل القناصل الذين تعينهم في ممالكنا المحروسة السفارة الانكليزية لحماية التجار لا يسوغ سجنهم باية حجة كانت ولا طردهم ولا تخيم بيوتهم وكل دعوى تقام ضدهم ترفع الى بابنا العالي حيث يدافع عنهم السفراء

بند - ٢٦ - اذا توفي في ممالكنا المحروسة أحد من الانكليز أو من رعايا دولة انكلترا أو ممن يتجرون تحت الراية الانكليزية فلا يسوغ لجابة الاموال وغيرهم من المأمورين بحجة انهم جاهلون مالك المال . ان يستعملوا العنف أو ان يظهر ومقاومة ما باخذهم أموال المتوفي أو يحجزها بل ان متروكات المتوفي تسلم الى أحد الانكليز أيًا كان اذا كان المتوفي أوصى له بها والا فتسلم متروكاته للقنصل أو لوكيله ان وجد أحدهما في مكان الوفاة واذا لم يكن هناك قنصل ولا نائب عنه فيضع القاضي عليها الحجز حتى يسلمها هو ذاته للسفينة التي يرسلها السفير لاستلامها .

بند - ٢٧ - ان جميع الامتيازات والاعفاءات الممنوحة للانكليز وغيرهم من رعايا هذه الدولة الذين يتجرون تحت الراية الانكليزية والامتيازات التي تمنح لهم في المستقبل باوامر شاهانية سامية تحفظ وتطاع وتأول بما يوافق صالح الانكليز طبقاً لمنطوقها ولمنهاها الحقيقي ولا يطلب المأمورون والقضاة والقسام رسماً ماعلى تقسيم أموال الانكليز وأمتعتهم .

بند - ٢٨ - للسفراء والقناصل ان يستخدموا اليسقجية والتراجمة الذين يريدون استخدامهم بدون ان يسوغ لاحد اليسقجية أو غيرهم من عبيدنا ان يجبرهم على استخدامهم بالرغم عنهم وضد ارادتهم .

بند - ٢٩ - لا يسوغ لاحد ابداء أقل ممانعة أو معارضة لسفراء الانكليز وقناصلهم وغيرهم من الرعايا اذا صنعوا الخمر في منازلهم لمشروبهم ومشروب عائلاتهم وليس لليسقجية ان يطلبوا عطاء ما عن ذلك ولا ان يبدوا مايكدر الانكليز أو يسبب لهم ضرراً .

بند - ٣٠ - ان التجار الانكليز الذين يدفعون رسم الجرك في الاستانة أو حلب أو الاسكندرية أو صاقز أو أزمير أو في سواها من موالي ممالكنا المحروسة لا يكفون بان يدفعوا علاوة على ذلك أسيراً واحداً في أي محل كانوا ولا يبدي أحد رعايانا أقل معارضة بشأن تصريف بضائعهم .

بند - ٣١ - اذا وسق الانكليز البضائع التي أتوا بها الى ممالكنا المحروسة ودفعوا عنها الرسم الجركي ثم اضطروا لنقلها الى ميناء آخر لانها لم تبع في محل التصدير فلا يسوغ للحكام والمأمورين ان يطلبوا رسماً آخر على تلك البضائع بل عليهم ان يسمحوا بانزائها الى البر حرة ولا يضيقوا على التجار أصحابها ولا يمانعواهم بتكدير أو بتأخير .

بند - ٣٢ - لا يؤخذ رسم ما ولا ضريبة على أصناف اللحوم المعدة للأكل الانكليز ولغيرهم من رعايا انكلترا .

بند - ٣٣ - وقع قديماً خلاف بين سفير دولة انكلترا وسفير دولة

فرنسا المقيمين لدى بابنا العالي وذلك في ما يخص بتجار الامة الهولاندية ورفع كل من السفيرين عريضة يطلب بها ان تكون البضائع الهولاندية الآتية الى ممالكنا المحروسة بحجرة على المجيء تحت الراية الفرنسية أو الانكليزية فاجيب طلب السفيرين مصدقاً عليه بامضائنا الشاهاني غير أن سنان باشا ابن الربان سيجالا المنتقل لرحمة الله أعلم الحضرة الشاهانية بصفته لميرالا خيراً بالامور البحرية ان من الموافق ان يكون الهولانديون تحت حماية سفير انكلترا ويدرج ذلك في المعاهدة المبرمة مع دولة الانكليز فصدق الوزراء جميعهم على هذا الرأي . فبناء عليه صدر الامر الشاهاني بان الهولانديين جميعهم الذين من مقاطعة هولاندا وايسلاندا وفريزه وغولدر الذين يأتون الى ممالكنا للتجارة يكون محيئهم تحت الراية الانكليزية كما يفعل الانكليز أنفسهم ويدفعون الرسوم القنصلية وغيرها من الرسوم عن كل المحصولات أو البضائع التي يأتون بها لسفير دولة انكلترا أو قنصلها ولا يسوغ لسفير دولة فرنسا وقنصلها ان يتدخلوا بشأن ذلك في المستقبل . وقد صدر الامر بذلك من لدنا لينفذ منطوق هذه المعاهدة ويحفظ بدقة طبقاً لاحكامها

بند - ٣٤ - للتجار الانكلز وغيرهم من رعايا دولة انكلترا ان يتجروا بالهيشة التي توافق حالتهم في الاسكندرية وجميع مواني ممالكنا المحروسة ويدفعوا حسب العوائد القديمة عن بضائهم رسماً قدره ثلاثة بالمائة بدون ان يجبروا على دفع قرش واحد علاوة على المبلغ المذكور

بند - ٣٥ - يدفع التجار الانكليز وغيرهم من رعايا دولة انكلترا رسم القنصلاتو الى السفراء الانكليز أو القناصل بدون نقص وذلك عدا الرسم الذي يدفعونه دائماً عن البضائع الصادرة والواردة والمنقولة على مراكب انكليزية

بند - ٣٥ - للتجار الانكليز وغيرهم ممن يتجرون تحت الراية الانكليزية ان يشتروا ويبيعوا بدون ممانعة جميع أنواع البضائع { ماعدا البضائع المنوع ادخالها الى بلاد الدولة } وان ينقلوها براً وبحراً أو على نهر الطونة لتوريدها الى بلاد المسكوب ولهم ان ينقلوها الى جهات بلاد الدولة للتجارة وكذلك الى بلاد المجمع وغيرها من البلاد التي اقتضتها .

بند - ٣٧ - لا يطلب عن هذه البضائع في البلاد الداخلة ضمن دائرة قوتنا الا الرسوم المعتاد تحصيلها بدون ان يزداد شيء عليها .

بند - ٣٨ - اذا اضطرت السفن الانكليزية القاصدة الاستانة للوقوف في كيفاً أو في غيرها من مواني ممالكنا المحروسة { لمعاكسة الهوا وسيرها } ولم يكن في عزمها البيع والشراء فلا يسوغ أخذ بضائعها بالقوة ولا يسمح بتكدير السفن القاصدة المواني ولكن على الحكام ان يبسطوا عليها حمايتهم وان يدافعوا عنها وهكذا تعامل بحريتها وأمتعتها وأموالها ويحافظ عليها من الاهانة والضرر

واذا أراد الانكليز ان يتباعوا باموالهم الخصوصية مؤناً من الاماكن النازلين فيها أو انهم راموا استئجار مراكب { ليست مستأجرة } لنقل

أتمتعهم فلا يسوغ لاحد بعد ذلك ان يستأجرها أو ان يتمتعهم عن استئجارها .

بند - ٣٩ - لا يؤخذ رسم عن البضائع التي تأتي على سفن الانكليز الى الاسطانه أو الى غيرها من مرافئ ممالكنا المحروسة اذا لم تنزل تلك البضائع الى البر للبيع

بند - ٤٠ - اذا وسق الانكليز بضائعهم في أحد الموانئ وأنزلوا اليه أتمتعهم بعد دفع الرسم يسافرون حيث شاؤا بكل طمأنينة بدون ان يبدي لهم أحد ممانعة ولا تكديراً .

بند - ٤١ - لما كانت السفن الانكليزية التي تأتي بممالكنا المحروسة ترسو في مرافئ بلاد المغرب كان الحجاج وسواهم يأتون عليها لينزلوا في الاسكندرية أو في سواها من الممالك المحروسة ومن عادة الحكام والمأمورين ان يطلبوا عن الامتعة رسماً حال وصول المراكب للمينا وقبل انزال الامتعة الامر الذي يمنع الانكليز عن قبول الحجاج على مراكبهم كما انهم علاوة على ذلك كانوا يضطرون السفن المذكورة لانزال البضائع التي تكون برسم الاسطانه أو غيرها من بلاد الدولة بعد ان يدفعوا عن البضائع التي لم تنزل الرسم المضروب . فلهذا نأمر بان المراكب الانكليزية التي تكون مرسله للاسكندرية أو للاسكندرية أو لطرابلس الشام أو للاسكندرونه وغيرها من مواني الممالك المحروسة تكون ملزومة من الآن فصاعداً بدفع الرسوم حسب العوائد عن الامتعة التي تروم انزالها الى

البر فقط قصد يمتها. أما البضائع التي لم تنزل للبر لا يؤخذ عنها رسم جرك ولا رسم آخر سواء ولا يسبب لأصحابها كدر أو ممانعة ولهم ان يتقلوها بكل حرية حيث شاؤوا

بند - ٤٢ - اذا اقررت انكليزي أو آخر يتجرت تحت الراية الانكليزية جريمة القتل خطأً مهمل غير عمد أو غيرها من الجرائم وتسبب عن ذلك اقامة الدعوى عليه جنائياً ومدنياً فلا يسوغ لحكام ممالكنا المحروسة مباشرة الدعوى بدون حضور السفير أو القنصل ولكن عليهم استماع الدعوى والحكم بها باتفاق مع القنصل أو السفير بدون ان يسوغ تكديرهم بنوع من الانواع كما معهم الدعوى بغير حضورهم ومشاركتهم خلافاً لاحكام هذه المعاهدات

بند - ٤٣ - انه وان تقرر في أحكام المعاهدات الشاهانية ان كل البضائع التي تنقل على مراكب انكليزية ويوتى بها الى ممالكنا المحروسة تدفع عدا - رسم الجرك المقرر - رسماً آخر للقنصلات والسفارة فبالرغم عن ذلك يرفض بعض التجار العثمانيين الذين يأتون من جزائر صاقز وغيرهم من الفرنسيين دفع رسم القنصلات المذكور. فلهذا نأمر الآن ان كل البضائع مهما كانت صفة مالكتها اذا كانت موسوقة على مراكب انكليزية ودفعت الرسوم الجركية يدفع عنها من الآن فصاعداً رسم القنصلات بدون ممانعة ولا توقف

بند - ٤٤ - ان التجار الانكليز وسواهم ممن يسافرون تحت الراية

الانكليزية ويتعاطون التجارة في مدينة حلب ملزومون بدفع الرسوم الجركية وسواها من الرسوم عن البضائع الحريية المنقولة والمشحونة على صراكتهم كما يدفعها القرنساويون والبندقيون بدون زيادة غرض واحد بند - ٤٥ - بما ان سفراء ملك انكلترا المقيمين لدى بابنا العالي يعتبرون ككندوبين من قبل جلالتهم ونوابهم عن شخصه فتراجمة هؤلاء السفراء يعتبرون ككندوبين من قبلهم فلهذا اذا ترجم هؤلاء وتكلموا باسم السفير وبناء على أمره ولم يخطئوا في ترجمتهم بما يخالف أمر السفير أو القنصل لا يتهمون ولا يماقبون ولكن اذا ارتكبوا في ترجمتهم شططا واهانة فلا يسجنهم وزراؤنا ولا يسيئون معاملتهم قبل مخابرة السفير أو القنصل

بند - ٤٦ - اذا توفي الترجمان وكان انكليزي الجنسية يضع السفير أو القنصل يده على متروكاته واذا كان من رعايا بابنا العالي تسلم متروكاته لأقاربه الاذنين . واذا مات الترجمان العثماني ولم يكن له أقارب تضم متروكاته الى الخزينة السلطانية العاصرة .

بند - ٤٧ - {١} بما ان القرصان {الصمصام البحر} التونسيين والمغاربة يكبدون التجار الانكليز وغيرهم من تباع ملك الانكليز بالرغم عن احكام ومنطوق معاهداتنا السلطانية وكذلك رعايا سائر الملوك الذين لهم مع بابنا العالي الصلات الودية ويسلبون أمتعتهم وأموالهم

أصدرنا أمرنا الشاهاني بأن كل الامتعة السلوبة على هذا الوجه تعاد لأصحابها والاشخاص المعتقلون يطلق سراحهم . وإذا أصر التونسيون والجزائريون بمد صدور أمرنا هذا على تكدير التجار وسلب أموالهم وأمتعتهم خلافاً لأحكام المعاهدات ولم يردوا المسلوبات بل يذهبون بهم إلى مواني ممالكنا المحروسة وبالأخص إلى تونس وطرابلس الغرب والودون وكورون فعلى اليلربك والولاة وحكام تلك الاماكن طرد هؤلاء اللصوص ومباقتهم ولا يسمحون لهم قط ببيع الامتعة السلوبة .

بند - ٤٨ - قد دوتن وسجل في المعاهدات ان ليس لحكام مدينة حلب وعمالها ولحكام سائر ولايات ممالكنا المحروسة ان يأخذوا بالقوة من التجار الانكليز { خلافاً لأحكام المعاهدات } نقوداً عن الاقشة الحريرية بحجة انها رسم جرك او رسم آخر ولكن يدفع هؤلاء التجار عن أقشتهم الحريرية في حلب الرسوم ذاتها التي يدفعها الفرنسيون والبندقيون دون زيادة

وبما ان حكام مدينة حلب طلبوا رسماً قدره اثنان ونصف بالمائة بحجة انه رسم جركي وكذلك رسم آخر على الاقشة الحريرية ومن ثم اخذوا المدفوع ملكاً لهم صدر أمرنا الشاهاني بأن يفحص عن ذلك شخصاً مدققاً تعاد الى التجار أموالهم المأخوذة على هذا النحو ومن الآن فصاعداً يأخذ الحكام الرسوم التي كانت قديماً بمثابة الرسوم التي يدفعها عادة

الفرنساويون والبندقيون بحيث لا يحصل غرش واحد علاوة على المقرر
بند - ٤٩ - ان تجار الامة الانكليزية المقيمين في غلطة يشترون
بضائع مختلفة ويرد اليهم بضائع وأمتعة أخرى فبعد ان يدفعوا الرسوم
عنها يأخذون دلالة على الدفع التذكرة التي لا غناء لهم عنها اذا أرادوا
شحن تلك البضائع على صراكبهم

وقد يحدث في خلال الوقت ان مأمور الجرك معطي التذكرة
يتوفى او يتقل الى محل آخر . فيرفض من يخلفه معرفة التذكرة ويطلب
من التجار رسماً آخر ملحقاً بهم اكداراً مختلفة فلهذا نأمر بان
يقبل مأمور الجرك التذكرة ولا يطلب رسماً جديداً اذا ثبت ان الرسوم
دفعت لأول مرة عن البضائع المشتراة

بند - ٥٠ - ان التجار الانكليز بعد ان يدفعوا الرسوم ويأخذوا
بذلك تذكرة عن البضائع الحربية التي يتاعونها في انقرة ويأتون
بها الى الاستانة أو الى مينا آخر من ممالكنا المحروسة ليودعوها في
مخازنهم يطلب منهم المأمورون دفع رسم آخر

فبناء على ذلك نأمر بان يكف المأمورون عن تكدير هؤلاء التجار
ومناصبتهم بهذا الشأن ولكن عند ما يريد التجار المذكورون شحن تلك
البضائع على صراكبهم ويثبتون بموجب التذكرة انهم دفعوا عنها
الرسوم لا يطلب منهم رسم آخر جهري ولا سواه عن تلك البضائع
بشرط ان لا يخلطوا البضائع المدفوعة عنها الرسوم ببضائع أخرى لم تدفع رسومها

بند - ٥١ - إذا دفع التجار الانكليز الرسوم عن البضائع التي يأتون بها الى الاستانة العلية أو الى غيرها من المواني العثمانية وعن البضائع التي يصدرونها من تلك المواني كالاقشنة الحريرية وسواها واضطروا بعد دفع الرسوم وأخذ التذكرة لنقل البضائع المنوء عنها الى أزمير أو صاقز أو سواها من المواني فعند وصولهم الى هناك يجب على الحكام وغيرهم من العمال ان يقبلوا التذكرة ويحظر عليهم طلب رسم آخر جديد عن تلك البضائع

بند - ٥٢ - ان الامتعة التي يأتي بها التجار الانكليز الى الاستانة أو غيرها من مواني ممالكنا المحروسة وكذلك الامتعة التي يصدرونها منها يأخذ عنها مسطرجي الاستانة وغلطه المسطرية حسب القانون والمادة القديمة اعني ان المسطرية تؤخذ فقط عن الامتعة التي جرت العادة باخذها منها

أما الامتعة التي لم يؤخذ عليها قديماً مساطر تظل الآن مصفاة ولا يضرب عليها رسم أي كان ولا يحدد شيء من الرسوم في المستقبل على البضائع الانكليزية ولا يؤخذ أسبر واحد زيادة عن رسم الجمر الكمحدد
بند - ٥٣ - يحق للتجار الانكليز ان يأتوا دائماً الى مواني وفرضات ممالكنا المحروسة وان يذهبوا منها بدون ان يمانعوا بوجه من الوجوه اذا كان يحبسهم وذهابهم للتجار باصناف الجوخ والاقشنة والمأكولات والصفيح والرصاص وغيرها من البضائع التي يمكنهم توريدها ماعدا

البضائع المنوع ادخالها الى الممالك المحروسة
ولهؤلاء التجار ان يشتروا أيضاً من ممالكنا المحروسة كل أصناف
البضائع ويوردوها بدون ان يتجاسر أحد على منعهم أو تكديرهم .
وبعد ان يأخذ مأمور الجرك وعماله الرسوم عن البضائع حسب قانون
الجمارك القديم وأحكام هذه المعاهدة لا يطلب شيء عن هذه البضائع
فهذا أعطيت المعاهدات ظاهرة الاحكام جلية المعاني حتى يعمل اليلربك
والحكام والعمال وضباط المواني بمقتضى هذه الاوامر السلطانية ولا
يسمحوا باجراء شيء مخالف لها .

بند - ٥٤ - { ١ } بعد ان يدفع الانكليز عن بضائهم رسوم الجرك
التي قدرها ثلاثة بالمائة ويشحنوا بضائهم لايسوغ لاحد ان يطلب
منهم شيئاً ولا ان يكلفهم امراً دون رضاهم وقد صدر الامر الشاهاني
بان لايسوغ لاحد تكدير الانكليز على وجه يخالف بنود المعاهدات
وأحكامها

بند - ٥٥ - { ٢ } ان السفن السلطانية وسائر المراكب التي تسافر
من ممالكنا المحروسة اذا قابلت المراكب الانكليزية بحراً يجب عليها ان

(١) هذا البند أضيف الى المعاهدات في عهد السلطان مراد الرابع بواسطة

سفير انكلترا توما بنديش

(٢) البنود هذه اضيفت الى المعاهدات في عهد السلطان مراد الرابع عن يد سفير

دولة انكلترا السير هنكاج فك كوفت دي ونكولزا

لا تكدرها بوجه من الوجوه ولا ان توقفها او تأخذ منها شيئاً ولكن على الفريقين تبادل علامات الولاء والتواد بدون ان تلحق بيمضها ضرراً او اهانة على ان هذا الامر وان كان مقرراً في المعاهدات الشاهانية فلا يزال بعض رباني سفننا والبكوات الذين يتجولون بحراً يكدرون المراكب الانكليزية التي يلتقون بها كما يفعل البحارة الجزائريون والتونسيون والمغاربة اذا التقوا بالمراكب الانكليزية فانهم يسلبون امتعتها عند انتقالها من ميناء لآخر بحجة تفتيش عن مقننات العدو وبهذه الحيلة يوقفونها عن السير الى محل وجهتها

فبناء على ذلك تأمر امراً مشدداً بان لا ينفذ القانون القديم الا في الحصون والموانئ فقط وليس في الاماكن الاخرى والسفن الانكليزية المحكى عنها لا تكون من الان فصاعداً معرضة لاقبل بحث أو تفتيش أو معاملة مخالفة بحجة تفتيشها والبحث عما فيها

بند - ٥٦ - عرض لدينا سفير الانكليز ان مأموري الجمرك بعد ان ياخذوا عن ائمة الانكليز الرسوم الجمركية بتامها يعاملونهم بما يخالف احكام المعاهدات اي انهم يؤخرون اعطاء تذاكر الرسوم المدفوعة عن الائمة قاصدين بذلك مذلتهم والاحجاف بحقوقهم . فبناء على ذلك صدر امرنا الشاهاني مشدداً للمأمورين المنوه عنهم بان لا يؤخروا ابداً اعطاء التذاكر المذكورة . والبضائع التي دفعت عنها الرسوم اذا نقلت لمينا اخر لانها لم تبع في المينا محل تصديرها أو لان أصحابها لا يريدون بيعها

هنالك تعتمد ذاكها المأخوذة عن دفع الرسوم ويجرى العمل بمقتضاها طبقاً لاحكام المعاهدات المبرمة ولا يكدر أحد حملة التذاكر ولا يطلب منهم رسوماً جديدة .

بند - ٥٧ - انه وان كان تقرر في المعاهدات ان التجار الانكليز وغيرهم من رعايا دولة انكلترا يحق لهم حسب رتبهم وصفتهم ان يتجروا في حلب ومصر وسائر انحاء ممالكنا المحروسة بجميع انواع البضائع والامتنعة والاصناف بعد ان يدفعوا عنها رسماً قدره ثلاثة بالمائة فقط دون زيادة حسب العوائد القديمة . غير ان مأموري الجرك يكبدون التجار الانكليز ورعايا دولة انكلترا ويضيقون عليهم حال وصولهم مع امتعتهم المنقولة على صراكبهم الى مواني وفرضات ممالكنا وكذلك اذا أتوا برأى بحجة ان البضائع ليست ملك الانكليز وليست آتية من انكلترا فلو كانت من انكلترا لما طلبوا أكثر من ثلاثة عن المائة ولكنها تلزم بدفع زيادة لانها من البندقية أو من مواني أخرى فبناء على ذلك نأمر حكامنا ومأمورينا بحفظ احكام المعاهدات المنوطة قديماً وبأن لا يتساهلوا ولا يرضوا بخرق حرمتها باي وجه كان

بند - ٥٨ - تقرر في المعاهدات بنوع خصوصي انه اذا استدان انكليزي او ضمن مديناً ثم فر هارباً او اشتهر افلاسه يطلب حين ذاك المال من المدين واذا لم يكن بيد الدائن صك شرعى معطى له من الكفيل دلالة على التزامه بالضمان فلا يطلب المال اذ ذاك من الضامن .

واذا حدث ان تلجأ انكليزيا سكن بلداً غير محل اقامته ليتخلص من دفع ديون عليه وسحب هذا التاجر كمياله على تاجر آخر من بلاد الدولة العلية فقد يكون التاجر المسحوب عليه الكمياله ذا سلطة ومقدرة فيريد خلافاً لاحكام المعاهدات المحترمة تكدير التاجر صاحب الكمياله الذي ليس مديناً له فيقبل بما ثم يزعم انه مضطر لوفاء دين التاجر الساحب . ففي مثل هذه الحالة نأمر بأنه لايسوغ تكدير احد في المستقبل على هذا النحو واذا قبل المسحوب عليه الكمياله بدفع المبلغ يعامل بالطريقة التي ستمين واذا رفض دفع قيمة الكمياله المسحوب عليه لايجري بحقه ما يلقه او يكدره
 بند - ٥٩ - بما ان تراجمة السفارة الانكليزية غير مكلفين بدفع سائر الرسوم والضرائب فيجب احترام المعاهدات المبرمة بهذا الشأن منذ القديم ويكون العمل من الان فصاعداً بمقتضاها واذا توفي الترجان فلا يحق للمأموري التحصيل ان يتدخلوا بامر متروكاه بوجه من الوجوه بل يجب ان تسلم تلك المتروكات للوارث

بند - ٦٠ - بما ان جلالة ملك الانكليز صدوق لباينا العالي يسمح لسفيره المقيم في الاستانة العلية ان يستخدم في منزله عشرة اشخاص من اية طائفة كانوا وهؤلاء الخدام يكونون معفيين من كل الرسوم والضرائب ولا يكبدون بوجه من الوجوه

بند - ٦١ - اذا اسلم انكليزي وثبت وتقرر انه يملك عدا - أمواله الخصوصية - أموالاً أخرى تخص باناس انكليز تؤخذ منه الاموال التي هي

ملك سواه وتسلم للسفير أو للقنصل حتى يرجعها هؤلاء الى مالكيها الحقيقي .

بند - ٦٢ - { ١ } يؤخذ أربعون بارة عن كل قطعة من التيل المعروف باسم « لندره » الذي يأتي به اعتيادياً التجار الانكليز الى الاسكندرية . وست بارات عن كل قطعة من الجوخ وست بارات عن كل بالة من جلد الارنب وسبع وخمسون بارة ونصف بالة عن كل قطار شامي من الصفيح { التلك } والرصاص .

بند - ٦٣ - بعد ان تنقل البضائع المذكورة من الاسكندرية الى حلب يأخذ مأمور الجرك عن كل قطعة من التيل المعروف باسم « لندره » ثمانين بارة وعن كل قطعة من الجوخ ثمانين بارات واسبرين وعن كل بالة من جلد الارنب ثمانين بارات واسبرين وعن كل وزنة حلطية من الصفيح والرصاص بارة واحدة .

بند - ٦٤ - يؤخذ عن البضائع التي يشتريها التجار الانكليز رسم تصدير قدره ريالان ونصف ريال عن كل بالة من النيل الغير مبيض كالكور دوفان والحرساني هندي وريال وربيع عن كل بالة من القطن المغزول وربيع ريال عن كل بالة من جوز الطيب وعشر عثمانيات عن كل بالة حرير ويؤخذ رسم قدره ثلاثة بالمائة عن الراود وغيره من الاصناف الاخر

(١) مدة حي البود التي منحها السلطان ابراهيم الاول لسفير دولة اسكتراخان

فلك في عام ١٦٤١

١

الدقيقة والمطريات بعد تمييزها بمعرفة خيرين .

بند - ٦٥ - اذا شحنت هذه البضائع الى الاسكندرية لتنتقل منها الى محل آخر يؤخذ عنها رسم نقل قدره ريال ونصف عن كل بالة من التيل الغير مبيض كالكور دوفان وثلاثة أرباع الريال عن كل بالة من الخرساني هندي والقطن المنزول وربع ريال عن كل بالة من جوز الطيب أما الراوند وغيره من الأصناف الدقيقة وأنواع المطريات فيسدان ثمن يؤخذ عنها رسم قدره ثلاثة أرباع البارة ولا يطلب في المستقبل رسم آخر غير ما ذكر .

بند - ٦٦ - كل أمر يصدر من مجلس الشورى مخالفاً للبنود المقدم ذكرها لا يعمل به وفي المستقبل يجري العمل في جميع الاحوال طبقاً لمنطوق المعاهدات والاوامر النهائية .

بند - ٦٧ - تقرر في أحكام المعاهدات ان التجار الانكليز يدفعون رسماً قدره ثلاثة بالمائة على كل البضائع التي يوردونها أو يصدرونها ولا يكفون دفع اسبر واحد علاوة على الرسم المقرر . وبما انه حدث خلاف بين التجار الانكليز ومأموري الجرك على قيمة الرسم المضروب صدر الامر بان التجار الانكليز يستمرون على دفع الرسم كما كان يدفع سابقاً أي ثلاثة بالمائة بدون زيادة ولا نقصان

بند - ٦٨ - بخصوص التيل المعروف باسم « لندره » وغيره من المنسوجات المصنوعة في انكلترا ان كانت رقيقة أو ثخينة اذا أتت بها

الى الاستانة وغلطه يؤخذ الرسم عنها حسب القانون القويم اي ١٤٤ أسبراً باعتبار ثمن الريال ثمانين أسبراً وقطعة الليون سبعين أسبراً ولا يطلب من التجار زيادة على ذلك أما منسوجات هولندا وغيرها من الجهات أعني نسيج السيرج ونسيج لندره الاحمر وغيرها من الاقشة يدفع عنها في المستقبل الرسم المعتاد دفعه حتى الآن وتدفع في أزمير الرسوم المعتاد دفعها منذ القديم باعتبار تثنين الريال والليون المذكورين اي انه يدفع عن كل قطعة من القماش المعروف باسم « لندره » وغيرها من منسوجات انكلترا الثخينة والرفيعة ١٢٠ أسبراً بدون ان يطلب اسبر واحد زيادة على ذلك ولا ان يضاف رسم آخر على الرسم المقرر

بند - ٦٩ - من أحكام المعاهدات السلطانية ان كل دعوى يكون أحد المتخاصمين فيها انكليزياً أو تتجاوز قيمتها ٤٠٠٠ أسبر ترفع الى بابنا العالي دون سواء وقد يحدث في بعض الاوقات ان المأمورين والحكام يريدون القبض على تاجر انكليزي أو غيره من رعايا دولة انكلترا يكون على أهبة السفر على أحد المراكب بحجة ان الرجل مدين أو عليه دعوى أخرى ففي هذه الحالة اذا أراد القنصل ان يقيم نفسه كفيلا عن الرجل التهم حتى يحكم بالدعوى من ديواننا الهمايوني يطلق سراح الرجل ولا يسجن ولا يمنع عن السفر ومن كان له عليه دعوى يرفعها الى ديواننا الهمايوني ميناً وجه ادعائه حتى يتمكن السفير من المجاوبة عن الدعوى اما الذين لا يضمنهم القنصل يعاملون بالوجه الذي تراهي للمأمور موافقته

بند - ٧٠ - يدفع كل مركب من مراكب الانكليز التي تأتي الى الاسكندرية أو الاسكندرية أو أزمير أو قبرص أو غيرها من موانئ ممالكنا المحروسة ثلثة اسبر رسم مرهسى ولا يؤخذ منها اسبر واحد زيادة على هذا الرسم

بند - ٧١ - اذا جاء انكليزي الى ممالكنا المحروسة ببضائع وعند وصوله اعتنق مذهب الاراك ثم ثبت ان البضائع والامتنعة التي أتى بها هي ملك تجار من بلاده أخذها منهم فتحجز كل البضائع والاموال التقديية وتسلم للسفير حتى يرسلها الى المالك الحقيقي . ولا يسوغ لاحد من قضائنا وضباطنا ان يبدي بشأن ذلك ممانعة أو معارضة

بند - ٧٢ - ان الانكليز الذين يشترون من اقره وبكبوزار البضائع الصوفية كالشالات والاخرة والاقشة المطرزة اذا أرادوا نقل هذه البضائع لحل آخر بعد ان يدفعوا عنها رسماً قدره ثلاثة عن المائة لا يطلب منهم عن تلك البضائع رسم جمركي آخر ولا يطلب منهم اسبر واحد علاوة على ما ذكر

بند - ٧٣ - اذا رفع تاجر انكليزي دعوى قضائية يطلب بها تحصيل دين وتحصل المبلغ مطلوبه بواسطة أحد الجاويشية يدفع الانكليزي اثنين عن المائة للجاويش المحصل ويدفع أيضاً الرسوم المتعاد دفعها للمحكمة بدون زيادة اسبر واحد

بند - ٧٤ - بالنظر لصداقة ملك الانكليز نحو الباب العالي ومحافظته

على هذه الصداقة فجلالته ان يشتري بماله الخاص من ازمير وغيرها من مواشي ممالكنا المحروسة في سني الاقبال والحصب لا في سني الجذب والاحمال وسق مركبين من التين والزبيب بعد دفع رسم قدره ثلاثة عن المائة ولا تجري دون ذلك ممانعة او مضادة

بند - ٧٥ - اتصل بابنا العالي انه كان من عادة التجار الانكليز قديماً ان لا يدفعوا رسم الجرك ورسم الشحن لمن الحرير الذي يشترونه من روسه والاسنانة ولا عن الحرير الذي يأتي به الارمن من بلاد المعجم والجركس ويتابعه منهم الانكليز في ازمير. فاذا ثبت حقيقة اتباع هذه العادة منذ القديم ولم تكن مضرّة بـ الخ السلطنة لا يؤخذ في المستقبل الرسم الجركي عن البضائع المنوه عنها

وبما ان سفير دولة انكلترا التمسنا اضافة هذه البنود الى المعاهدات السلطانية واصدار الامر باحترامها والعمل بمقتضاها بالحرف الواحد اوجب ملتسمه وبناء على ذلك فقد تجددت بامرنا هذا الشاهاني الاحكام التي كان مسوحاً بها بمقتضى خطنا الشريف وطبقاً لامرنا الشاهاني منحنا حديثاً هذه المعاهدات وناشر بحفظها واتباعها طويلاً مادام حضرة ملك انكلترا متمسكاً بعري الصداقة مع بابنا العالي كما كان في عهد سلفنا السعيد الذكر وهذه الصداقة نحافظ نحن عليها ونعززها وبتحرير هذه الشروط وقبولنا لها نعد ونقسم بالله الواحد الصمد خالق السماء والارض ومكون ما في العالمين باننا لانسمح باجراء شيء مخالف لنصوص الشروط

المنقدم ذكرها وأحكام المعاهدات السلطانية
 فلهذا نأمر الجميع بالطاعة والرضوخ لأمرنا الشاهاني وخطنا الشريف
 الصادر في أواسط شهر جماد أول من سنة ١٠٨٦ هجرية على صاحبها
 الصلاة والسلام الموافق سنة ١٦٧٥ ميلادية



معاهدة

السلم الموقع عليها في الاستانة العلية في ٥ يناير سنة ١٨٠٩ والتبته فيها معاهدات

سنة ١٦٢٥

من البند الاول الى البند الثالث ذكر حسم الخلاف والحصام وارجاع
البلاد ورفع الحجوزات

بند - ٤ - ان شروط المعاهدة المبرمة في هلال جمادي الآخر
١٠٨٦ هجرية وكذلك الوفاق المتعلق بتجارة البحر الاسود
والامتيازات الاخرى الممنوحة بالاوامر في الازمنة المعلومه يجب
حفظها ومراعاتها كالاول وكان لم يطرأ عليها أقل انقطاع

بند - ٥ - بناء على حسن المعاملة والاكرام الممنوحة من الباب
العالي للتجار الانكليز ولبضائعهم ولملكاتهم وما تحتاج اليه سفنهم وكل
ما به تسهيل لتجارهم تمنح دولة انكلترا مبادلة كل اكرام وحسن معاملة
للمراكب العثمانية ولرعايا الباب العالي والتجار العثمانيين الذين يذهبون
من الآن فصاعداً الى ممالك انكلترا لمعاونة التجارة

بند - ٦ - ان تعريف الجمرک الذي رتب في الاستانة في المرة الاخيرة
وحدد فيه دفع الرسم القديم الذي هو ثلاثة بالمائة وبالاخص ما جاء في البند

المتعلق بالتجارة الداخلية يحفظان دائماً كما وضعا وتمد حكومة انكلترا باجراء ما يوافقهما

بند ٧ - ان سفراء جلالة ملك انكلترا يتمتعون تماماً بالاكرامات التي يكرم بها سفراء الدول الاخرى لدى الباب العالي وكذلك سفراء الباب العالي لدى حكومة انكلترا يتمتعون بالاكرامات التي يامل بها سفراء انكلترا

بند ٨ - يؤذن بتعيين شاهبندر في مالطه وسواها من املاك جلالة ملك انكلترا حيث تدعو الضرورة لذلك من حيث ضبط الادارة ونظر الاشغال ومصالح التجار من رعايا الباب العالي والامتيازات والاعفاءات التي يامل بموجبها قناصل دولة انكلترا المقيمين في الممالك العثمانية يامل بها الشاهبندر المقيم في بلاد دولة انكلترا

بند ٩ - ان سفراء انكلترا وقناصلها يحق لهم تبعاً للمواثيق ان يستخدموا الترجمة الذين يريدون استخدامهم ولكن حيث تقرر قبلاً باتفاق متبادل بين الفريقين ان الباب العالي لا يعطي برآة الترجمة للأشخاص الذين لا يتعاطون هذه المهنة في محل تعيينهم فطبقاً لهذا الاتفاق لا تعطى من الآن فصاعداً برآة الترجمة لاحد من ذوي الحرف والصياغة ولا لمن كان صاحب حانوت أو معمل في الشوارع العمومية ولا لمن يتعاطى مثل هذه الاعمال ولا يعين قناصل لدولة الانكليز من رعايا الباب العالي

بند ١٠ - لا يؤذن باعطاء باطنته تذكرة حماية لاحد من رعايا

الباب العالي والتجار العثمانيين ولا يعطيهم السفراء والقناصل ياسابورات
بدون استئذان الباب العالي ومَرْضاته بذلك.

بند - ١١ بما ان دخول السفن الحربية في برزخ الاستانة وفي مضيق
الدردانيل ومضيق البحر الاسود كان ممنوعاً في أي وقت كان وبما ان هذه
القاعدة من أحكام الدولة العثمانية يجب حفظها من الآن فصاعداً كما كان
سابقاً وتعامل بمقتضاها جميع الدول على السواء. تصهدت دولة انكلترا
بالاقتياد الى هذا المبدأ والعمل به

بند - ١٢ - ان منطوق هذا البند متعلق بالتصديق فقط



النتيجة

توثيقاً لعمى السلم المبرمة بمعونة الله وحسن نية وولاء القرنيين
وإثباتاً لأحكام الاتفاق المذكورة فى الأثنى عشر بندا المتقدم إيرادها
وتنفيذاً لمفعول المصادقة التهاى .

أنا المندوب السياسى من قبل الباب العالى والمخول السلطة السامية
فى اجراء مأموريته هذه وقت وأمضيت - بناء على السلطة المعطاة لى -
على هذه المعاهدة التى أمضاها ووقع عليها أيضاً مندوب جلالة ملك
انكلترا وبناء على السلطة المطلقة المعطاة لى سلمت لمرخص جلالة ملك
انكلترا نسخة من هذه المعاهدة واستلمت منه نسخة منطبقة عليها تمام
الانطباق ومكتوبة باللغة الفرنسية ومترجمة فاستلمت النسخة وترجمتها
المعطاتين لى منه .

المعاهدة

(١)

التجارية والبحرية المبرمة بين الباب العالي ودولة بريطانيا العظمى . وقع عليها في بلطه ليمان حذاء الاستانة في ١٦ أغسطس من عام ١٨٣٨ .

انه في خلال أيام الصفاء التي استمرت بحمد الله زمناً طويلاً بين الباب العالي وملوك دولة بريطانيا العظمى أبرمت معاهدات رضي بها الباب

(١) ان المعاهدة التجارية المبرمة حديثاً مع الباب العالي انما هي ذيل للمعاهدات ويراد بالمعاهدات التجارية بوجه خصوصي ما أبرم منها بالطرق السياسية وانحصر موضوعه بالتجارة فقط الا ان الحال دعت الى ايجاد هذا الملحق بالنظر لتقدم التجارة الخارجية مؤخراً في الممالك المحروسة ونحن نذكرون هنا المعاهدات التجارية سواء أبرمت عام ١٨٣٨ أو عام ١٨٦١ وان يكن ما أبرم في عام ١٨٦١ هو الجاري الصل بموجبه الآن والباعث على ذلك ان المعاهدة المؤخرة أتت مفسرة لما تقدمها وان المؤخرة تضمنت كثيراً من فصوص المعاهدات المتقدمة ولم تسخها ومن حيث ان المعاهدات المبرمة بين الدول الاخرى متحدة المعنى والمبنى يكفي الاطلاع على واحدة منها ليعلم ما اشتملت عليه البقية فلهذا اقتصرنا على ايراد المعاهدة المبرمة بين الباب العالي وانكلترا وفرنسا لانهما الدولتان اللتان سبقتا بقية الدول في ابرام هذه المعاهدات وستنشر المعاهدة الروسية أيضاً المبرمة عام ١٨٣٨ لما جاء فيها من بعض الفروق ومن حيث ان اللغة الفرنسية هي اللغة التي كانت مستعملة لدى الباب العالي كلغة رسمية وسياسة فلهذا كانت أغلب المعاهدات بالفرنساوية

العالي ووفقات تبودلت عليها تصديقات الدولتين ورتبت الرسوم الواجب دفعها على البضائع الصادرة من بلاد الدولة العلية والواردة اليها وبينت الحقوق والامتيازات والاعفاآت ومواجب التجار الانكليز الذين يتعاملون الاشغال التجارية ويقومون في بلاد الدولة العلية

ومعند عدلت المعاهدات لآخر مرة حدث تغييرات كثيرة في ادارة داخلية السلطنة العثمانية وفي صلاتها الخارجية مع الدول الاجنبية وغير ذلك من الاسباب

بند - ٩ - كل الحقوق والامتيازات والاعفاآت الممنوحة للتجار الانكليز ولمرأكبهم بموجب المعاهدات والاتفاقات الموجودة ثبتت لهم الآن الا ما يبطله الاتفاق الحالي وقد تقرر بنوع خصوصي ان كل الحقوق والامتيازات والاعفاآت التي يمنحها الباب العالي والتي سيمنحها في المستقبل لرعايا دولة اجنبية ولمرأكبها وكل ما يؤذن به لرعايا دولة اجنبية ولمرأكبها يكون ممنوحاً ومأذوناً به لرعايا دولة انكلترا ولمرأكبها ويتعاملونه بكل الحرية { ١ }

(١) ان منطوق هذه البند يشتمل على موضوع البند الثاني مأخوذاً من مذكرة أرسلتها الوزارة العثمانية لسفير انكلترا في ٢٧ أغسطس عام ١٨٣٨ وهذا نصها ان معنى فقرات البند الاول المطلوب ايضاحها ظاهر جلي في البند الثاني الذي يليه لتلقى البندين ببعضهما ومع ذلك تكرر القول بان التجار الانكليز يمكنهم حسب أحكام المعاهدة ان يتناحوا من المالك العثمانية كل أصناف البضائع وان يصدروها للخارج ان واقفهم تصديرها وذلك بعد دفع الرسوم المشترط دفعها في المعاهدة واذا وجدوا بيعها في داخلية البلاد العثمانية يوافق صالحهم فلم ان ييسرها متعين بذلك شروط معاهدة التجارة الداخلية .

بند - ٣ - لرعايا دولة انكلترا ولمن ناب عنهم ان يشتروا من سائر انحاء الممالك العثمانية كل أصناف البضائع زراعية كانت أو صناعية بدون استثناء صنف وأحدها {سواء كان ذلك للتجار في داخلية البلاد أو في الخارج} ويتعهد الباب العالي صريحاً بالنهء كل أنواع الاحتكارات المضروبة على الحاصلات الزراعية والصناعية من حاصلات البلاد العثمانية وبالنهء الرخص التي كان يعطيها حكام البلاد لمشتري البضائع أو لتصديرها بعد مشتراها وعليه فكل الاجراءات التي تكون باعثاً لالزام رعايا حكومة انكلترا على طلب الرخصة المذكورة تعتبر مخالفة للمعاهدات والباب العالي يتعهد بمعاينة الوزراء والضباط والمأمورين الذين يخالفون معاقبة صارمة بدون اهمال وبالتعويض بوجه العدالة والانصاف على الرعايا الانكليز عما يلحق بهم من الاضرار والخسائر اذا أثبتوا ذلك .

بند - ٣ - عند ما يشتري التجار الانكليز أو نوابهم شيئاً من حاصلات البلاد العثمانية الزراعية أو الصناعية قصد بيعها في داخلية البلاد العثمانية يدفعون حين مشتري هذه الاصناف وحين يبيعها أو حين التعامل بها على أي وجه كان الرسوم التي يدفعها في مثل تلك الاحوال الرعايا العثمانيون الذين يعاملون بالافضلية ممن يتجرون في داخلية البلاد من مسلمين وسواهم .

بند - ٤ - اذا اشترى الانكليز بعض حاصلات البلاد العثمانية الزراعية والصناعية قصد تصديرها فالتجار الانكليز ونوابهم نقلها مغفأة من كل

أنواع الضرائب والرسوم الى المينا على التصدير حيث يؤخذ عنها عند دخولها رسم قدره تسعة بالمائة . وهذا الرسم يقوم مقام كل الرسوم الاخرى الداخلية

ثم انه حال التصدير يدفع عن البضائع المصدرة رسم قدره ثلاثة بالمائة - كما هو جار الآن - ولكن البضائع التي تشتري من موالي التصدير بعد ان يدفع عنها رسم الدخول لا يؤخذ عنها الا رسم التصدير المتوه عنه أي ثلاثة بالمائة .

بند - ٥ - ان الشروط التي بمقتضاها تسلم الفرمانات لمراكب الانكليز التجارية التي تمر في الدردانيل والبوسفور تحرر على الوجه الذي لا يسبب لهذه المراكب تأخيراً .

بند - ٦ - قررت الحكومة العثمانية ان الاحكام الواردة في هذا الوفاق يسري مفعولها في جميع الممالك الشاهانية أي تركيا أوروبا وتركيا آسيا ومصر وغيرها من البلاد الافريقية التي هي من ممالك الدولة العلية وتنفذ على جميع الرعايا العثمانيين مهما كانت صفتهم

وخلا ما تقدم فقد قررت الحكومة العثمانية ان لا تمنع سائر الدول الاجنبية عن تنظيم أحوال تجارتها على أساس هذا الوفاق .

بند - ٧ - من العوائد المرعية بين الباب العالي وحكومة بريطانيا العظمى { منماً للصعوبة والتأخير في تامين البضائع التي يصدرها الرعايا الانكليز الى بلاد الدولة العلية والتي يوردونها اليها } تعيين مندوبين ذوي

معرفة تامة باحوال البلادين التجارية وذلك بعد مضي كل أربع عشرة سنة لتنظيم تعريف يعمل بمقتضاه في خلال المدة المذكورة وعند انقضاء الاجل يبين كل من الفريقين مرخصين يعملون معاً لتحديد وتعيين مبلغ النقود التي يدفعها رعايا الانكليز بدل الرسم الذي قدره ثلاثة بالمائة عن البضائع التي يوردونها الى بلاد الدولة أو التي يصدرونها منها

وعلى المتدوين المذكورين ان يعينوا طريقة عادلة لتقدير الرسوم الخارجية المقررة في هذه المعاهدة على البضائع العثمانية المصدرة . ويعينوا أيضاً أمكنة التصدير التي تكون أكثر موافقة لتحصيل الرسوم ويجري العمل بموجب التعريف الحديث مدة سبع سنوات تمضي ابتداء من يوم التعيين وعند انقضاء الاجل يحق لكل من المتعاقدين ان يطلب تعديل التعريف واذا لم يطلب أحد المتعاقدين تعديله في خلال الأشهر الستة التي تمر بعد انقضاء السنوات السبع يظل العمل جارياً بمقتضى التعريف الاول في مدة سبع سنوات آخر ابتداء من انتهاء أجل السنوات السبع الاول وهكذا يكون على التوالي بعد مضي كل سبع سنوات

بند - ٨ - يختص هذا البند بمباراة التصديق على البنود المتقدم ذكرها

بنود اضافية

حيث ان بعض الصعوبات حدثت بين سفير ملك انكلترا وصرخص الباب العالي بسبب تعيين الشروط الحديثة المدة قاعدة يعمل بمقتضاها في ما يختص بتجارة البضائع الانكليزية التي تورد الى البلاد العثمانية أو التي تمر بها على وجه النقل . اتفق سعادة سفير ملك الانكليز وصرخص الباب العالي على ان يوقعوا على هذا الوفاق مستثياً منه البنود الآتي ذكرها وحصل الاتفاق أيضاً على ان البنود المذكورة التي ارتضت بها الحكومة العثمانية تعرض على حكومة ملك الانكليز فان رضيت بها أدرجت بين أحكام المعاهدات النافذة والمبرمة حديثاً

أما البنود المتوه عنها هي

بند - ٩ - كل صنف من محصولات بريطانيا العظمى وايرلندا وملحقاتها وكل نوع من البضائع سواء كانت زراعية أو صناعية اذا كانت ملك تجار انكليز وشحن على مراكب انكليزية أو اذا نقلها الانكليز براً أو بحراً من بلاد أجنبية الى بلاد الدولة العلية يؤذن بادخالها الى جميع انحاء السلطنة العثمانية بدون استثناء كما كان جارياً منذ القديم حتى الآن بعد ان يؤخذ عنها رسم قدره ثلاثة بالمائة باعتبار اثمان البضائع المذكورة

وعوضاً عن كل الرسوم الخارجية وغيرها من الرسوم المضروبة على
البائع أو على علي المشتري كما هو جارٍ الآن تقرر ان يدفع المورد بعد
استلام بضائعه اذا باعها في محل استلامها أو اذا أرسلها من محل الاستلام
لداخلة البلاد الثمانية لتبايع هناك رسماً محدداً قدره اثنان بالماية وبعد دفع
الرسم المذكور تباع البضائع وتشتري في داخلة البلاد وتصدر ثانية
الى الخارج بدون ان يضرب عليها رسم آخر مهما كان وكل البضائع التي
يدفع عنها في أحد المواني رسم التوريد الذي هو ثلاثة بالماية يحق للملكها
ارسالها الى ميناء آخر معفاة من كل رسم سواء . ولا يؤخذ عنها الرسم
الثاني الا عند بيعها أو عند ارسالها من الميناء الى داخلة البلاد

ومن المقرر ان حكومة جلالة ملك انكلترا لا تدعي لهذا البلد وغيره
من بنود هذه المعاهدة تأويلاً فوق المعنى المتبادر للفهم ولا تعارض
حكومة جلالة السلطان باستعمال حقوقها في الادارة الداخلية اذا كان
استعمال هذه الحقوق لا يضر بالامتيازات الممنوحة لرعايا دولة الانكليز
ولممتلكاتهم بالمعاهدات القديمة والحديثة

بند - ٢ - لرعايا دولة انكلترا ولن تاب عنهم ان يبيعوا ويشتروا بكل
حرية في سائر انحاء السلطنة جميع أصناف البضائع الاجنبية التي تأتي
الى بلاد الدولة العلية من الخارج واذا لم يكن دفع عن تلك البضائع الا
رسم التوريد فعلى التجار من رعايا انكلترا ومن تاب عنهم ان يدفعوا عن
البضائع المشتراة الرسم الغير اعتيادي وقدره اثنان بالماية عند بيع

البضائع أو عند إرسالها الى الداخلية البلاد قصد بيعها وبعد ذلك تنقل البضائع المذكورة وتباع وتصدر معفاة من كل أنواع الرسوم واذا دفع عن البضائع الاجنبية الرمان أعني رسم التوريد ورسم الدخولية المحدد يسوغ للانكليز حائثذ ولو كلائهم ان يشتروها ويبيعوها ويصدروها الى حيث شاؤوا بدون ان يضوب عليها رسم ما .

بند - ٣ - لا يضرب رسم ما على البضائع الانكليزية أعني الحاصلات الزراعية والصناعية والاشغال اليدوية وحاصلات البلاد الاجنبية سواء كانت زراعية أو صناعية اذا كانت مشحونة على صراكب انكليزية ومرت في مضيق الدردانيل والبوسفور والبحر الاسود سواء كان مرورها على المراكب التي أتت بها أو انها نقلت الى سواها أو أرسلت لجهة أخرى قصد بيعها فانزلت من السفينة الشاحنة الى سواها في مسدة معلومة لا تتجاوز حد الافراط في التأخير

وكل بضاعة يوثق بها الى بلاد الدولة العلية لترسل منها الى بلاد أخرى أو تظل عند صاحبها موقوفة حتى يرسلها الى بلاد أجنبية لتباع فيها لا يدفع عنها الا رسم التوريد وقدره ثلاثة بالمائة ولا يدفع عنها رسم آخر

المعاهدة التجارية

المبرمة بين الباب العالي ودولة انكلترا عام ١٨٦١

لما كان عظمة سلطان العثمانيين وجملالة ملكة بريطانيا العظمى راغبين في توسيع نطاق الصلات التجارية بين بلاديهما اتفقا على ابرام معاهدة تجارية وبحرية وانتدب كل من جلالة المتعاقدين الفخمين مرخصين من قبله يتداولون معاً للوصول الى هذه الغاية وبعد ان تبادل المرخصون المينون من قبل الحكومتين أوراق تعيينهم ووجدت مستوفاة الشروط اللازمة لاتمام مأموريتهم اتفقوا على البنود الآتي سردھا وهي

بند - ١ - ان كل الحقوق والامتيازات والاعفاءات الممنوحة من الباب العالي لرعايا دولة الانكليز ولمرآكهم بموجب احكام المعاهدات القديمة تظل لهم الا ما يسلده أو يلغيه هذا الوفاق . ومن المقرر الآن بنوع خصوصي ان كل الحقوق والامتيازات والاعفاءات التي يمنحها الآن الباب العالي أو سوف يمنحها في المستقبل لرعايا دولة أجنبية ولمرآكها وتجارها والاحوال التي يأذن لرعايا دولة أجنبية بالتمتع بها تكون ممنوحة لرعايا دولة انكلترا ولمرآكهم ولتجارهم ولهم ان يتمتعوا بها ويعاملوا بمقتضاها

بند - ٢ - يؤذن لرعايا جلالة ملك انكلترا ولمن ناب عنهم ان يشتروا من سائر انحاء السلطنة العثمانية جميع اصناف البضائع بدون استثناء {سواء كان للتجار بها في بلاد الدولة العلية أو لتصديرها للخارج} وقد تعهد الباب العالي بالبند الثاني من المعاهدة التجارية المبرمة في ١٦ اغسطس من عام ١٨٣٨ تعهداً باتا بأنه يلبي جميع أنواع الاحتكارات عن كل حاصلات البلاد العثمانية. وتعهد أيضاً بالفاء أوراق الاستئذان {التذكرة} التي يعطيها مأمورو الحكومة المحلية للترخيص بمشترى البضائع ونقلها من جهة لآخرى بعد دفع الرسوم عنها وتقرر بحسب المعاهدة المذكورة ان كل الاجراءات التي من شأنها اكراه رعايا حكومة انكلترا على طلب ورقة الاستئذان {التذكرة} تعد مخالفة للمعاهدات فيعاقب الباب العالي عقاباً صارماً بدون امهال كل وزير أو عامل يرتكب هذه المخالفة ويعوض على رعايا دولة انكلترا كل الاضرار والخسائر التي لحقت بهم بسبب ذلك اذا أثبتوا حصولها

بند - ٣ - اذا اشترى التجار الانكليز أو نوابهم بضائع من حاصلات البلاد العثمانية ليبيعوها في داخلية بلاد الدولة العلية . يدفعون وقت الشراء ووقت البيع وحين التعامل بتلك البضائع على اي وجه كان الرسوم نفسها التي يدفعها في مثل تلك الحالة الرعايا العثمانيون والاجانب الذين يتجرون على هذا النحو في داخلية البلاد العثمانية ويعاملون بالافضلية

بند - ٤ - لا يؤخذ رسم أوضريبة في بلاد احدى الدولتين

المتعاقدين عن صنف من البضائع يصدر من بلاد احدى للدولتين ويورد الى بلاد الاخرى يزيد على الرسم والضريبة التي تؤخذ عن مثل هذا الصنف اذا صدر الى بلاد أجنبية ولا تمنع احدى الحكومتين المتعاقدين تصدير صنف من البضائع من بلاد الثانية أو توريده اليها اذا كان تصدير ذلك الصنف وتوريده ليسا بممنوعين عن رعياكل للدول الاخرى

لا يؤخذ رسم ماعلى البضائع وحاصلات البلاد العثمانية التي يتاعها التجار الانكليز أو نوابهم سواء كان ذلك في محل مشترى هذا الصنف أو في محل نقله الى مكان التصدير حيث يدفع عنه رسم قدره ثمانية بالمائة عند تصديره وكل صنف يدفع عنه هذا الرسم يصبح مغنياً من دفعه مرة أخرى في أي محل كان من انحاء البلاد العثمانية ولو انتقل من ملك شخص الى ملك شخص آخر . وقد تقرر علاوة على ماتقدم ان رسم الثمانية عن المائة المنوه عنه ينزل منه في كل سنة واحد حتى يصل الى رسم محدد ثابت قدره واحد بالمائة يمد لنفقة الادارة العمومية ولنفقة الحراسة

بند - ٥ - لا يؤخذ الرسم المضروب على البضائع الواردة الى ممالك جلالة السلطان المعظم {سواء أنت بجرأ أو برأ} ولا الرسم المضروب على البضائع الصادرة من بلاد دولة انكلترا الى الممالك المحروسة {أيا كانت وجهتها} الا كما يؤخذ عن بضائع البلاد الاخرى بدون زيادة

وعلاوة على ما ذكر لا يستمر العمل جارياً بحسب منع قديم ولا يضرب منع حديث على صنف ما من حاصلات بلاد الدولتين المتعاقبتين عند توريد صنف من الاصناف من بلاد احدى الدولتين الى بلاد الاخرى الا اذا كان المنع مضروباً على ذاك الصنف من أية بلاد أتى به بدون فرق سويتهمد جلالة السلطانة - عدا ما تقدم - بأنه لا يمنع توريد أي صنف كان من حاصلات بلاد الانكليز أية كانت البلاد الواردة منها وبان الرسوم التي تؤخذ عن حاصلات بلاد جلالة الملكة انكلترا الواردة الى بلاد الدولة العلية لا تزيد - باي وجه كان - على ثمانية بالمائة باعتبار اثمان البضائع أو تعريف آخر يساوي هذا القدر يوضع باتفاق الفريقين وهذا الرسم يقدر باعتبار اثمان أصناف البضائع في الاسكلة محل التصدير ويدفع حين الوسق اذا أتت البضائع بحراً وفي أول ادارة جمركية تصل اليها اذا أتت براً واذا بيعت البضائع بعد ان يدفع عنها رسم الثمانية بالمائة سواء كان في محل وصولها أو في داخلية البلاد لا يكلف البائع ولا المشتري دفع رسم ما عنها واذا كانت تلك البضائع غير معدة للبيع في داخلية البلاد العثمانية بل هي معدة للتصدير في مدة لا تزيد على ستة أشهر الى بلاد أخرى تعتبر في مثل تلك الحالة بمثابة بضائع منقولة براً وتعامل حسب منطوق البند الثاني عشر من المعاهدة أي ان ادارة الجمرک تكون مكلفة في تلك الحالة عند تصدير البضائع ثانية بإرجاع الفرق الموجود بين رسم الثمانية بالمائة ورسم النقل المين في البند الثاني عشر المذكور للتاجر الذي يقدم

برهاناً على دفعه رسم الثمانية بالمائة .

بند ٦ - من المنفق عليه ان البضائع من الواردات الاجنبية المرسلة الى ايلات القلاخ والبغدان وصرية اذا مرّت بالبلاد العثمانية لا تدفع عنها الرسوم الجمركية الا حين وصولها الى حدود تلك الايلات وهكذا تعامل البضائع التي تمر في تلك الايلات مرسلة الى ايجمات الاخر من بلاد الدولة العثمانية . لا تدفع عنها الرسوم الجمركية الا عند وصولها الى اول ادارة جمركية تتعلق بالباب العالي مباشرة وتعامل هذه المعاملة نفسها حاصلات الايلات المذكورة وحاصلات سائر انحاء الممالك العثمانية التي يجب ان يدفع عنها رسم الجمارك فالاولى يأخذ رسومها عمالو جمارك الايلات المذكورة ويأخذ رسوم الثانية مأمورو جمارك الدولة وعلى هذا النحو لا تدفع الرسوم الجمركية الا مرة واحدة فقط

بند ٧ - تعامل كل دولة من الدولتين المتعاقبتين رعايا الدولة الاخرى المعاملة نفسها التي تعامل بها رعاياها من حيث رسم التخزين { الايداع } والتأمين والمكافأة والتسهيلات ودفع الرسوم

بند ٨ - كل صنف من البضائع يسوغ نقله على مراكب انكليزية الى بلاد الانكليز يكون نقله سائفاً على مراكب عثمانية بدون ان يكلف صاحبه دفع رسم أو ضريبة { مهما كان مسماها } غير الرسم أو الضريبة التي تدفع لو كان الصنف مشحوناً على مراكب انكليزية بدون زيادة وكذلك يسوغ للمراكب الانكليزية ان تشحن برسم البلاد العثمانية

الاصناف نفسها التي يسوغ للمراكب العثمانية شحنها بدون رسوم إضافية من المراكب الانكليزية رسم أو زيادة. رسم { مهما كان مسماه } على ما تدفعه المراكب العثمانية . وهذه الشروط المتبادلة تنفذ على السواء وبدون فرق على اصناف البضائع التي تأتي من محل ابيعائها مباشرة وعلى التي يوتي بها من بلاد أجنبية . وعلى الوجه المتقدم ذكره تعامل بضائع التصدير أي ان رسوم التصدير والتأمين وارجاع الرسوم المأخوذة تمنح في املاك كلتا الدولتين المتعاقدين لرعاياها على السواء عن البضائع التي يسوغ تصديرها سواء كان ذلك على مراكب انكليزية أو عثمانية وسواء كان محل التوريد من أحد موانئ الدولتين المتعاقدين أو من موانئ دولة أخرى سواهما .

بند - ٩ - لا يؤخذ من مراكب الدولتين المتعاقدين رسم القبان والمرسى والليمان والفتانات والمحاجر وما شاكلها { مهما كان مسماه } ووجهها سواء كانت فائدتها عائدة الى الحكومة أو للعمال العموميين أو الخصوصيين أو الى الجمعيات والشركات على اختلاف أنواعها ولا يضرب رسم ما في املاك احدى الدولتين على مراكب الدولة الاخرى بما يخالف ما تعامل به كل دولة منهما رعاياها اذا وجدوا في مثل تلك الحالة وتبادل هذه المعاملة ينفذ على مراكب كلتا الدولتين المتعاقدين من حيث أتت والى حيث تذهب

بند - ١٠ - كل مركب يعتبر بحسب شريعة انكلترا انكليزياً

وكل مركب يعتبر بحسب قانون بلاد الدولة العلية عثمانياً يعامل الاول بموجب هذه المعاهدة معاملة مركب انكليزي ويعامل الثاني بمقتضى أحكامها معاملة مركب عماني .

بند - ١١ - لا يضرب رسم ماعلى البضائع من حاصلات انكلترا الزراعية أو الصناعية ولا على البضائع من حاصلات البلاد التابعة لدولة الانكليز سواء كانت تلك البضائع مشحونة على مراكب انكليزية أو على سواها . ولا يضرب رسم ما أيضاً على البضائع التي هي من حاصلات البلاد الاجنبية اذا كانت مشحونة على مراكب انكليزية فرت في مضيق الدردانيل والبوسفور سواء كان مرورها على المراكب التي أتت بها أو انها نقلت الى مراكب أخرى أو انها بيعت لتصدر للخارج فانزلت للبر لوقت معين لنقل الى مراكب أخرى توصلها الى محل وجهتها وفي الحالة الاخيرة يجب وضع البضائع في مخازن جرك الاستانة المعدة للمنقولات وفي سوى الاستانة - حيث لا يوجد مستودع - توضع تحت ملاحظة ادارة الجرك

بند - ١٢ - لما كان الباب العالي راغباً في اعطا التسهيلات الممكنة اعطاؤها تدريجاً لتقل البضائع برأ جرى الاتفاق على ان رسم الثلاثة بالماية الذي يؤخذ حتى اليوم عن البضائع الواردة الى بلاد الدولة العلية لتصدر منها الى بلاد أخرى ينزل الى اثنين بالماية ويحصل بالصورة التي كان يحصل بها رسم الثلاثة بالماية عند وصول البضائع الى ممالك الدولة

العلية . وبعد مضي ثمان سنوات تمر ابتداء من يوم التصديق على هذه المعاهدة يؤخذ عن البضائع المحكى عنها رسم قدره واحد بالماية } وهو مقدار الرسم الذي يحصل عن البضائع العثمانية المعدة للتصدير بعد مضي الاجل المذكور } وذلك للقيام بنفقات الادارة والباب العالي يحفظ لنفسه الحق باخذ الاحتياطات الخصوصية لمنع الغش والاحتيال .

بند - ١٣ - ان رعايا جلالة ملكة الانكليز ونوابهم الذين يتجرون باصناف البضائع من حاصلات البلاد الاجنية الزراعية أو الصناعية يدفعون الرسوم ذاتها التي يدفعها الرعايا الاجانب الذين يتجرون بتلك البضائع التي هي من حاصلات بلادهم ويتمتع الانكليز بالحقوق والامتيازات والاعفاءات التي يتمتع بها أولئك

بند - ١٤ - انه - خلافا لما جاء في البند الخامس - لايسوغ للتجار من رعايا دولة الانكليز ادخال الملح والتبغ باصنافه الى بلاد الدولة العلية ولكن للتجار الانكليز ونوابهم الحق بان يتاعوا هذين الصنفين ويبيعوهما في داخلية البلاد بمعد ان يدفعوا الرسوم ذاتها التي يدفعها التجار العثمانيون الذين يتجرون بهذه الاصناف ويعاملون بالافضلية . وتعويضاً عن المنع المضروب على صني التبغ والملح لا يؤخذ رسم عن هذين الصنفين اذا صدرهما التجار الانكليز الى غير بلاد الدولة العلية

وعلى التجار الانكليز ان يبينو لمأموري الجمر كية المصدر من هذين الصنفين ولادارة الجمر كحق الملاحظة على التصدير بدون ان يسوغ لها

ان تضع عليهما ضريبة أو رسماً ما بآية حجة كانت . .
 بند - ١٥ - اتفق الفريقان المتعاقدان على ان الباب العالي له الحق
 ان يمنع منعاً باتاً توريد البارود والمدافع والاسلحة والذخائر الحربية الى
 ممالكه المحروسة

ولا يغذ المنع الا بعد اعلانه رسمياً ولا يشمل الا الاصناف المعينة
 في الاوامر التي تصدر بشأن ذلك وكل هتف من هذه الاصناف لا يمنع
 ادخاله على الوجه المتقدم ذكره يعامل في الممالك المحروسة حسب
 النظمات المحلية الا اذا طلب سفير انكلترا لمعاملة ذلك الصنف اذناً
 خصوصياً فيمنح الاذن اذا لم يكن أوجه قوية تمنع منحه اما البارود بنوع
 خصوصي اذا سمح بادخاله يعامل بالالوجه الآتية

أولاً - لا يسوغ لرعايا دولة انكلترا ان يبيعوا كمية تزيد على الكمية
 المعينة في النظمات المحلية

ثانياً - اذا وردت كمية عظيمة من البارود الى المينا العثماني وكانت
 مشحونة على مركب انكليزي تلزم السفينة على الرسو في نقطة
 خصوصية تعينها الحكومة المحلية وتنزل المراكب البارود تحت ملاحظة
 الحكومة الى المستودعات أو المخازن التي تعينها أيضاً الحكومة المحلية
 ويدخل تلك المحلات أصحاب المصلحة على الصورة التي توافق النظمات
 المخصوصة على ان بنادق الصيد والطبجات وأسلحة الزينة وكذلك الكمية
 البسيرة من بارود الصيد المعدة للاستعمال لا تدخل تحت تقييدات هذا البند

بند - ١٦ - لن القرمات التي تطلب من سفن الانكليز التجارية عند مرورها بالدردييل والبوسفور تعطى لها على الصورة التي لا تسبب لها تأخيراً .

بند - ١٧ - على رباني سفن الانكليز التجارية الحاملة بضائع برسم بلاد الدولة العلية ان يقدموا مال وصولهم الى ميناء التوريد نسخة من قائمة مشحون مراكبهم تكون طبق الاصل

بند - ١٨ - البضائع التي تدخل الى بلاد الدولة العلية مهربة تصادر الى الخزينة العامة ولكن حين ضبط البضائع المهربة يكتب بواقعة الحال محضر وتعلن الكيفية للقبض التابع لحكومته صاحب البضائع المهربة ولا يسوغ مصادرة البضائع بحجة انها مهربة اذا لم يثبت قانوناً وجود الخداع والتهريب .

بند - ١٩ - كل صنف من حاصلات ممالك الدولة العلية وتوابسها سواء كانت زراعية أو صناعية اذا وردت الى بلاد دولة انكلترا تعامل بالوجه ذاته الذي تعامل به حاصلات البلاد الاجنية التي تعامل بالافضلية وكل الحقوق والامتيازات والاعفاآت التي تمنح الآن أو سوف تمنح في المستقبل من دولة الانكليز لرعايا أمة أجنبية وتلك التي يسمح بالتمتع بها في أملاك دولة انكلترا تكون ممنوحة لرعايا الباب العالي ولرعاكبهم ولتجارتهم ولهم الحق بالتمتع بها تماماً

بند - ٢٠ - ان هذه المعاهدة - بعد التصديق عليها - تقوم مقام

الوافق المبرم بين الفريقين التقيمين المتعاقدين في ١٩٦٠ أغسطس من عام ١٨٣٨ وبمعل بمقتضاها مدة ٢٨ سنة ابتداء من يوم التصديق ولكل من المتعاقدين التقيمين بعد مضي أربع عشرة سنة من الزمان الذي يتم فيه تنفيذ المعاهدات { وكذلك عند انقضاء السنة الواحدة والعشرين ان يطلب تعديل هذه المعاهدة أو إلغاءها بعد مئة كاملة تمر من تاريخ الاعلان يجري العمل بموجب هذه المعاهدة في كل ولايات السلطنة العثمانية وفي كل واحدة منها أعني في أملاك جلالة السلطان الكائنة في اسيا وفي أوروبا وفي مصر وفي سواها من انحاء افريقيا وفي أملاك جلالة الكائنة في صرية والامارات المتحدة وفي الفلاخ والبنيدان ويقر الباب العالي انه مستعد ان يمنح سائر الممالك الاجنبية التي ترغب في الفوائد التجارية المدرجة في أحكام هذه المعاهدة التسهيلات اللازمة

بند - ٢٩ - من المنفق عليه ان حكومة جلالة ملكة الانكليز لا تدعي لبند من بنود هذه المعاهدة تأويلا فوق معناه المتبادر للفهم ولفظه الصريح ولا تمارض حكومة جلالة السلطان باستعمال حقوقها في الادارة الداخلية ان لم يضر استعمال هذه الحقوق ضرراً يئناً بالانعامات المنوطة بالمعاهدات القديمة وبهذه المعاهدة لرعايا جلالة ملكة الانكليز ولتجارهم

بند - ٣٠ - اتفقت الدولتان المتعاقدتان على تعيين مرخصين من قبل كل منهما يعملون ممّا لتنظيم تعريف للرسوم الجمركية التي تحصل طبقاً لأحكام هذه المعاهدة سواء كان ذلك على جميع أصناف البضائع من حاصلات

أملاك بريطانيا العظمى الزراعية والصناعية التي تورد إلى بلاد الدولة العلية
أو على جميع أصناف البضائع التي يتاعها التجار الانكليز من ممالك
جلالة السلطان ويصدرونها أما إلى انكلترا أو إلى بلاد أخرى

وهذا التعريف الحديث المقضي ترتيبه على هذه الصورة يعمل

بمقتضاه مدة سبع سنوات ابتداء من أول أكتوبر من عام ١٨٦١

وإثباتاً لذلك وقع على هذا الوقاف مرخصو الدولتين باختامهم

حرر في خانيجه في اليوم التاسع والعشرين من شهر إبريل من عام الف وثمانمائة

(هنري بولوير)

(علي)

وواحد وستين مسيحية



معاهدة السلم

المقودة فيما بين دولة ايران والباب العالي في أرضروم في ٢٨ يوليو سنة ١٨٢٣

الموافق ١٩ ذي القعدة سنة ١٢٣٨

{ بتد أساسي } تعتبر شروط معاهدة عام ١١٥٩ هجرية الموافق ١٧٤٤ مسيحية صحيحة وواجبة الاتباع بما ينبغي من الدقة فيما كان متعلقاً بتخوم الملكين القديمة وكذا تتبع وتكون مرعية الاجراء المعاهدات السابقة متعلقة بالحجاج والبضائع وابعاد المزارعين واطلاق سراح المسجونين واقامة سفير من قبل كلتي الدولتين في ممالك الاخرى فلا يسوغ لاحدهما ان تخالف الشروط المدرجة في المعاهدات المتوفاة عنها فيستتب الولاء بذلك بين الدولتين بنوع دائم

{ شروط مهمة } يبعد سيف العدوان منذ الآن فتجذب كل واحدة من الدولتين المتعاقدين الاسباب الموجبة للتأخر وعدم الاتحاد التام . ثم ان البلاد الواقعة ضمن التخوم العثمانية التي استولت دولة ايران عليها اثناء الحرب أو قبل أن يتبدى العدوان يقتضى ارجاعها الى الدولة العثمانية بما فيها من القلاع والمقاطعات والاراضي والبلدان والقرى في مدة

ستين يوماً تبدي من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة وأثباتاً لمعرفة الدولتين المتعاقدين عظم أهمية هذه المعاهدة لما نشأ عنها من إعادة السلم بينهما تطلق كل واحدة منهما من أسرته من رجال الاخرى وترسله الى حدود الثانية وتقوم كلتاهما بتغذية الاسرى وتقديم احتياجاتهم أثناء سيرهم حتى وصولهم .

بند - ١ - لا يسوغ لاحدى الدولتين المتعاقدين ان تتدخل في أمور ادارة الاخرى ببلادها الداخلية وليس لحكومة ايران ان تتدخل من الآن فصاعداً بوجه من الوجوه في مقاطعتي بغداد والكرديستان الواقعتين ضمن التخوم العثمانية وليس لها ان تسمح لاحد باجراء عمل مقلق كما ان ليس لها ان تدعي سلطة أية كانت على أصحاب الاملاك الحاليين والسابقين واذا اجتازت القبائل القاطنة في البلاد المتضامة التخوم العثمانية من احدى جهاتها قصد الإقامة صيفاً أو شتاءً وجب على وكلاء الحكومة الايرانية ان يتفقوا مع والي مدينة بغداد على ما ينبغي دفعه كالتخراج المعتاد ورسوم المراعى وعلى ما يقتضى اتباعه من القواعد في تأدية مثل هذه الرسوم كي لا يحدث بسبب ذلك سوء مفهومية أية كانت بين الحكومتين .

بند - ٢ - ان الرعايا الايرانيين من حجاج ومسافرين اذا مروا بالاراضي العثمانية قاصدين زيارة المدينتين المقدستين أو بلاداً غيرها اسلامية يعفون من تأدية أية ضريبة كانت ولا يطلب منهم رسم خلاف ما كان

بؤخذ منهم منذ القديم ويعامل أمير الحج والحكام والولاة الحجاج بكافة أنواع اللياقة فيأخذونهم من الشام الى البلاد المقدسة ويرجعونهم. وتعامل نساء جلالة شاه ايران وزوجات البرنسأت وعظماء القوم اللاتي يذهبن الى الحج بما يليق بهن من الاكرام والتبجيل. وليس على الرعايا الايرانيين أن يؤدوا رسوماً جهرية خلاف ما يؤديه العثمانيون ولا تحصل الرسوم الجهرية الا مرة واحدة وقدرها أربعة بالمائة فقط ومن المسموح للتجار الايرانيين الذين يجلبون معهم أصناف الشبقات لتدخين التبناك الى الاستانة ان يتعاطوا تجارة الاصناف المذكورة بكل حرية وان يبيعوا شوقاتهم لمن أرادوا

بند - ٣ - اذا اجتازت قبائل الاكراد من أهالي حيدر وأولي وسپري القاطنة حالا في الممالك العثمانية الحدود الايرانية وكانت هي السبب بالقاء الفتنة بين الدولتين المتعاقدين من الآن فصاعداً وارتكبت جريمة النهب والسلب وجب حينئذ على حكومة الحدود التركية ان تمنعها من ذلك وتعاقب المتعدين منها واذا استمرت القبائل المذكورة على التعدي في الاراضي الايرانية واقلاق أهاليها ولم تتمكن حكومة الحدود المذكورة من ردعها واجراء النظام فترفع اذا الحكومة العثمانية حمايتها عن تلك القبائل واذا ارادت القبائل المذكورة برضاها ان ترجع الى البلاد الايرانية فلا تمنع من ذلك ولكنها اذا انتقلت ثم رجعت مرة ثانية الى تركيا فلا تعود تقبل فيها ولا تحميها الحكومة العثمانية واذا أفلقت القبائل المذكورة

الراجعة من بلاد ايران الراحة في الممالك العثمانية وجب على الحكومة
الايرانية ان تبذل ما في وسعها من الوسائط في سبيل منع حدوث هذه
الامور الخلة

بند - ٤ - مشروط فيه ان لا تقبل احدى الدولتين من كان ماراً من
جنود الدولة الاخرى في بلادها

بند - ٥ و ٦ - موضحة فيهما القواعد الواجب اتباعها بحق التركات
والاموال المحجوزة قضائياً من رعايا كلتي الدولتين المتعاقبتين

بند - ٧ - تنظم طريقة ارسال سفير جديد من قبل احدى الدولتين
في كل ثلاث سنوات الى بلاد الدولة الاخرى فيبقى السفراء في
مراكزهم ثلاث سنوات

وعلى هذه الصورة تجددت المحالفة وثبتت وقد جرى اتماماً للمصالحة
امضاء هذه المعاهدة بحيث لم يعد يتغير شئ من أحكامها ولم تعد احدى
الدولتين تجري أمراً مخالفاً بحقوق الولاء . الخ



معاهدة السلم

المبرمة بين الباب العالي ودولة ايران موقع عليها في أصرورم في ٢٠ مايو سنة ١٨٤٦ الموافق ١٦ جمادى الآخر سنة ١٢٦٣ هجرية ومصديق عليها وتبادلت بين الدولتين في أوائل مارس سنة ١٨٤٧ الموافق لاولئل ربيع الآخر سنة ١٢٦٤ هجرية

بند - ١ - اتفقت الدولتان الاسلاميتان على اسقاط حقوقهما في التعويضات المالية التي طلبتها كل واحدة من الاخرى حتى الآن ويستتي من ذلك الطلبات الخصوصية المحكي عنها في البند الرابع

بند - ٢ - تعهدت جلالة شاه ايران بان تترك للباب العالي الاراضى المسطحة أعني بها الجانب الغربي من مقاطعة ذهاب وتعهدت الحضرة السلطانية بان تترك لدولة ايران جميع الاراضى الكثيرة الجبال الواقعة في المقاطعة المذكورة بما فيها وادي الكراند .

ووعدت الحكومة الايرانية في الوقت نفسه وعداً قطعياً بان لا تقيم أبداً شيئاً من الموانع فيما يتعلق بحقوق الحضرة السلطانية في مدينة السليمانية ومقاطعتها وبان تتخلي عن كل ادعاء فيما خص المقاطعة المذكورة في مستقبل الايام

ووعد الباب العالي من جهته أيضاً بان يعتبر مدينة المحمرة وجزيرة

الحيدر ولتكاركه وباقي الاراضى الواقعة شرقي هذه البلاد أعني على الضفة الشمالية من شاطئ العرب كانتا تابعة للممالك الايرانية اذ انها تخص قبائل معروفة مؤلفة من دعايا ايرانيين . والسفن الايرانية ان تتعاطى الملاحة بحرية على النهر المذكور مبتدئة من فم النهر حتى النقطة المتصلة بها ممالك الدولتين المتاخمتين

بند - ٣ - وحيث تخلت الدولتان المتعاقدتان بموجب هذه المعاهدة عن كل ادعاء آخر متعلق باراضيهما فاتفقنا على ان ترسلا حالا مندوبين من قبلهما ومهندسين تهمدان اليهم تسوية حدودهما بما يوافق نص البند السابق

بند - ٤ - سترسل كل واحدة منهما مندوبين خصوصيين يفحصون بعدل ويحكمون بلا غرض في مسألة الاضرار الناشئة لكل واحدة منهما من عهد قبولهما المداخلة الحية المروضة من كل واحدة منهما في شهر جمادي الاولى سنة ١٢٦١ . ويعهد لهؤلاء المندوبين أيضاً أمر تسوية المسألة المتعلقة برسم المرمى الواجب تحصيله من تاريخ توقيف الاستيلاء عليه

بند - ٥ - أوعد الباب العالي بان يحبس في بورصة الامراء الايرانيين اللاجئين اليه وبان لا يسمح لهم بمبارحة هذا البلد ولا بان يكون لهم مخبرات سرية مع البلاد الايرانية . أما اللاجئين من غير هؤلاء الامراء فتمهدت كلتا الدولتين المتعاقدتين بان تجري بشأنهم بطريق المبادلة ما يقتضيه وفاق أضرورم القديم من المعاملات

بند - ٦ - يؤدي التجار الايرانيون على ما يجلبونه من البضائع الى الممالك العثمانية الرسوم الجركية المشروطة في معاهدة أرضروم المبرمة عام ١٢٣٨ أماعيناً وأما على قيمتها ولا يؤخذ منهم شيء زيادة على ذلك

بند - ٧ - وعد الباب العالي بأن يستمر العمل باتباع وبمراعاة كافة الامتيازات الممنوحة بموجب المعاهدات القديمة الى الحجاج الايرانيين ليتمكنوا من زيارة البلاد المقدسة الواقعة في الممالك العثمانية بأمن دون ان يعاملوا معاملة اكرائية أية كانت

وجباً بأحكام عرى الولاء الذي يليق بالدوائين الاسلاميتين وبرعاياهما على الدوام وعد الباب العالي أيضاً بأن يتخذ كافة التدابير اللازمة التي من شأنها ان تمكن باقي الرعايا الايرانيين بلا تمييز بينهم من التمتع بالامتيازات الممنوحة للحجاج كي لا يصابوا في تعاملهم أعمال تجارتهم والسعي وراء أشغالهم بعمل اكرائي وتعد اوعدم لياقة. وحيث تكرمت الحضرة الشاهانية بأن قبلت ان تعين دولة ايران في الممالك العثمانية ماعدا البلدين المقدسين مكة والمدينة قنصل من قبلها مكلفين بحماية تجارة التجار والرعايا الايرانيين ومصالحهم فوجب للقناصل المذكورين حق التمتع بالامتيازات والحقوق العائدة لهم بالنظر لوظائفهم وصفاتهم والمسموح بها لقناصل سائر الدول المتحابه . وكذلك تعهدت جلالة شاه ايران بأن تبادل من جهتها نفس هذه المعاملة بحق القناصل الذي يستحسن الباب العالي تعيينهم حيث شاء في الممالك الايرانية بلا تفریق بينهم وبحقوق

التجار والرعايا العثمانيين الذين يتجولون في الممالك الإيرانية
 بند - ٨ - وستنق الدولتان الاسلاميتان المتعاقدتان على مايجب اتخاذه
 من الوسائل القاضية بمنع السرقة والصوصية التي تحدثها القبائل المتنقلة
 القاطنة بالقرب من تخوم بلادهما وهما تضعان جنوداً في الاماكن
 الموافقة وتمهدت حكومتا الدولة العثمانية والدولة الايرانية أيضاً بطريق
 المبادلة بأنهما تشددان بقسوة على مسائل القتل والسرقة والتعدي لئلا
 مطلقاً من ان تحدث في ممالكهما على رعاياهما وسيسمح بوجه قاطع
 مانع للقبائل المنازع لتابعيتها ان تختار برضاها مقراً لها وتحدده اما القبائل
 التي لا نزاع في تابعيتها فنكره على الدخول في بلاد ملكها الحقيقي

بند - ٩ - وفيما خلا الشروط التي تعدلت أو ألغيت بموجب هذه
 المعاهدة تستمر باقي مواد جميع المعاهدات وفي جملتها معاهدة أرضروم
 المبرمة عام ١٢٣٨ سرية وناقذة المفعول كأنها مدروجة حرفياً في هذا
 الوفاق ومن المنفق عليه بين الدولتين المتعاقدتين ان سيصير التصديق على
 هذه المعاهدة ويبادل بينها في ظرف شهرين أو في أقرب من ذلك
 اذا أمكن



الوفاق الذي تقرر بين نظارة الخارجية الجليله والسفارة الايرانية

في ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٢ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥

بحيث ان أحكام المقاولات المرعية الاجراء ومصديق عليها بالماهدات
الموجودة السابق عقدها بين الدولة العلية ودولة ايران تكون باقية
كما كانت .

بند - ١ - يكون الايرانيون الموجودون بممالك الدولة العلية
متقادين مباشرة لاحكام قوانين ونظامات الدولة العلية وتابعين للضبطيات
ومحاكم السلطنة السنية بدون واسطة في كافة المواد المتعلقة بالجنائيات
والجنح والقبائح وحيث ان هذا الامر لا يخل بما للمأموري دولة ايران
من حقوق المحاماة عن رعايا دولتهم كما هو مذكور في المادة الرابعة فتحقيق
ومجازاة الافعال الجنائية الواقعة علنا وصراحة يصير اجراءها كما كانت
بدون واسطة بمعرفة ضبطيات ومحاكم الدولة العلية وأما ماعداد هذه
الجنائيات العلية والمشهورة فانه يجوز لشهتادر ايران ولو كلائهم بالاستانة
أو بالممالك العثمانية أن يحضروا بنفسهم أو بواسطة أحد من طرفهم في
التحقيقات الابتدائية التي يصير اجراءها في حق الايراني الذي يؤخذ
ويحجر عليه بناء على اتهامه من شخص آخر في فعل متعلق بجناية أو جنحة
أو قباحة لمعلومية أحوال ذاك الشخص الصحيحة وذلك حين ظهور
برأته أو تهمة ويمطى صورة مصدقا عليها الى السامورين الايرانيين

من اعلام الاحكام الصادرة في حق من ثبت عليه الجنسية أو الجنسية أو القباضة من هؤلاء الاشخاص بأي وجه كان وأما كافة الدعاوي والاختلافات التي تحصل بين رعايا الدولة العلية ورعايا دولة ايران المتعلقة بالتجارة والحقوق العادية فهذه ينظر ويحكم فيها في محاكم الدولة العلية وحين رؤية الدعوى الماثلة لذلك يجوز وجود ترجمان من طرف الشهنديري ولو ان اجراء تنفيذ احكام الاعلانات الصادرة في حق الايرانيين المتعلقة بالحقوق والتجارة يكون بالمراجعة من طرف مأموري الدولة العلية بواسطة السفارة والشهنديري ومع ذلك فاذا اتضح انه بالنظر للمدة اللازمة لاجراء الاعلانات المذكورة ان السفارة أو الشهنديري لا تجري ذلك أو لا يمكنها اجراؤه فعند ذلك يصير اجراؤه بمعرفة مأموري الدولة العلية بدون واسطة

بند - ٢ - الرعايا الايرانيون الموجودون بالممالك المحروسة اذا ارادوا اتخاذ حرفة أو صنعة مثل رعايا الدولة العلية أو ارادوا الدخول مع أرباب الحرف فكما انهم يستثنون من كافة القوانين والنظامات المرعية الاجراء في حق أرباب الحرف على العموم كذلك يكونون تابعين للنظامات والقوانين والاصول المذكورة ويكونون مجبورين على تأدية الرسومات المكلف بتأديتها أرباب الحرف من رعايا الدولة العلية وان يكونوا تابعين مباشرة لمحاكم ومأموري الدولة العلية في المعاملات والاجراآت المختصة بأرباب الحرف

بند - ٣ - شهنادر ايران ووكلاء الشهنادر والتراجمة الموجودون بالممالك

المحروسة ومصديق على وظائفهم بموجب برآآت وأوامر عليية يخولون الامتيازات والاعفآت والمساعدات التي حازها قناصل ووكلاء قناصل وتراجمة الدول الاخر -

بند - ٤ - حيث ان شهنادر ووكلاء شهنادر ايران المتقدم ذكرهم هم مأمورون باستحصال أسباب أمنية ومنفعة وحماية الرعايا الايرانيين في الممالك المحروسة ذهاباً وإياباً برا وبحرا وحماية المقيمين فيها فيمكنهم اجراء التبليغات للحكومات المحلية عن هذا الخصوص شفاهاً أو مكتابة وكذا اذا تشكى أحد رعايا دولة ايران من مأموري وضباط الدولة العثمانية فالشهنادر ووكلاء الشهنادر لهم الصلاحية في ان يبينوا الكيفية ويلغوا عنها شفاهاً أو كتابة وكذا للمذكورين الصلاحية ان يجروا بمعرفتهم اعادة الاشخاص الذين يرون لزوم اعادتهم لبلدهم من تابعي دولة ايران ويمكنهم اعادتهم بواسطة ومساعدة الحكومة السنية اذا أرادوا وحيث ان وضع اليد على تركات الرعايا الايرانيين المتوفين بالممالك المحروسة والكتابات وخلافها المتعلقة بذلك هو عائد الى شهنادر ايران فالدعاوي التي تقام من رعايا الدولة العلية على التركة يصير نظرها حسب النظامات بالمحاكم والمجالس التي من خصائصها نظر ذلك

بند - ٥ - الرعايا الايرانيون الذين لا يكونون في مأموريات رسمية ويكونون متوجهين ذهاباً وإياباً الى الممالك المحروسة أو سائحين بها هم تابعون لنظامات الباسبورت وتذكرة المرور والكرتينة المرعية الاجراء في حق سائر الرعايا الاجانب ولا يحصل من ذلك أدنى خلل لتابعيتهم بصفة

كونهم من الاجنبيين

بند - ٦ - حيث ان رعاية دولة ايران المقيمين بالممالك المحروسة هم معتبرون بصفة
أجانب فيكونون مستثنين مثل رعاية الدول الاخر من الخدمات والتكاليف
المماثلة للخدمات والبدلات العسكرية المخصوصة المقصورة على رعايا
الدولة العلية

بند - ٧ - كافة الدعاوي والمنازعات التي تحصل بين الايرانيين
تصير تسويتها بمعرفة شهنادر ايران انما وان كان من
خصائص الشهنادرية الفصل فيها وترتيب الجزاء بشأنها وسائر المعاملات
تترك لها لكن عند وقوع الافعال الجنائية وضبط الفاعلين
بمعرفة مأموري الحكومة المحلية اذا افاد المذكورون عن تابعيتهم فتصير
الخبرة عن ذلك في الاسانته من السفارة وفي سائر الجهات الاخر من
الشهنادريات واذا تحقق امر تابعيتهم لدولة ايران فيجري تسليمهم اليها
وفي هذه الحالات تصير المساعدة من طرف الحكومات المحلية للشهنادر
ووكلاء الشهنادر اذا طلبوا ذلك

بند - ٨ - كما انه لا تسوغ المداخلة في انتساب الايرانيين لشهنادرياتهم
كذا لا تجوز المداخلة من طرف الحكومات المحلية في مواد الرسومات
والتكاليف المجبورين بتأديتها لشهنادرياتهم

بند - ٩ - اذا أراد أحد رعايا دولة ايران الدخول في تابعة الدولة العلية
فبعد تطبيق هذا على النظامنامه المخصوصه لذلك كما هو جار في حق

كافة الرعايا الاجانب يصير الاعتناء والرعاية لاجراء أحكام ايضاحات النظامنامه المذكورة التي صار تحريرها في ١٢ ذي الحجة سنة ١٢٨٥ وجرى تبليغها لكافة السفراء والنتيجة انه يقضى اجراء المعاملة والاصول بتماها في حق الايرانيين الذين يطلبون الدخول في تابعة الدولة العلية كما هو مرعي الاجراء في حق الاجانب من الذين يريدون ترك تابعيتهم والدخول في تابعة الدولة العلية وخارجا عن هذه الاصول لا يصير قبول أحد الايرانيين في تابعة الدولة العلية بخلاف النظام بند - ٩٥ - حيث انه من الثابت ستصير المعاملة بالتبادل في حق رعايا السلطنة السنية المقيمين بالممالك الايرانية فاذا حصل تقصير أو تأخير من قبل دولة ايران عن احدى المساعدات المذكورة بهذا الوفاق في حق رعايا الدولة العلية المقيمين بالممالك الايرانية فكذلك يصرف النظر عن اجرائها في حق الايرانيين المقيمين بالممالك المحروسة وبهذه الكيفية تصير المعاملة برعاية حق المقابلة من الطرفين

بند - ٩٦ - اذا أرادت دولة ايران ان رعاياها يتلون حقوق الصرف في الاملاك فتصير موافقتها على تنظيم مقابلة مخصوصة لذلك ولحين تنظيم هذه المقابلة تبقى مادة تصرف الاملاك على حالها السابق

بند - ٩٧ - الدعاوي والمنازعات التي تحصل بين الايرانيين ورعايا الدول الاخر ينظر فيها حسب القاعدة المرعية الاجراء كما كان في السابق حتى يعطى قرار عن ذلك من سفارة ايران وسفارات سائر الدول

بند -١٣- قد تقرر ان مادة تفاليس الايرانيين تكون منحصرة
 لسفارة وشهندريات ايران ولكن اذا طلب احد المداينين من رعايا الدولة
 العلية في هذه المادة لتبعة وكيل ديانتة ثانياً يسوغ التسليم في ذلك
 بند -١٤- رعايا دولة ايران الموجودون بالممالك المحروسة ورعايا الدولة العلية
 الموجودون في الممالك الايرانية يكونون ناقلين الامتيازات والمساعدات
 مثل من هم ناثلون اكثر مساعدة من رعايا الدول الاخر وهذا في
 المعاملات التي هي خلاف ما هو مذكور بالمواد المحررة اعلاه وكما ان
 أي مسألة من المواد المذكورة اعلاه لا يصير اجراؤها من طرف الدولة
 الايرانية فكذا لا يصير اجراؤها من طرف الدولة العلية

كتب في ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٢ الموافق ٨ كانون الاول سنة ١٨٩١



ترجمة صورة التحريات العمومية المؤرخة ٨ ذي الحجة سنة ١٢٩٢

انه بناء على المقاصد الخيرية التي يبنى عليها رفع المشكلات والاختلافات المتنوعة الحاصلة على التوالي بين رعايا الدولة العلية ورعايا دولة ايران سبق جرت المذاكرة اللازمة بين نظارة الخارجية الجليلة وسفارة ايران غير انه صار تأخير امضاء المقالة التي عملت في ذلك الحين لتنظيم المهدنامة التجارية التي انفاية الآن ما صار عقدها بين الدولتين انما لحين حصول ذلك قد اقضى الحال السير موقفاً على مقتضى احكام المقالة المذكورة لوقاية المصالح والمساومات الجارية مما يصير بها من المطل والتأخير وكما تحرر لكافة الجهات تحريراً تاماً ولا يتكتم الجليلة ايضاً افادة رقم ١٢ محرم سنة ١٢٩١ تحتوي المواد التي سيصير اجراءها في كافة جهات الحكومة السنية اساساً للاجرات اللازمة في هذا الخصوص انما ظهرت اخيراً بعض اختلافات مع سفارة ايران بخصوص الجنايات والجنح والقبائح وانه قد ترخص للسفارة ترخيصاً تاماً من طرف دولة ايران انه يجري تنظيم عهد نامة التجارة قد تقرر اجراء بعض تعديلات في المواد المذكورة بشرط عدم حصول ادنى خلل لاساس المواد المذكورة وذلك الوفاق مع القرار الذي صدر بخصوص الملح والدخان والتبناك وجعل تمة المهدنامة التجارية البادي ذكرها صار عرضهما على الحضرة الشاهانية وبناء على الامر الشاهاني الصادر باقتضاء مجراها قد صار امضاءها من طرف كل من النظارة والسفارة المشار اليهما وصار مبادلتها

وجرى ارسال القرار المذكور لامانة الرسومات الجلية لاجل اشعار
جهات الاقتضاء به وقطع صار ارسال نسخة مطبوعة من المقالة البادي
ذكرها لطرف دولتكم ومن مطالعتها يعلم انه ولو ان الاربعة عشر مادة
المحتوي عليها الوفاق المذكور اثنا عشر منها محررة مع غاية الوضاحة
انما لاجل عدم حصول بعض اختلافات في تفسير احكام المادة الاولى
والمادة السابعة نبادر باعطاء بعض ايضاحات حسب ماهو آت وهو انه
كما مين بالمادة الاولى ان الرعايا اليرانيين يكونون متقادين لاحكام وقوانين
ونظامات الدولة العلية وتامين ضبطيات وعماكم السلطنة السنية مباشرة
وبلا واسطة في كافة مايتعلق بالمواد الجنائية والجنح والقبائح وان يعطى
الى مأموري دولة ايران صورة مصدقا عليها من اعلام الحكم الصادر
في حق من ثبت عليه الجناية او الجنحة او القباحة باي صورة كانت
وانه يسوغ حضور الشهيد أو وكلاء الشهيد نفسهم أو
بالواسطة في التحقيقات الابتدائية لحين ثبوت تهمة أو براءة ساحة
الاشخاص المذكورين وحكم هذه المادة هو شامل على الافعال المرقومة
التي تقع بين رعايا الدولة العلية ورعايا دولة ايران ويكون للمأمورين
البرانيين ايضاً الحق والصلاحيه في الاستفهام عما يترتب من الجزاء على
من يكون من رعايا الدولة العلية خصماً للشخص اليراني الذي تتضح
براءة ساحتة وعند ذلك تعطى لهم الايضاحات اللازمة عن هذا
المحصول وكذا مين بالمادة السابعة انه حيث ان كافة دعاوي

والمنازعات التي تحصل بين الايرانية يعني بين شخصين ايرانيين ان كانت متعلقة بالحقوق وان كانت متعلقة بمجناية أو جنحة أو قباحة يصير تسويتها بمعرفة الشهبندر أو وكيله ومادة فصل وجسم ذلك ومعاملتهم السائرة فهي مفوضة لهم انما عند صدور الافعال الجزائية يصير أخذ وحجز الفاعلين بمعرفة الضبطية ومتى تحقق صحة تهمتهم لايران يقضي تسليمهم الى مأموري حكومتهم لكن معاملة هذا الحجز يصير اجراوها عند وقوع هذه الافعال علناً أما اذا حصلت في محل اقامة شخص ايراني فطبعا يصير معاملته بالتطبيق للاصول المرعية في حق سائر التبعة الاجنبية في مثل هذه المواد كما بين ذلك بالمادة الرابعة عشرة وكما تحرر لسائر الولايات بذلك قد تحرر لدولتكم أيضاً ليكرم بالهمة والاعتناء في ايفاء المعاملات عن المواد المشروحة حسب ما ذكر وأيضاً المعاملات في دائرة الاحكام المندرجة عن المواد الاخر (صورة الشرح الوارد للداخلية من الخارجية في ٢١ محاد آخر سنة ١٢٩٢ نمرة ٦٥)

المشروح يمينه هو ترجمة نسخة المقالة التي عقدت فيما بين بن الخارجية الجليلة والسفارتخانه الايرانية بالاستامه العلية بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٢٩٢ مع ترجمة التحريرات السامية الصادرة بتاريخ ٨ ذي الحجة سنة ١٢٩٢ المشتملة على تفسير احكام بعض مواد هذه المقالة الواردة للخارجية عيناً بافاده تركية العبارة من المية السنة في ٩ جمادى الاخرة سنة ١٢٩٣ نمرة ١٩ لاجراء مقتضاها وحيث بتاريخه صار نشر ذلك لكافة الجهات فهذا الى دولتكم لاجل الاحاطة بذلك وصدور الامر لمن يلزم بالاجراء بمقتضاها مع اعلان من يلزم من فروع الداخلية وطيه نسخة عدد ٧

الماهدة

التجارية والبحرية المرمة بين الباب العالي (في عهد السلطان محمود الثاني)
والولايات المتحدة في الخامس عشر من هلال ذي القعدة من عام ١٢٤٣ هجرية
الموافق ٧ مايو (ايار) من عام ١٨٣٠ مسيحية

بند - ١ - ان التجار من رعايا الباب العالي الذين يذهبون الى بلاد
الولايات المتحدة الاميركية والى مقاطعاتها وموانئها أو يتجولون من ميناء
لاخر أو يبحرون من الولايات المتحدة الى بلاد أخرى يدفعون الرسوم
والضرائب ذاتها التي يدفعها تجار الامم الاخرى التي تعامل بالافضلية
ولا يكبدون زيادة ما . وعند ما يسافرون بحراً أو برّاً يتمتعون بكل
الانعامات وكل الامتيازات التي يتمتع بها رعايا الدول الاخرى وتكون
الانعامات والامتيازات الممنوحة للاجانب قاعدة يعامل بمقتضاها
الرعايا العثمانيون

وعلى الوجه المتقدم ذاته يعامل الرعايا الاميركيون الذين يأتون الى بلاد
الدولة المحمية والى موانئها فانهم يدفعون الرسوم والضرائب ذاتها
التي يدفعها التجار من رعايا الدول المصادقة الدولة العلية والتي تعامل
بالافضلية ولا يسوغ لاحد تكديرهم أو ممانعتهم والفريقان المتعاقدان
يعطيان جوازات السفر للمسافرين

بند - ٢ - يحق للباب العالي أن يقيم شاهندراً { قنصل } في بلاد

الولايات المتحدة الاميركية كما انه يحق لحكومة الولايات المتحدة أن تقيم من رعاياها قناصل ونواب قناصل { فيس قنصل } في المدن التجارية من بلاد الدولة العثمانية حيث توجب ذلك مصالح رعاياها التجارية وهؤلاء القناصل ونوابهم تعطى لهم برأت سلطانية أو فرمانات ويتمتعون بالاكرام اللائق بمقامهم ويمنحون الحماية اللازمة

بند - ٣ - للتجار الاميركان المقيمين في ممالك الدولة العلية الحرية في أن يستخدموا لاشغالهم التجارية السماسرة الذين يريدون بدون فرق بين الجنسية والدين كرايا الدول الاخرى صديقات الدول العثمانية ولا يكذبون بأعمالهم ويعاملون حسب العوائد المرعية . والمراكب الايركية عند وصولها الى مواني الدولة العلية وعند اقلعها منها لا يشدد مأمورو الجمرك والمواني على تفتيشها أكثر من مراكب الدول الاخرى التي تعامل بالافضلية

بند - ٤ - اذا حدث خلاف أو دعوى بين رعايا الباب العالي ورعايا حكومة الولايات المتحدة الاميركية لا تسمع شكوى المدعي أو المدعى عليه ولا يصدر بذلك حكم ما لم يكن ترجمان قنصلاتو أميركا حاضراً . والدعاوى المدنية التي تزيد قيمتها على خمسمائة قرش ترفع الى الباب العالي ليحكم بها حسب القوانين وطرق العدالة . ورعايا حكومة الولايات المتحدة الذين يتعاطون أشغالهم التجارية بهدوء وليس عليهم دعوى ولا هم متهمون بجريمة لا يكذبون حتى انهم اذا اقترفوا جرماً لا يقبض

عليهم ولا يسجنهم رجال الحكومة المحلية بل يحكم عليهم سفراؤهم أو قناصلهم ويماقبونهم عن ذنبهم حسب العوائد المتبعة مع الفرنسيين
بند - ٥ - ان السفن الاميركية التي تتجر في ممالك الدولة العلية تبخر في المياه العثمانية تحت الراية الاميركية بكل طمأنينة وأمانة . ولا يحق لها أن تتجر تحت راية دولة أخرى ولا ان تضع رايتها على مركب أجنبي سواء كان المركب لاحد رعايا الدول الاخرى أو لاحد الرعايا العثمانيين . وليس لسفراء أميركا أو القناصل أو نوابهم أن يحموا سراً أو جهراً رعايا الباب المالي ولا يحسن بهم قط أن يخالفوا بوجه من الوجوه أحكام هذه المعاهدة المصادق عليها من الطرفين المتعاقدين

بند - ٦ - ان سفن الدولتين المتعاقدين الحرية تبادل مع بعضها علامات الوداد والولاء المرصية بين السفن البحرية وتعامل السفن التجارية بوجه اللباقة والتأدب

بند - ٧ - للمراكب الاميركية التجارية كسواها من مراكب الامم انني تعامل بالافضلية الحرية باجتياز مضيق البوسفور حيث مركز السلطنة العثمانية ولها أيضاً ان تسافر في البحر الاسود مشحونة وغير مشحونة ولها ان تشحن من جميع أصناف حاصلات البلاد العثمانية ما عدا الاصناف المنوع شحنها للخارج او في داخلية البلاد العثمانية

بند - ٨ - لايسوغ أخذ مراكب رعايا الدولتين المتعاقدين التجارية بالقوة لاستخدامها في نقل الجنود والميرة وسواها من المعدات الحربية

عندما يرفض ذلك القبطان أو صاحب السفينة
بند - ٩ - اذا غرقت احدى سفن الدولتين المتعاقبتين فيساعد
الاشخاص الذين نجوا من الفرق كل المساعدة وتبسط عليهم الحماية
اما الامتة والبضائع التي تخلص من التلف فانهما توضع عند الفئصل المقيم في
اقرب محل من الحادثة حتى يسلمها الفئصل الى المالك الحقيقي

النتيجة

ان البنود المتقدم ذكرها التي قر عليها رأي المندوب السامي العثماني
ومرخص حكومة الولايات المتحدة مدان موقع عليها المندوبان
الآخران في مدة عشرة اشهر تمر ابتداء من تاريخ هذا العقد تصادق
عليها الحكومتان المتعاقبتان وتنفذ احكامها واذا ذلك يتبع بكل دقة
كل من المتعاقدين منطوق بنودها

كتب في الخامس عشر من هلال ذي القعدة عام ١٢١٠ الموافق ٧ مايو عام

محمد حميد

١٨٣٠ م



المعاهدة

التجارية والبحرية المبرمة بين الباب العالي والولايات المتحدة الاميركية عام ١٨٦٢
لما كان عظمة سلطان العثمانيين وحكومة الولايات المتحدة الاميركية راغبين في
توسيع نطاق الصلات التجارية بين بلديهما لتحقيقا للوصول الى هذه الغاية على عقد
معاهدة تجارية وبحرية بواسطة المرخصين الذين عينوا لهذه الغاية من قبل الفريقين
وبعد ان تبادل المرخصون المذكورون اوراق تعيينهم ووجدت وافية بالفرض
ومطابقة للقوانين قرأهم على وضع البنود الآتية وهي

بند - ١ - ان كل الانعامات والامتيازات والاعفاءات الممنوحة للرعايا
الاميركيين ولرعاكهم بالمعاهدات المبرمة سابقاً بين الباب العالي
وحكومة الولايات المتحدة تظل ثابتة لهم دائماً الا ما تبديله منها هذه
المعاهدة كما انه من المقرر حتماً ان كل الامتيازات والانعامات والاعفاءات
التي يمنحها الباب العالي الآن او سوف يمنحها في المستقبل الى رعايا دولة
أجنبية أو لرعاكهم أو لتجارها أو التي يأذن بالتمتع بها تكون ممنوحة الى
سكان الولايات المتحدة الاميركية ولهم الحق ان يتمتعوا بها ويساملوا
بمقتضاها هم ومراكهم وتجارهم

بند - ٢ - يسمح للاميركان ولمن ناب عنهم بمشترى جميع أصناف
البضائع من حاصلات بلاد الدولة العثمانية زراعية كانت أو صناعية . سواء
كان ابياعها للانجار بها في داخلية البلاد العثمانية أو لتصديرها للخارج .
ثم ان الباب العالي تعهد بموجب البند الثاني من المعاهدات التجارية

المبرمة مع دولة بريطانيا العظمى بتاريخ ١٦ أغسطس عام ١٨٣٨ بالناء جميع أنواع الاختكارات التي تضرب على الحاصلات الزراعية وعلى كل صنف آخر. وكذلك بالناء التذاكر التي تؤخذ من مأموري الحكومة المحلية لمشتري أصناف البضائع ونقلها من مكان لآخر بعد دفع الرسم فكل عمل من شأنه حمل الرعايا الاميركيين على طلب مثل هذه التذاكر يعتبر مخالفاً لاحكام المعاهدات وبماق عليها الباب العالي بفرامة كل وزير أو مأمور يقترب هذه المخالفة ويموض على الرعايا الاميركيين كل خسارة تلحق بهم وكل اهانة تمسهم لهذا السبب .

بند - ٣ - ان التجار الاميركيين ومن ناب عنهم اذا اشتروا صنفاً من حاصلات البلاد العثمانية الزراعية والصناعية قصد بيعه في داخلية البلاد يدفعون حين البيع وحين الشراء وحين التعامل بتلك البضائع على أي وجه تجاري أيا كان الرسوم ذاتها التي يدفعها في مثل تلك الحالة كل الذين يعاملون بالافضلية من التجار العثمانيين والاجانب الذين يتجرون في داخلية البلاد العثمانية

بند - ٤ - كل الرسوم والضرائب المقررة في بلاد الحكومتين المتعاقبتين على البضائع التي تصدر من بلاد احدهما الى بلاد الاخرى تؤخذ بدون زيادة على الرسوم التي تدفع عن مثل هذه البضائع اذا صدرت أو وردت الى بلاد أخرى ولا يمنع تصدير صنف من البضائع أو توريده من بلاد احدى الدولتين الى بلاد الدولة الاخرى الا اذا كان منع ذاك الصنف

أو توريده عاماً على كل البلاد الاجنبية الاخرى

ولا يطلب رسم ولا ضريبة ما عن حاصلات البلاد العثمانية الزراعية أو الصناعية اذا ابتاعها الاميركيون أو من ناب عنهم سواء كان ذلك في محل ابتاعها أو حين نقلها من محل الشراء الى محل التصدير حيث يدفع عنها رسم لا يزيد على ثمانية بالماية باعتبار ثمن البضائع في الاسكلة محل التصدير وهذا الرسم يدفع حين التصدير وكل صنف يدفع عنه هذا الرسم لا يدفع عليه مرة أخرى في أية جهة كانت من بلاد الدولة العثمانية حتى ولو انتقلت البضائع من مالك لآخر

وقد تقرر عدا ما ذكر ان الرسم المبين وقدره ثمانية بالماية ينزل منه في كل سنة واحد حتى يصل الى رسم محدد ثابت قدره واحد بالماية يخصص للقيام بالنفقات الادارية والملاحظات .

بند - ٥ - لا يؤخذ رسم ما عن البضائع من حاصلات البلاد العثمانية زراعية كانت أو صناعية اذا وردت الى البلاد الاميركية (سواء وصلت براً أو بحراً) يزيد على الرسم الذي يؤخذ عن مثل تلك البضائع اذا جاءت من بلاد أخرى أجنبية وكذلك البضائع من حاصلات البلاد الاميركية لا يحصل عنها رسم يزيد على الرسم الذي يؤخذ عن مثلها من حاصلات البلاد الاجنبية . وعلاوة على ما ذكر لا يتمتع صنف من حاصلات احدى البلادين ما لم يشمل هذا المنع الصنف ذاته اذا كان من حاصلات البلاد الاخرى .

ويتعهد جلالة السلطان الاعظم بما خلا الاشياء المستثناة ان لا يمنع عن دخول بلاده جميع حاصلات البلاد الاميركية من أية جهة وردت وان لا يأخذ عن هذه الحاصلات رسماً يزيد على الثمانية في المائة المقررة أو ما يساويها حسب الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين

وهذا الرسم يحسب على مقتضى مجموع الثمن ويؤخذ في محل التصدير ان جاءت البضائع بحراً وفي أول مكتب للجمر ان جاءت براً.

واذا بيعت البضائع المدفوع عنها رسم الثمانية في المائة في محل تصديرها أو في محل آخر من داخلية البلاد لا يؤخذ عنها رسم آخر لا من البائع ولا من المشتري. واذا كانت البضائع غير معدة للاستهلاك في داخلية البلاد العثمانية ولكننا معدة للتصدير منها ثمانية الى جهة أخرى في مدة ستة شهور فتعتبر كبضائع منقولة براً وتعامل حسب نص البند الثاني عشر من هذه المعاهدة وعلى ادارة الجمر ان تعيد للتاجر الذي ثبت انه دفع رسم الثمانية بالمائة عن تلك البضائع الفرق بين هذا الرسم ورسم بضائع النقل الموضحة في البند المذكور

بند - ٦ - من المقرر ان اصناف البضائع الاجنبية المرسلة الى امارات الفلاح والبغدان والعرب اذا اجتازت البلاد العثمانية لا يدفع عنها رسم حتى تصل الى جمارك تلك الامارات وكذلك البضائع المرسلة الى بلاد الدولة العثمانية اذا اجتازت الامارات المذكورة لا يدفع عنها رسم حتى تصل الى اول ادارة جمركية تتعلق مباشرة بالباب العالي وتعامل على هذا الوجه

حاصلات الامارات وحاصلات البلاد العثمانية المعدة لتصدير الى البلاد الاجنية فالاولى تأخذ رسومها جمارك الامارات والثانية تأخذ رسومها الجمارك العثمانية وعلى هذا النحو تدفع رسوم التصدير والتوريد مرة واحدة فقط

بند - ٧ - ان أهالي ورعايا كل من الحكومتين المتعاقدين يعاملون ببلاد الحكومة الاخرى كما تعامل رعاياها أنفسهم من حيث دفع رسوم التخزين ومنع المكافآت والتسهيلات وارجاع الحقوق المستحقة

بند - ٨ - كل صنف من البضائع يسوغ حسب القوانين الاميركية شحنه على مراكب اميركية يسوغ شحنه أيضاً على مراكب عثمانية { مهما كان مسماها } بدون أن يضرب عليه رسم أو زيادة رسم غير الرسم الذي يؤخذ من المراكب الاميركية بدون زيادة . وكذلك كل صنف من البضائع العثمانية يسوغ شحنه على مراكب عثمانية يكون شحنه سائماً أيضاً على مراكب اميركية { مهما كان مسماها } بدون ضرب رسم عليه أو زيادة رسم كما لو كان الصنف مشحوناً على مراكب عثمانية وهذا الحكم ينفذ بمبادلة ويعمل به على السواء بدون فرق سواء كان تنفيذه على الاصناف الآتية من محل حصولها أو من بلاد أخرى أجنبية

وعلى هذا الوجه يكون تبادل المعاملة التام وتدفع كذلك في كل من البلدين رسوم التصدير ذاتها وكذلك المكافآت ذاتها وارجاع الرسوم يحصل في بلاد وأملاك كل من الدولتين المتعاقدين عن تصدير أي صنف

كان من البضائع اذا كان من السائع تصديره سواء كان التصدير على
مراكب عثمانية أو أميركية وسواء كانت الوجهة أحد مواني الدولتين
المتعاقدين أو ميناء دولة ثالثة أجنبية .

بند - ٩ - لا يؤخذ في بلاد احدى الدولتين من مراكب الدولة
الاخرى رسم وزن ولا رسم مرسى وبحرية وفنارات ومحجر وما شابه
من الرسوم { مهما كانت صفتها ومساها } سواء كان أخذها لفائدة الحكومة
أو الاشخاص الخصوصيين أو الجمعيات أو المتدييات من أي نوع كانت
اذا كان بصورة تخالف ما تعامل به مراكب بلاد الدولة نفسها وهذا
التعامل يطلق على مراكب الحكومتين المتعاقدين من أي ميناء أنت
والى أي جهة ذهبت

بند - ١٠ - كل مركب يعتبر بحسب الشريعة الاميركية أميركياً وكل
مركب يعتبر بحسب النظام العثماني عثمانياً . يكون حسب أحكام هذه
المعاهدة معتبراً مركباً أميركياً أو عثمانياً .

بند - ١١ - لا يضرب رسم ما على البضائع من حاصلات الولايات
المتحدة زراعية كانت أو صناعية اذا مررت بمضيق الدردانيل والبوسفور
وكانت مشحونة على مراكب أميركية أو على سواها ولا على البضائع من
حاصلات البلاد الاخرى اذا كانت مشحونة على مراكب أميركية سواء
اجتازت هذه البضائع مضيق البوسفور والدردانيل على المراكب التي أنت
بها أو انها نقلت على مراكب أخرى أو انها بيعت للتصدير ووسقت لوقت

محدود لت شحن على صراكب أخرى وثم سفرها
وفي الحالة الاخيرة تودع هذه البضائع في الاستانة في مخازن الجمرک
المسماة بمخازن النقل وفي سوى الاستانة حيث لا يوجد مستودع تحت
ملاحظة ادارة الجمرک

بند - ١٢ - بما ان الباب العالي يرغب ان يعطي تدريجاً التسهيلات
الممكنة لنقل البضائع برآ تقرر ان يكون رسم الثلاثة بالمائة المضروب حتى
الآن على البضائع الواردة الى بلاد الدولة العلية لنقل منها الى سواها
اثنين بالمائة يدفع { كما كان يدفع رسم الثلاثة بالمائة } عند وصول البضائع
الى البلاد العثمانية وبعدمضي ثمان سنوات تمر ابتداء من يوم التصديق على
هذه المعاهدات يصبح الرسم محددًا ثابتًا قدره واحد بالمائة يؤخذ { كما
تقدم عن رسم النقولات من بلاد الدولة } للقيام بنفقات الادارة

ويقوم الباب العالي بكافة الاحتياطات لمنع الخداع والنش
بند - ١٣ - ان رعايا حكومة الولايات المتحدة الاميركية الذين يتجرون
في البلاد العثمانية باصناف البضائع من حاصلات البلاد الاجنبية يدفعون
الرسوم ذاتها التي يدفعها الرعايا الاجانب الذين يتجرون بالبضائع من
حاصلات بلادهم ويتمتعون بالامتيازات والانعامات والاعفآت التي
يتمتع بها أولئك التجار

بند - ١٤ - يستثنى من أحكام البند الخامس أصناف الدخان والملح التي
يتجر بها رعايا الولايات في داخلية البلاد العثمانية فان هذين الصنفين

يدفع عنها التجار الاميركيون الذين يتجرون بهما الرسوم نفسها التي يدفعها التجار العثمانيون ممن يعاملون بالافضلية ويتبع الاميركيون الطريقة نفسها التي يتبعها العثمانيون وتمويصاً عن منع لدخال هذين الصنفين الى الممالك العثمانية لا يؤخذ في المستقبل رسم عنهما اذا صدرهما الرعايا الاميركيون من بلاد الدولة العلية . وعلى الرعايا الاميركيين ان يتبنوا للمأموري الجرك العثماني كمية الدخان والملح الذي يصدرونه وللمأموري الجرك المذكورين الحق بملاحظة هذه الاصناف بدون ان يسوغ لهم ان يضعوا عليها رسماً بآية حجة كانت .

بند - ٩٤ - من المنفق عليه بين المريين المتفادين ان الباب العالي له الحق والسلطة ان يمنع منماً مطلقاً توريد البارود والمدافع والاسلحة والذخائر الحربية الى ممالكه المحروسة ولا ينفذ مفعول هذا المنع الا بعد اعلانه رسمياً ولا يشمل الا الاصناف المسماة بامر المنع وكل صنف لا يمنع على الوجه المذكور يكون عند دخوله خاضعاً للقوانين المحلية الا اذا كانت الوكالة الاميركية طلبت لادخاله اذناً خصوصياً . وينصح الاذن الخصوصي اذا لم يكن مانع . وجب للرفض . وانبارود بوجه خصوصي اذا سمح بادخاله يكون خاضعاً للاحكام الآتية :

أولاً - لا يبيع الرعايا الاميركيون كمية من البارود تزيد على الكمية المعينة من الحكومة المحلية .

ثانياً - عند ما تصل سقة بارود أو كمية منه وافرة الى أحد الموانئ

العثمانية على حراك أميركية فالركب شاحن البارود يرشو في النقطة التي تسيها الحكومة المحلية وينزل محموله تحت مراقبة الحكومة المحلية الى المستودع أو المحلات الاخر المعينة من قبل الحكومة ذاتها وأصحاب البارود يدخلون المستودع متبعين الترتيب المعين لهم .

يستثنى من تقييدات هذا البند الطنجات وبنادق الصيد وأسلحة الزينة وكذلك الكمية القليلة من البارود اذا كانت معدة للاصطياد والاستعمال الخصوصي

بند - ١٦ - ان الفرمانات { الاوامر السلطانية } التي تطلب من سفن الولايات المتحدة الاميركية عند مرورها بالدرديل والبوسفور تعطى لها بالصورة التي لا تسبب لها أقل تأخير

بند - ١٧ - اذا كانت المراكب الاميركية شاحنة بضائع برسم البلاد العثمانية يجب على القبطان حال وصوله الى ميناء التوريد ان يقدم للأموري الجمر ك نسخة من قائمة شحنة تكون طبقاً للاصل

بند - ١٨ - ان البضائع التي تدخل الى الممالك العثمانية بطريق التهريب يسمح بمصادرتها الى الخزينة العثمانية ولكن حال ضبطها يكتب بواقعة الحال محضر وتقدمه الحكومة المحلية اقنصلاتو الاجنبي مالك البضائع المهربة ولا يسوغ مصادرة صنف ما من البضائع بحجة انها مهربة اذا لم يثبت تهريبها شرعاً وحقيقة

بند - ١٩ - كل البضائع من حاصلات البلاد العثمانية زراعية كانت او

صناعية وكل البضائع من حاصلات البلاد التابعة للدولة العثمانية اذا صدرت للبلاد الاميركية تعامل معاملة بضائع البلاد الاجنبية الاكثر تفضيلا

كل الحقوق والامتيازات والاعفاءات الممنوحة الآن والتي ستمنح في المستقبل لرعايا دولة اجنبية ولمراكبهم وتجارهم في بلاد الولايات المتحدة الاميركية وكل حال يسمح بالتمتع بها تكون ممنوحة ومسموحاً بها لرعايا الباب العالي ولمراكبهم وتجارهم ولهم ان يتمتعوا بها ويماملوا بمقتضاها
 بند ٢٥ - ان هذه المعاهدة بعد التصديق عليها تقوم مقام الوفاق المبرم في ١٦ أغسطس عام ١٨٣٨ بين الباب اعالي وبريطانيا العظمى الذي عوملت بمقتضاه تجارة الولايات المتحدة الاميركية ويستمر العمل بموجب هذه المعاهدة بعد التصديق عليها مدة ثمانين سنة تترتب ابتداء من تاريخ تبادل التصديق على انه لكل من الفريقين المتعاقدين عند نهاية السنة الرابعة عشرة الزمن الذي فيه يكون قد نفذت احكام المعاهدة وعند نهاية السنة الثامنة والعشرين ان يعلن الفريق الآخر برغبته اما بتعديل المعاهدة أو بالغاءها ويتمذ منقول الاعلان بعد مضي سنة تامة . ويجري العمل بموجب هذه المعاهدة في كل ولاية من ولايات السلطنة العثمانية اي في املاك جلاله السلطان الكائنة في أوروبا وفي آسيا وفي مصر وفي سائر انحاء افريقيا وفي صربيا وفي ملدوفيا وفي الامارات المتحدة وفي الفلاخ والبغدان

بند - ٢١ - من المقرر ان حكومة الولايات المتحدة الاميركية لا تدعي لبند من بنود هذه المعاهدة تأويلاً يخالف المعنى المتبادر للفهم والواضح من العبارات المحررة . ولا تعارض الحكومة العثمانية باستعمال حقوقها في ادارة شؤونها الداخلية اذا لم يمس استعمال تلك الحقوق بالامتيازات الممنوحة بموجب المعاهدات القديمة والحديثة للرعايا الاميركان ولتجارهم

بند - ٢٢ - اتفق الفريقان التخيلاز المتعاقدان على تعيين مرخصين من قبلهما يعملون سوية لوضع تعريف للرسوم الجمركية الواجب أخذها على كل اصناف البضائع الزراعية والصناعية من حاصلات الولايات المتحدة الاميركية الواردة الى البلاد العثمانية وعلى البضائع من حاصلات البلاد العثمانية التي يشتريها الرعايا الاميركيون او من ناب عنهم لنقلها اما الى البلاد الاميركية او الى غيرها وهذا التعريف يجري العمل بموجبه مدة سبع سنوات ابتداء من يوم تبادل التصديق عليه

ولكل من الفريقين المتعاقدين الحق بان يطلب قبل انتهاء مدة التعريف بسنة تمديله واذا لم يطلب ذلك احد الفريقين بعد مضي السنة السابعة يستمر العمل جارياً بموجبه مدة سبع سنوات آخر ابتداء من يوم انتهاء الاجل الاول وهكذا يكون بعد مضي كل سبع سنوات على التوالي

بند - ٢٣ - يصادق على هذه المعاهدة ويتبادل التصديق عليها في الاستانة بعد مضي شهر واحد أو باقرب من ذلك ان امكن ويجري العمل بمقتضاها من يوم تبادل التصديق

كتسفي الاستانة في ٢٥ فبراير (شباط) و ١٣ منه على الحساب السري من عام ١٨٦٢

المعاهدة التجارية

(المعرمة بين الباب العالي والدولة الروسية في الاسانة العلية في ١٠ يونيو سنة ١٧٨٣)

﴿ باسم الله الكلى القدرة ﴾

انه بالنظر لما تدون في وفاق « انيالي قواق » التفسيرى من المعاهدة المبرمة في كاينارجي بين الحكومة الروسية والباب العالي من وجوب العمل والاجراء بكل دقة على مقتضى الشروط المحددة في البند الحادي عشر من المعاهدة المحكي عنها ومنعاً لكل ما يمكن ان يلتبس فهمه بين رجال الدولتين رأينا من الوجوب تدوين معاهدة على حدتها يكون أساسها ما هو ممنوح من الامتيازات الى الفرنسيين والانكليز مع تحويلها بقدر اللزوم وتطبيقها بقدر الامكان على مصطلحات التجارة الروسية مع عدم حرمان الروس من كافة الامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون والانكليز وخلافهم وبالنظر لرغبة الدولتين في تحويل رعاياهما التجار من الآن وصاعداً كافة الامتيازات التي من شأنها ان تجل تقدماً ونجاحاً في زمن السلم قررتا هذه المعاهدة الجديدة وقد انتخب جلاله امبراطورة الروس مرخصاً من قبلها حضرة الموسيو جاكوبلهاوسفيرها المقخم لدى الباب العالي الحائز لدرجة الكافالير من صنف ستانسلاوس وصنف ولاديمير وانتخب الباب العالي أيضاً حضرة عطوفتلو السيد محمد شهيري افندي

وكيل نظارة الخارجية

وبعد اطلاع بمضمونها بمضاً على حدود مأموريتها وما هو مرخص بها ولهما وبعد المداولة واتفاق الآراء قررا ودونا ووقعا وختما البنود الآتية وهي

١ - يصرح الباب العالي الى سائر رعايا الروس بوجه العموم بان يسيروا مراكبهم في المياه العثمانية ويتجروا في كل بقعة من جهات الممالك المحروسة سواء كان ذلك في البر أو في البحر أو في نهر الدانوب أو في اية بقعة بقصدها التجار الروس . وتطلق الحرية التامة لكل روسي بأن يسافر الى الجهة التي يقصدها وبأن يقطن البلدة التي يريدتها ويمكث في أراضي ولايات الدولة ويكون تحت حماية دولته حسب ما تقتضيه مصلحته التجارية

٢ - حصل الوفاق والتراضى بين الدولتين بان يتصرح لكل من رعاياهما الدخول في أي وقت شاءا الى الاراضي والمدن التي يرغبونها وان يدخلوا المدن التي يقصدها ويقفون بمراكبهم في الموانئ التي يريدونها حيث يخرجون منها بضائعهم ويتجرون بكل حرية ويخرجون منها كذلك الركاب والمسافرين مهما كانت جنسيتهم سواء كانوا من العثمانيين أو من الروس ويقبلون في تلك الموانئ بكل احترام ومحبة . ولا يسوغ لكلتا الدولتين في احدى الموانئ ان تزجر الركاب أو الملاحين أو تجبرهم على السفر بمراكبها أو الدخول في خدمتها الا اذا كانت احدى الدولتين محتاجة

الى أحد رعاياها تستخدمه في احدى مصالحها

اذا هرب احد ملاحى مراكب احدى الدولتين من خدمة تلك المراكب يجري ارجاعه الى المراكب التي يكون قد خرج منها في الحال وذلك في حالة ما اذا لم يعتنق ديانة البلدة التي يكون توجه اليها وقصد الاقامة فيها بني انه يكون اعتنق ديانة الاسلام في البلاد العثمانية أو تمذهب بالنصرانية في ديار الروس

ويصرح لرعايا كلتا الدولتين بأن يشتروا في المحلات البادي ذكرها سائر ما يحتاجون اليه بعد ان يدفعوا الثمن حسب الاسعار الجارية وبأن يصلحوا ويقلطوا مراكبهم أو عرباتهم وان يشتروا المون اللازمة لهم في اثناء اسفارهم وبمكثوا الاوقات التي يريدونها في المحلات التي يقصدونها وان يسافروا منها بدون أقل معارضة أو ممانعة ولكن عليهم ان يخضعوا للنظامات وقوانين الجهات التي يقصدونها بدون ان يخالعوها بنوع من الانواع

٣ - يسوغ للروس سواء كانوا تجاراً أو غير تجار ان بطوفوا البلاد العثمانية بتذاكر سفر روسية يتحصلون عليها من روسيا واذا طلب سفير الدولة الروسية أو أحد قناصلها تذاكر الى رعاياهم بوجه العموم أو الى أحد منهم بوجه الخصوص فتعطى له حالا من المأمورين المعنيين لذلك ثم ومراعاة لراحة الروس يصرح لهم أيضاً بأن يلبسوا ذات الملبوس الذي يستعملونه في بلادهم ولا يجوز لاحد رعايا دولتنا العلية ان يتعرض

لهم أو يخفروهم لاجل ذلك

ولا يطلب من رعاياها دولة الروس رسوم النذكرة ولا رسوم خراجية ولا سواها وعليهم ان يدفعوا الرسوم الجركية على البضائع التي يحضرونها معهم وعند ذلك لا يلقى وجه لباشواتنا ولا لقضائنا وسائر رجال حكومتنا العثمانية ان يتعرضوا لهم

وتأميناً لرعايا الدولة العثمانية الذين يتجولون في بلاد الروس يعطون تذاكر مرور وشهادات عند سفرهم وايصالات عن الرسوم الجركية التي يدفعونها على البضائع التي يحضرونها معهم على موجب التعريف الجارية بدون ان يعارضوا أقل معارضة في أسفارهم

٤ - منذ ابرام معاهدة السلم مع الباب العالي في عام ١٧٧٤ المبرمة في كينارجي قد استوثق الروسيون بمنطوق المعاهدة وأخذوا يأتون الولايات العثمانية ببضائهم ويحضرون أيضاً الى المياه العثمانية بمراكبهم ويخرجون منها وبناء عليه فالباب العالي يرغب ان تعطى الى تلك المراكب جميع المساعدات اللازمة بحراً من جميع المراكب العثمانية سواء كانت تجارية أو حربية وان يهتم أمراء تلك المراكب بمساعدة المراكب الروسية بجميع ما يلزم لها من المون والراد واذا حدث باسباب الزواجع ان غرزت احدى المراكب الروسية في الرمال بقرب الشاطئ فعلى رجال حكومتنا من ولاية وقضاة ان يبذلوا نحوها المساعدة اللازمة ويعيدوا اليها بدون أقل ممانعة جميع البضائع التي تكون سلمت من الفرق

وتتعهد الحكومة الروسية بأن تبدي ذات المساعدة سواء كان بواسطة
مراكبها الحربية أو التجارية نحو المراكب العثمانية وبأن يعاملوها ذات
المعاملة التي تعامل بها مراكبهم كما هو منصوص في هذه المادة

٥ - اذا غرقت احدى المراكب الروسية على شواطئ البحار العثمانية
يتعين على حكومة الباب العالي ان تبدي نحوها جميع المساعدة
سواء كان بالبحث على البضائع أو بامتنال المركب بدون أخذ رسوم عن
البضائع التي سلمت من الفرق وشحنت على مركب اخرى لاجل نقلها
الى الجهة المرسله اليها وذلك في حال ما اذا كانت تلك البضائع لم تبس في
محلها وتعامل المعاملة ذاتها التجار والمراكب والبضائع العثمانية في بلاد
الروس

٦ - يرخص لجميع الروسيين سواء كانوا تجاراً أو راجعة أو غير
ذلك ان يتجولوا بكل حرية في جميع المقاطعات العثمانية سواء كان ذلك
براً أو بحراً لاجل البيع أو الشراء ولا يسوغ معارضتهم بعد ان يدفعوا
الرسوم المقررة لرجال البحرية أو الجهادية العثمانية وكذلك على
الحكومة الروسية ان تسمح لرعايا الدولة العلية ان يتجولوا في مقاطعاتها
بحراً أو برّاً لاجل الشراء أو البيع بدون أن يعارضوا أو يضطهدوا
تحت اية حجة كانت ولكن يتعين عليهم أن يدفعوا الرسوم المقررة
على البضائع

٧ - بتعهد الباب العالي بأن لا يجبر التجار الروسيين على أن يسئروا أو

يبيعوا بضائعهم بالرغم عنهم ترويحاً لشركة ممتازة لديه أو أرضاء لشراكم
صرعية منه والحكومة الروسية تتعهد كذلك بأن تسير ذات السير

٨ - إذا استدان أحد رعايا روسيا في الأراضي العثمانية يكون
ملزوماً بوفاء دينه شخصياً ولا يلزم أحد سواه من ابتداء جلده بالوفاء إذا لم
يكن ضامناً له في الدين وإنما الذي يلزم بالدين هو المدين فقط وعلى
هذا النمط تكون معاملة المدين العثماني في البلاد الروسية . وإذا توفى
أحد الروس فأمواله وامتنعه تسلم إلى منفدي وصيته بدون مدخل لأحد
بذلك وإذا توفى شخص روسي بدون أن يوصي فأمواله تسلم بواسطة
قنصل دولته إلى مواطنيه بطريق الأمانة بدون أن يحق لبيت مال
المسلمين ومحصلي العوائد على الأموات أن يعارضوا في ذلك أو يتدخلوا فيه

٩ - يجب على التجار الروسيين والتراجمه وقناصل روسيه في
بيهم وشراهم ومعاملاتهم مع رعايا الباب العالي سواء كان في المواد
التجارية أو في القروض والضمانات أو ما سواها من الاشتغال القضائية أن
يحضروا أمام القاضي ويطرحوا امامه معاهداتهم ليجري تسجيلها حتى
يعتمد عليها في حال حصول الداعي وكذلك في حال صدور الأحكام
وإذا حدث بأن أحد رعايانا أراد أن يرفع ضد أحد الروسيين قضية
بدون أن تكون بيده عقود حائزة للأصفة القانونية ورام إثباتها
بواسطة شهود مزورين فلا يكون ذلك من موجبات الارتكان ولا
تسمع تلك الشهادات أمام القضاء وإذا سولت النفس لأحد أن يتقاد

وراء الاطماع ويدعى زوراً وبهتاناً على روسى بأنه أوسعه من المسبات فلا يسمع منه ولا يهان الروسي واذا حدث أيضاً بأن أعلن أحد الروسيين للحضور امام جهة القضاء بصفة كونه مديناً فلا يؤخذ خلافه بحجريته ويهان اذا لم يكن ضامناً له

كل ما تدون في هذا البند بشأن تأمين الرعايا الروسيين الذين يتجرون في البلاد العثمانية ينفذ مفعوله على التجار العثمانيين الذين يتجرون في البلاد الروسية وعلى التجار العثمانيين المتجرين في بلاد الروس ان يسجلوا عقودهم ومشارطاتهم في معاملاتهم التجارية في سجلات الحكومة الروسية لاعتمادها عند اللزوم

١٥ - اذا وجد أحد رعايا الروس رقيقاً في الاراضى العثمانية ويقرر قنصل الروس بأن ذلك الشخص هو تابع حقيقة الى دولته يصير احضاره مع وليه الى البلاط الملوكى للاستقصاء عن الدواعى التي ساقته الى ذلك ثم يسلم حسب طلبه الى قنصل دولته وعلى مقضى هذا يكون الاجراء في البلاد الروسية اذا وجد فيها أحد العثمانيين رقيقاً فانه بعد التأكد اللازم يسلم الى الباب العالي بدون اقل صعوبة ولكن اذا اعتنق أحد الروس دين الاسلام أو أحد العثمانيين النصرانية فلا يحق لدولتهما استلامه . اما بخصوص الروس فلكي تسهل عليهم الإقامة في البلاد العثمانية يتعهد الباب العالي بأن لا يضرب عليهم ضرائب خراجية

١٦ - المراكب والسفن والجيش العثمانية البحرية متى التقت

بحراً بحراً روسية تجارية كانت أو حرية وكذلك المراكب الروسية حرية كانت أو تجارية متى التقت بالمراكب العثمانية تبادر ايس الى ايقاع الايذاء برعايا الفريقين بل الى تبادل اشارات الصداقة والمحبة واذا لم يقدم الرعايا الروسيون مقدمة ما الى رعايا الدولة العلية فلا يجبرون على ذلك بطريق القوة والاكرام وكذلك اذا لم يقدم العثمانيون هدايا الى الروسيين فلا يجبرون على ذلك بطريق الاكرام

١٢ - يتمتع الباب العالي بان يقبل ويدافع ويحامي عن كافة المراكب التي تحضر الى البحار العثمانية رافعة العلم الروسي وان يتركها تعود الى اماكنها بدون اقل ممانعة . واذا سرق من تلك المراكب بمض الامتعة فحكومة الباب العالي تبذل جهد المستطاع ليس في اكتشاف السارق والامتعة وانما بمعاينة الجاني بكل صرامة مهما كانت درجته . ويتمتع البلاط الملكي الروسي بان يقوم بهذه التمهيدات نحو المراكب العثمانية التي تمر في بحار الروس وان يمد لها طرق الامان لتكون مطمئنة على امتعتها وشحناتها ومن يكون عليها من الرعايا العثمانيين

١٣ - ولكي لا يعتمد العثمانيون عن اوطانهم باسباب تجارتهم بدون أن يعلموا الباب العالي بذلك قد حصل القرار بان لا تعطى لهم تذاكر مرور من السفير الروسي الا بعد أن يخطر بذلك حكومة الباب العالي وهي تمطيهم تذاكر المرور . ويجب أيضاً على رعايا الروس لكي يتوغلوا في داخلية البلاد العثمانية للتجارة ان يتحصلوا على تذاكر مرور من

الباب العالي تعطى لهم حين الطلب بواسطة قنصل دولتهم وفي غير
الاستانة تعطى لهم من الباشوات بناء على طلب قناصلهم أيضاً

١٤ - متى احتاج ربانو السفن الروسية الى اجراء تصليحات
فيها مثل ترميمها ودهانها زفتاً تعين على حكام كل مدينة
وضباط كل قلعة أو ميناء من المواني العثمانية أن لا يمنعوهم أو يلقوا في
سبيلهم العثرات وانما يجيزون لهم بأن يتناعوا بدراهمهم سائر ما يلزم
لتصليح السفينة من الشحم والزفت والفطران وما أشبهه . وفي حالة ما
اذا نقص احدى سفن الروس بعض احتياجاتها ولوازمها فعلى مأموري
حكومتنا الشاهانية ان يسمحوا لرئيس تلك السفينة ان يتناع ما يلزمه من
القماش والاشباب والحديد بدون ان يطلبوا منه مقابل ذلك هدايا
خاصة لهم . واذا وجدت مراكب رافعة العلم الروسى في احدى
الاماكن البحرية فلا يلزم ان يوقفها مأمورو حكومتنا تحت حجة تحصيل
الرسم المضروب على من يوجد من المسافرين وانما يجب احضار هؤلاء
المسافرين الى الجهة المختصة بالتحصيل ومتى كانوا من رعايا الحكومة
العثمانية يتحصل منهم رسم السفر لغاية المحلات التي يقصدونها .

وذا كانت هذه المساعدة يجب ان تعطى للمراكب العثمانية التي توجد في
بحار الروس ويجب ان يعطى لها بالتمن الجاري ما يلزمها من القطران
والشحم والزفت والعمال والجلال والاقشة وغير ذلك مما يمكن ان تحتاج
اليه تلك المراكب .

١٥ - متى التقت مراكب الروس الحربية أو التجارية بمراكبنا الحربية في المواني العثمانية تعين على أمرائها الباشاوات وضباطها وكبار مأموريها الا يسمحوا بسوء معاملة تلك المراكب الروسية ولا بان يأخذوا منها هدايا تحت أية حجة كانت وانما يلزم ان يتبادلوا معها اشارات الود المتبادل ويعاملوها أحسن معاملة ارضاء لرغائب الدولتين . وعلى المراكب الروسية أيضاً ان تحترم مراكب مملكتنا وتؤدي لها مراسم التحية والسلام كلما التقت بها وتعاملها أحسن معاملة كما تعاملها مراكبنا في بحارنا العثمانية .

١٦ - اذا التقت المراكب التجارية الرافعة العلم الروسي بالمراكب العثمانية الحربية وحدث ان الروس رغماً عن ميلهم التام الى تأدية التحيات اللازمة لم يستطيعوا الاقتراب من السفن العثمانية الحربية بالنظر لعدم تمكنهم في غالب الاحيان من القاء المرساة بالسرعة الكافية فلا ينبغي اضطهاد مراكبهم تحت حجة ان ضباطها لم يسرعوا الى الصعود للمراكب العثمانية لتأدية السلام وذلك بعد التحقق بانهم أعدوا الوسائل المقتضية لتأدية الاحتفالات الواجبة . وعلى البلاط الملوكي الروسي أن يعامل ذات المعاملة المراكب العثمانية التجارية . ويتعهد الباب العالي كذلك بان لا يوقف تحت أية حجة كانت احدى المراكب الرافعة العلم الروسي في مواني المدن العثمانية وان لا يأخذ منها مراسيها ولا نوتيتها . وبالنظر لما يمكن ان يحدث من الاضرار الجسيمة في توقيف المراكب المشحونة قد حصل الاتفاق

المبادل بين الدولتين بأن لا يصير توقيف أي مركب من جهة الواحدة أو من جهة الأخرى . وإذا وصل قواد المراكب الحربية العثمانية الى إحدى الموانئ حيث يكون قد رسا في مياهها مراكب تجارية لبعض الروس يجب عليهم ان يمنعوا بحرية مراكبهم عن سب الروس وان لا يتركوهم أن ينزلوا البر الا تحت مراقبة العدد الكافي من الضباط وان يضعوا العدد الكافي من الحفراء على الروسيين وتجارتهم . وإذا نزل الرعايا الروس من تلك المراكب الى الأرض لا ينبغي ان يهانوا بأي نوع كان من مأواري فلاح مدنا البحرية ولا من سائر مأموري تلك المدائن . وفي حالة ما اذا رفع أحد الروس شكواه بما يكون قد حصل له من الإهانة فبمد تحقيق ذلك يقبض على المعتدين ويقاصون بصرامة كلية كما وانه لا يسمح لرعايا الروس بأن يجرؤا أمورا متائرة للصدقة ولحسن العلاقات المتبادلة بين الدولتين

١٧ - ولكي نعتبر الامة الروسية في البلاد العثمانية مثل الامة الفرنسية والامه الانكليزية من حيث الرعاية والاکرام يلتزم الباب العالي بموجب هذا البند بأن يمنح الرعايا الروس كافة الامتيازات التي تتمتع بها أمم بقية الدول المتحابة وكذلك دولة الروس ملزومة بأن تمنح الرعايا العثمانيين في بلادها ذات الامتيازات الممنوحة منها لاصدق امة لها .

١٨ - والمراكب الروسية التي ترسو في مياه المين العثمانية يجب اقتبالها بكل محبة وصدقة ويصرح لها بأن تشتري بدراهما جميع المأكولات

والمشروبات التي تلزمها ولا يمنع أحد من رعايانا عن أن يبيعهما أو ينقل إليها تلك الأشياء تحت أية حجة كانت . وكذلك يجب على دولة الروس ان تقبل بكل احترام في مياهها المراكب العثمانية وان لا تبدي أقل ممانعة في تحويلها حرية شراء لوازمها تحت أية حجة كانت .

١٩ - ان الرعايا والتجار الروسين الذين يذهبون ويأتون بالنظر لتجارتهم من البلاد الروسية وابها أو الى بلاد من تركية اوروبا أو من بلاد اخرى فبمجرد ما يكون بأيديهم تذاكر السفر الدالة على انتمائهم الى الدولة الروسية تمين على حكام البلاد العثمانية وقضاتها ومأموريها أن لا يلزموهم بدفع خراج أو ضريبة أخرى تماثلها وانما يلزم ان يعاملوهم بالحنى وان لا يأخذوا على البضائع التي يستحضرونها من البلاد الروسية أو من سواها أو ي نقلونها الى البلاد الروسية وخلافها سوى رسم واحد طبقاً لهذه المعاهدة ولا يجب أن يلزموا من مأموري الجمارك التي يمرون عليها بان يدفعوا رسماً ثانياً . وفي حالة ما اذا اجبروا على دفع رسم جمرى مرتين يجب أن يحكم على من اخذوه منهم باعادته اليهم وخصوصاً في مقاطعات ملدوفايا ، والفلاخ . ولا يسوغ للمأموري الجمارك ومستخدميها أن يعيشوا بالقوانين ويلزموا تجار الروس الذين يمرون عليهم ببضائعهم بدفع رسوم متعددة تحت اسماء متنوعة . أما ما يجب دفعه على البضائع التي يجلبونها من البلاد الروسية ومن البلاد الاخرى ويمرون بمقاطعتي ملدوفايا ، والفلاخ لاحضارها الى البلاد العثمانية فهو ثلاثة في المائة

وذلك دفعة واحدة وفي الاماكن التي يبيعونها فيها . أما ما ينقل من تينك المقاطعتين أو من البلاد الروسية وسواها فيموجب هذه المعاهدة لا يجب أن يدفع عنه سوى ثلاثة في المائة وذلك دفعة واحدة في المحلات التي تباع فيها ومنع بان يؤخذ عليها رسم آخر تحت اية حجة أخرى . وتعطي لهم تذاكر الدفع في محلات الدفع وهذه التذاكر تعتبر في سائر الولايات العثمانية

٣٠ - يتهد الباب العالي في البند الحادي عشر من معاهدة الصلح وفي البند السادس من هذه المعاهدة بان يخول للرعايا الروسيين الامتيازات التي يتمتع بها في بلاده رعايا دولة فرنسا وانكلترا وسائر رعايا الدول المحبوبة اليه وبناء عليه يكون غير جائز للأموري حكومته ان يأخذوا من الروس ضرائب علاوة على الضرائب التي تؤخذ من رعايا الدولتين أي فرنسا وانكلترا وبناء عليه قد حصل الاتفاق بموجب هذا البند بان الرعايا الروسيين متى أحضروا بضائع الى المقاطعات العثمانية من بلاد الروس يدفعون عنها ذات الرسوم التي يدفعها تجار فرنسا وانكلترا وقدرها ثلاثة في المية . أعني متى دفعت المراكب الروسية التجارية الرسوم الجمركية دفعة واحدة لايسوغ اجبارها على دفع رسوم جديدة في بلدة أخرى من البلاد العثمانية

ولتعيين الضرائب التي يلتزم بدفعها رعايا الروس اسوة برعايا الدولتين المذكورتين قد أضيفت على هذه المعاهدة الشروط المبرمة مع تينك

الدولتين والمتعلقة بهذا الصدر للعمل بموجبها وهذا نص ما جاء بالماهدة المبرمة مع دولة فرنسا

ولئن كان التجار الفرنسيون يدفعون دائماً رسماً جركياً قيمته خمسة بالمائة عن البضائع التي يصدرونها الى ممالكنا المحروسة أو يستوردونها منها فيما انهم التمسوا منا تخفيض هذا الرسم الى ثلاثة بالمائة مراعاة لمودتهم القديمة مع بابنا العالي وان يدرج ذلك مع الامتيازات الحديثة استجبنا التماسهم فقامر طبقاً لارادتنا ان لا يؤخذ منهم اكثر من ثلاثة بالمائة وهذا نص ما ورد في الماهدة الانكليزية .

للتجار الانكليز الموجودين في حلب ومصر ومدن أخرى من مدائن الممالك الشاهانية والذين يحضرون تحت الحماة الانكليزية ان يتجروا بالهيئة التي نوافق حالهم ويدفعوا حسب العوائد القديمة عن بضائعهم رسماً قدره ثلاثة بالمائة بدون أن يجبروا على دفع قرش واحد علاوة على المبلغ المذكور .

وكذلك التجار العثمانيون الذين يجلبون بضائعهم الى البلاد الروسية لا يدفعون عنها رسوماً أكثر من الرسوم المقررة على رعايا الدول الاكثر تودداً الى الروسية

٤١ - ولو انه قد تقرر بان الرعايا الروسين الذين ينجرون في البلاد العثمانية لا يدفعون سوى ثلاثة في المية ضريبة على بضائعهم التي يجلبونها من الروسية أو من البلاد الاخرى الى الولايات العثمانية أو التي يشحنونها

من البلاد العثمانية الى البلاد الروسية أو البلاد الاخرى ولكن منعا لكل نزاع يمكن ان يحدث بين التجار ومأموري الجمارك بالنظر الى أثمان البضائع قد جرى وضع تعريفة يلزم اتباعها دائماً من التجار الروسين ومأموري جماركنا على حد سواء

والباب العالي قد انتدب من قبله الحاج محمد اغا مدير جمارك القسطنطينية والسفير الروسي انتدب من قبله أيضاً المسيو نقولا بيزاني الترجمان الاول للسفارة الروسية ليوضعا قانوناً لتلك التعريفة وهذا القانون بعد ان وضع من المندوبين المذكورين وتوقع منهما عليه في ٩ شوال سنة ١١٩٦ الموافق ٥ سبتمبر من سنة ١٧٨٣ حصل التصديق عليه من الباب العالي وفي اليوم الحادي عشر من شهر شوال أرسل أيضاً الى السفير الروسي . وتنفيذاً لهذا القانون المعطى منه صورة رسمية الى السفير الروسي رأى الباب العالي بان يصدق عليه الآن ويتمده بمقتضى هذا البند ويتمهد بان يعامل بمقتضاه كافة الرعايا الروسين بدون استثناء

والباب العالي أيضاً يجعل من هذه التعريفة نسخاً قرينه الاصل حتى تتسجل في دفاتر الجمارك العثمانية وسجلات المحاكم الشرعية. والباب العالي يأمر بان يكون السير على مقتضى هذه التعريفة في تحصيل الرسوم وان أصناف البضائع الغير موضحة في هذه التعريفة لا ينبغي ان يأخذ عليها مأمورو الجمارك رسوماً تزيد عن الثلاثة في المئته حسب صافي أثمانها واذا رغب مأمورو الجمارك ان يثمنوا البضائع الغير مينة أنواعها في التعريفة

بأثمان أعلى من قيمتها فالتجار اروس الحق بان يدفعوا الرسوم عيناً من ذات البضائع ودائماً بحساب ثلاثة في المئة .

اما بخصوص النيذ الذي يشتريه التجار اروس من الممالك المحروسة وخصوصاً من جزائر الارخيل اشحنه الى البلاد الروسية في البحر الاسود او بطرق اخرى فانهم يدفعون الرسم في المحلات التي يشترون منها ذاك النيذ باعتبار ثلاثة بالماية واذ ذلك ياخذون الرقبة من ذلك بدون أقل مما نفة وحيث لا يلزمون بدفع أي رسم كان اذا مروا به في مضيق الدردانيل . ومن حيث ان مأموري الجمارك والدخليات في جزر الارخيل هم من رعايا دولتنا العلية فالرقبة المعطاة منهم ولوانها تكتب باللغة اليونانية فانها تعرف رسمياً بدون أقل صعوبة

٢٢ - وحصل الاتفاق أيضاً بان يؤخذ الرسم في مواني البلاد العثمانية على البضائع الروسية التي تفرغ منها للمبيع أما التي يشحن منها الى المواني الاخر فلا يؤخذ عليها أقل رسم ولا يتعرض لشحنها بالكلية لما ان الرسم يؤخذ عليها في المواني التي تفرغ فيها للمبيع .

٢٣ - لا يجبر الرعايا الروسيون على دفع ضرائب جديدة مثل القصابية والرقبة والباج وغيرها ولا يؤخذ أيضاً أكثر من ثلثائة اسبر على كل مركب رسم مع السلامة

٢٤ - من حيث انه تقرر في البند العشرين من هذه الماهدة بان التجار الروسيين والمتمين للدولة الروسية لا يدفعون سوى ثلاثة في المئة

سواء كان على البضائع المتصدرة من الروسية الى الولايات العثمانية أو التي يجلبونها من بلاد الدولة الى الروسية . فبناء عليه يتعهد الباب العالي بان لا يتعرض لهم بعد أن يدفعوا الرسوم المقررة في هذه المعاهدة ويصرح لهم بان يشحنوا الى بلادهم كافة البضائع التي يشترونها

٢٥ - متى دفع الروسيون طبقاً لنص هذه المعاهدة رسماً قدره ثلاثة في المئة واخذوا به ايضاً فهذا الايصال يعتبر صحيحاً متى اظهروه لدى طلبه ولا يطالب منهم بعد ذلك باية حجة كانت رسماً آخر دفعة ثانية في جهات أخرى من بلاد الدولة متى نقلوا اليها بضائعهم . واذا حدث بان تشمت البضائع بشئ أرفع جداً من التعريف المقررة فالباب العالي يعد بتغييرها وتنزيلها بنوع ان الروسيين لا يدفعون رسماً أكثر من ثلاثة في المئة . واذا أراد التجار الروسيون ان يدفعوا البضائع المحلوبة منهم الى أحد الرعايا العثمانيين فلا يجوز لاحد أن يمنهم ولا ان يتخاصم معهم تحت حجة ان له امتيازاً خصوصياً على شرائها لان الروسيين لهم الحرية المطلقة بان يتجروا في بلاد الدولة بدون ان يهانوا أو يحجر عليهم من أية شركة كانت ممتازة أو محتكرة

٢٦ - ان التجار الروسيين والتمين للروسية ليس عليهم ان يدفعوا أقل رسم على العملة الذهبية أو الفضية التي يدخلونها الى البلاد العثمانية وليس عليهم كذلك ان يغيروا عملهم بالعملة العثمانية .

٢٧ - يعاف الروسيون من دفع رسم على القروش التي يشحنونها

ولذلك يتعين على صيارف الحكومة عدم اهانتهم أو إجبارهم على ابدال قروشهم بسلعة عثمانية .

٢٨ - ان البلاط الملوكي الروسي من حيث انه طلب من الباب العالي اعفاء الذين ييموز أو يشترون البضائع الروسية من رسم المسطرية . ومن حيث ان ذلك الاعفاء قد شمل البضائع الفرنسية بموجب ارادة سنية فالباب العالي يتعهد بموجب هذا البند باعفاء البضائع التي تصدر في المستقبل الى الموانئ الروسية أو تنحن منها الى الاستانة العملية على مراكب روسية أو تنحن من القسطنطينية على مراكب روسية الى البلاد الروسية

٢٩ - أن الدولتين المتعاقدين ولو أنهما اشترطتا في البند العشرين من هذه المعاهدة بأن الرعايا الروسيين اقتداء برعايا دولتي فرنسا وانكلترا المتحابتين أكثر من سواهما مع الباب العالي لا يدفعون أكثر من ثلاثة في المئثة على البضائع التي يدخلونها أو يصدرونها منها . فكذلك الرعايا العثمانيون لا يدفعون الا ثلاثة في المئثة على بضائعهم التي يشحنونها أو يصدرونها الى البلاد الروسية الا أن الرعايا المذكورين ملزمون بأن يتقادوا الى ذات العادات والاجراآت المتبعة في بلاد الدولتين الاكثر مساهلة من سواها

٣٠ - من حيث انه اشترط في البند الحادي عشر من معاهدة الصلح المفقودة في « كينارجي » عام ١٧٧٤ وفي البند السادس من

ملحق الماهدة المدون في ١٠ مايو من عام ١٧٧٩ بأن جميع المراكب التجارية الرافعة للعلم الروسي لها حرية المرور من البحر الاسود الى البحر الابيض ومنه الى البحر الاسود . ومن حيث انه تعين في البند السادس المذكور مقدار جرم كل مركب وحولتها كالركب الفرنسية والانكليزية ومراكب بقية الدول المرعية أكثر من سواها من الباب العالي قد اقترح أيضاً منعاً للالتباس بموجب هذا البند بأن مقدار جرم كل مركب من المراكب الروسية التجارية يكون مضاهياً تماماً لمقدار جرم المراكب التجارية الفرنسية والانكليزية وتقريراً لمقدار شحنها قد تقرر بأن اقل شحنة وأكبرها تكون من ١٠٠٠ الى ١٦٠٠٠ كيلو أو ٨٠٠٠ قنطار الموافق ٢٦٤٠٠ بون ووزن روسي . والباب العالي بموجب هذا البند يلتزم بأن لا يبدي أقل معارضة للمراكب التي من هذا النوع الرافعة للعلم الروسي واذا كانت غير مشحونة من بضائع لاجل ميمها في البلاد العثمانية فلا بكشف عليها ولو كانت مشحونة بضائع لميمها في بلاد اخرى . وذلك اذا لم تقف في الموانئ العثمانية واجتازت المضيق من البحر الاسود فقط لتدخل في البحر الابيض ثم في البحر المتوسط لتفريغ بضائعها في بلاد غير تابعة للدولة العلية . والباب العالي أيضاً يعد بأن يشملها بعين الرعاية التي يشمل بها مراكب بقية الدول الاكثر رعاية من سواها

يطلب أي رسم كان على شحنات المراكب التجارية الروسية الآتية من
البحر الروسية بقصد اجتياز البحر الأبيض أو البحر المتوسط أو الآتية
منهما للاجتياز في البحر الأسود ولا تجبر هذه المراكب على ان تفرغ
شحناتها في الاستانة أو في محلات أخرى

٣٢ - ان الباب العالي يتعهد بان المراكب الرافعة للعلم الروسي
القادمة من البحر الأسود لتجتاز مضيق الاستانة لا يصير توقفها متى
اظهرت كشف شحناتها مصدقاً عليه من السفير الروسي واستلمت حالا
التصريح المعروف باذن السفينة . فالمراتب المذكورة باستخراجها
التصريح المذكور لخروجها من الدردانيل الى البحر الأبيض تستطيع أن
تقلع الى الجهة التي تريدها . وكذلك المراكب الروسية الآتية من البلاد
الأخرى لاجتياز دردانيل البحر الأبيض بقصد عودتها الى الموانئ
الروسية من البحر الأسود يسوغ لها أن تجتاز دردانيل البحر الأسود
بدون أقل مماثلة متى اظهرت التصريح المعروف باذن السفينة وكشف
الشحنة المصدق عليه من وزير الروسية .

٣٣ - يعطى لكافة المراكب الرافعة للعلم الروسي التي تقصد
اجتياز مضيق الاستانة بدون ان تقف التصريح المسمى باذن التذكرة
حسب منطوق البند الثاني والثلاثين من هذه المعاهدة ويعتمد بدون
اقل احتجاج كشف شحناتها المصدق عليه من الوزير الروسي . وفي حالة
ما اذا اشبه الباب العالي بوجود أحد رعاياه بين نوتية أحد المراكب

فالدولة الروسية ترضي بتفتيش ذاك المركب من مأموري الباب العالي وذلك بدون ان يمسوا البضائع المشحونة فيها وان يجري التفتيش بكل احتشام ولياقة بدون الحاق اقل اهانة بتبطناتها أو بمالكها .

٣٤ - وكذلك المراكب المائدة الى الموانئ الروسية باجتيازها أسا كل

الدولة العلية لايجري فيها التفتيش الا على نوقيتها والمسافرين عليها

٣٥ - انه في حالة ما اذا كان المراكب الروسية مشحونة زادا من

الروسية الى البلاد الاخرى الغير خاضعة للباب العالي أو مشحونة زادا

من البلاد الغير خاضعة للباب العالي برسم الروسية لا تكون خاضعة لاي

قانون من بلاد الدولة وانما لها ان تجاز بكل حرية بوزار الاستانة طبقاً

للبنء ١٣ من هذه المعاهدة التجارية

٣٦ - ومبادلة لهذه الالتزامات التي تقيد بها الباب العالي فالدولة

الروسية تسمح للرعايا الروسين ان يشتروا من المواني الروسية الكائنة

على البحر الاسود بالثمن الجاري القمح وكافة أنواع الحبوب التي تزمهم

وان ينقلوها الى الاستانة بدون أقل ممانعة وتعطى لهم كافة المساعدات

الممكنة لتوسيع نطاق تجارتهم في البلاد الروسية

٣٧ - اذا اتفق بعض الرعايا العثمانيين مع صاحب أو رئيس مركب

روسية على ان يشحنوا بضائعهم فيها بالاجرة الموافقة لاجل نقلها من ميناء

عثمانية الى آخر لا يمنعون عن ذلك وفي حالة ما اذا امتنعوا عن دفع الاجرة

المقررة عليها بدون أسباب صحيحة يتعين على قضائنا وولاة حكومتنا أن

يجبروهم على دفع الاجرة المتفق عليها

٣٨ - اذا دعت الضرورة الى شحن أحد المراكب الروسية على ذمة الباب العالي يتعين على مأموري حكومتنا المنوطين بذلك أن يملئوا سفير الروسية أو قناصلها حتى يخطرأوا صاحب أو رئيس المركب المراد شحنها . أما في المين الغير موجود فيها قناصل للروسية فيلزم ان تشحن المركب برضاء رئيسها وان تدفع له الاجرة المتفق عليها بدون تأخير . ثم في حالة شدة الضرورة لا يشحن الباب العالي مركبا روسيا الا بعد الاتفاق مع رئيسه ولا يلزم ايقاف مراكب لا لزوم اشحنها ولا ينبغي أن المراكب المشحونة بمض بضائع يجبر اصحابها على شحنها من المهمات اللازم شحنها للباب العالي ولا ان يهان رؤساؤها

٣٩ - اذا شحنت مركب روسية بعض المون والذاخار برسم بلاد الاعداء أو منها والتقت بالمراكب العثمانية فلا يلزم ضبطها تحت حجة انها شاحنة مون وذاخار للاعداء ولا يسوغ أسر من يوجد عليها من الناس .
٤٠ - اذا حصلت حرب بين احدى الدولتين المتعاقدين ودولة أخرى مهما كانت لا يمنع رعايا الدولة غير المتحاربة عن الاتجار في بلاد الدولة المحاربة بشرط أن لا يجلبوا لها ذخاير حربية . والذاخار الحربية هي المدافع والبناق والطبنجات والرصاص والحردق والكلل والبارود والكبريت والسيوف والخرطوش والسروج والالجمة والذروع والرماح والاحزمة مما يزيد عن اللازم لتوتية المركب للدفاع عنه وفيما خلا ذلك

لا يعتبر من الذخائر الحربية

٤١ - اذا جلب أحد الرعايا العثمانيين موتاً وشحنها الى جهات الدولة المحاربة وضبط في اثناء الطريق فذا كانت تلك الموز غير ممنوعة فالرعايا الروسيون الذين يوجدون في مراكز الرعايا العثمانيين لا يضبطون ولا يعاقبون

٤٢ - عندما يشتري الرعايا الروسيون ما كولات من مراكز الدولة وتصادف ان في عودتهم الى ابلادهم ولبس الى بلاد الدولة المحاربة أو الغير المتحاربة مع الباب العالي التقوا بمراكب عثمانية ففي هذه الحالة لا تضبط مراكزهم أو تصدر لجهة الدولة وانما تترك وشأنها . وفي حالة ما اذا ضبطت يجب اطلاق سراحها واعادة ما أخذ منها من الاشياء

٤٣ - ان الباب العالي ياتزم بان لا يصادر لجهة الخزينة أموال التجار الروسيين الذين يوجدون على مركب العدو ولا أن يستأجرهم اذا كان وجودهم عليها لاشغال تجارية وليس بقصد الحرب

٤٤ - بالسماح لى رعايا الدولتين المتعاقدين بجلب البضائع والاتجار بها في البلادين قد اشترط من قبل الدولتين بان رعايا كل منهما يكون لهم في بلاد الدولتين محلات ومخازن لوضع بضائعهم وكذلك منازل اسكنائهم وبناء عليه تميز عى الدولتين المتعاقدين التمييز على رعاياهما بانه متى عقد أحدهم شروطاً في استئجار منزل أو حرايت أو مخازن وجب عليه القيام بجميع التعهدات المدونة في تلك الشروط . وفي حالة عدم

وفاته بها وجب بذل كل مساعدة في سبل احقاق الحق سواء كان في بلاد الدولة أو في البلاد الروسية

٤٥ - حصل الاتفاق أيضاً على ان الرعايا الروسين لهم ان يشتروا من أزمير واسكندرية وكافة مدن الدولة ما عدا الاستانه الحرير والارز والقهوة والزيت وينقلوه الى بلادهم بدون معارضة

٤٦ - ولرعايا الروس أيضاً ان يحضروا الى الولايات العثمانية الاقطان المحلوجة أو المنسوجة ويشتروا الشمع والجلود وينقلوها الى الجهات التي يريدونها

٤٧ - ان البلاد العثمانية من حيث انها مخصصة بالانمار فالتجار الروسيون لهم ان يشحنوا في سني الاقبال بمراكبهم جميع الفا كمة اللازمة لهم مثل التين والعنب والجوز وغير ذلك بدون أقل ممانعة وبعد ان يدفعوا رسماً جبركياً قدره ثلاثة في المئة حسب المدون في هذه المعاهدة وقد تصرح أيضاً للمراكب الروسية بأن تشتري من جزيرة قبرص ومن البلاد الاخرى العثمانية بذات الاثمان التي يشتريها العثمانيون للمع بدون ان يعارضوا من ولاية حكومتنا وقضاتها ومأموريا

٤٨ - ان البلاط الروسي يتعهد اظهاراً لاخلاص وده نحو الباب المالي بأن يضمن سفيره امام الباب العالي كافة ما يمكن حصوله من الامور المقايرة من المراكب الرافعة علم الروسية

٤٩ - ان السفراء الروسين يعاقون من دفع رسوم الباج على الاشياء

- الواردة لهم سواء كان من الملابس أو المأكول أو المشروب
- ٥٠ - ان التراجمة الموجودين في خدمة السفراء والقناصل الروسين
- ممافون من رسم الحراج والقصابية المعروفة باسم التكاليف العرفية
- ٥١ - ان التراجمة والاشخاص الموجودين في خدمة السفارة الروسية
- وفناصلها يتمتعون بذات الامتيازات المخولة للرعايا الروسين
- ٥٢ - من حيث انه بموجب البند الحادي عشر من معاهدة
- كينارجي، يحق للدولة الروسية ان تسمى قناصل في كافة بلاد الدولة
- فالباب العالي يتعهد بتوجب هذا البند ان لا يبدي أقل معارضة في
- تعيين أولئك القناصل وتمتعهم بالحقوق والامتيازات الممنوحة لقناصل
- فرنسا وانكلترا
- ٥٣ - ان الباشوات والقضاة وباقي المأمورين في بلاد دولتنا العلية
- لا يلزمهم ان يمنحوا أية حجة كانت قناصل الروسية أو ماورهم
- من رفع الرايات
- ٥٤ - أن القناصل لاجل خفاة منازلهم لهم أن يعينوا قواصة من
- الاشخاص الذين يريدونهم وهؤلاء القواصة يكونون تحت حماية
- الروسية ولا يدفعون أقل ضريبة
- ٥٥ - أن القناصل الروسين ومن ينتمي اليهم لهم أن يصطنعوا النيزد
- في منازلهم أو يجلبوه من الخارج
- ٥٦ - متى تصدر بعض الغنص امصره نيزداً في بيوت القناصل أو

التراجمة أو غيرهم من الموظفين التابعين للبلاط الروسي أو متى تصدر لهم التليذ لموتهم الخصوصية فلا يؤخذ منهم أقل رسم عليه . وعلى الاغاوات والقواصه والمحافظين وسواهم من موظفي حكومتنا ان لا يطلبوا منهم أقل هدية

٥٧ - اذا شرع أحد في رفع دعوى ضد القناصل المشتغلين بالاشغال التجارية فلا يلزم توقيفهم ولا ختم محلاتهم وانما ترفع الدعوى عليهم امام الباب العالي . وكلما كان مخالفاً لمنطوق هذا البند يكون لاغياً لا يعمل به

٥٨ - ان القناصل والتجار الروسيين اذا قامت خصومة بينهم وبين قناصل وتجار دولة اخرى نصرانية كان الفصل فيها بمعرفة سفير الروسية لدى الباب العالي اذا قبل بذلك المتخاصمون هذا اذا لم يرغبوا ان تنظر دعواهم امام باشوات وقضاة وموظفي ومفتشى الجمارك الامر الذي لا يجبرون عليه

٥٩ - لا يجوز لاحد من رعايا الباب العالي ان يلزم القناصل الروسيين بالحضور شخصياً امام المجالس متى اناؤا تراجتهم عنهم وعند الضرورة فرعايا الباب العالي يمكنهم أن يستعلموا عن اللازم من التراجمة المبعوثين من قبل القناصل

٦٠ - انه لحماية المراكب الروسية من القرصان ولحماية القناصل والتجار الروسيين من كل اهانة يمكن أن تحصل لهم من مستخدمي المين

البحرية يتعهد الباب العالي بالانتباه الزائد بنوع ان الباشوات والولاة ورجال الحكومة في البلاد العثمانية يحمون القناصل والتجار الروسيين من كل ما يمكن ان يحصل لهم من اهانة أو خلافا

ومتى أثبت السفير أو القناصل الروسيون بواسطة الاستشهاد بان المراكب الواصلة الى المين والقلاع البحرية تابعة للروسية تعين حينئذ على مأموري حكومتنا بان يمنوا على قدر امكانهم القرصان من الاستيلاء على تلك المراكب وخصوصاً المراكب التي تكون بالقرب من القلاع . واذا أحدث القرصان بالرعايا الروسيين بعض الضرر في المحلات التابعة للدولة العلية حيث يوجد باشوات وولاة فعلى هؤلاء ان يعوضوا الضرر الذي حدث باهمالهم

٩١ - اذا التقى أحد الرعايا الروسيين بالقرصان سواء كانوا من الجزائر أو تونس أو طرابلس الغرب واخذوه أسيراً أو اسروا مركباً روسياً أو بضاعة روسية فالباب العالي في هذه الحالة يلتزم بماله من النفوذ على تلك القبائل ان يخلص كل روسي وقع في يدهم ويسترجع منهم المراكب والبضائع الروسية ويسلمها لاصحابها

٩٢ - اذا ارتكب القراصان أو اعداء الباب العالي ما يخل بالامن في حدود البلاد العثمانية فالقناصل والتجار الروسيون لا يلقفون لاجل ذلك لكن لما كان من الضرورة حفظاً للامن تمييز القرصان حتى يكونوا معروفين من كل انسان فالضباط والمأمورون العثمانيون عليهم عند ما يرون

مراكب القرصان أو أمم أخرى متوحشة تدخل في ميا البحر العثمانية ان يفتشوا جيداً تذكر المرور الحاضرة بها وان ياملوها طبق القوانين وذلك تحت شرط ان القناصل الروسيين يستعلمون بكل دقة عن سائر المراكب التي تدخل المين العثمانية رافعة للعلم الروسي ويحظروا عنها مأموري الباب العالي اما كتابته واما شفاهها

٦٣ - قرر في البلاد العثمانية بشأن التجار الروسيين انه اذا حصلت مشاجرة أو خصومة مع أحد التجار الروسيين ورفع أمره للقاضي فهذا لا يحق له اجراء التحقيق الا بحضور الترجمان الروسي وفي حالة اشتغال الترجمان بأمر آخر تؤخر الجلسة الى حين حضوره والرايا الروسيون ملزمون بان يصحبوا معهم الى المحكمة ترجمان قنصلهم بدون أقل تأخير ولا يكثرأوا من الاحتجاج بأمر غيابه . اما اذا كانت المشاجرة حاصلة بين رعايا روسيين فقط فسفراؤهم أو قناصلهم لدى الباب العالي ينظرون في دعواهم ويصدرون احكاماً منطبقه على العادات الروسية بدون أقل معارضة أو ممانعة

٦٤ - ان الدعاوي التي تتجاوز قيمتها الاربعة آلاف اسبر يلزم رؤيتها امام الديوان الهمايوني وليس امام مجلس سواه

٦٥ - اذا كان لاحد الرعايا العثمانيين سواء كان تاجراً أو غير تاجر كميالة على أحد الرعايا الروسيين ولم يشأ هذا أو وكيله أن يدفعها لا يجبر على ذلك الا بمسوغ قانوني وانما يجب ان يعمل عنها البروتستو اللازم

لحفظ الحقوق وعلى السفراء والقناصل الروسيين أن يستخدموا كامل سلطتهم توصلاً لاجبار المدينين من رعاياهم على دفع الكمبيالات الصحيحة

٦٦ - إذا اراد أحد التجار الروسيين أن يسافر من جهة إلى أخرى وضمن القنصل وفاء ديونه لا يمنع عن السفر تحت حجة أنه مدين . ثم إن الدعاوي التي تتجاوز قيمتها الأربعة آلاف اسبر يجب أن تنظر أمام المجلس السلطاني كما اشترط ذلك في البند ٦٤ من هذه المعاهدة

٦٧ - أن موظفي المداخيل وسائر مستخدمي الحكومة العثمانية لا يجوز لهم أن يدخلوا بالقوة الجبرية المحلات المسكونة من الروسيين وفي حالة الضرورة القصوى يجب إخطار السفير أو القنصل حتى يتوجه معهم لإتمام مأوريته ومن يخالف ذلك من رعايا الباب العالي يعاقب بكل صرامة

٦٨ - أن القضايا المحكوم فيها قضائياً بين الروسيين وسواهم لا يسوغ رفعها ثانية وإذا دعت الضرورة لفحصها ثانية لا يسمح لطرفي الخصوم الحضور أمام القضاء وفي هذه الحالة لا يرسل اليهما المحضرون لاختصاصهم بدون إخطار السفير الروسي بذلك وبدون انتظار الجواب من القنصل المضمن الإيضاح الكافي . ويعطى للقنصل الزمن الكافي لجمع الاستدلالات اللازمة . ثم قد تقرر أنه لا يحصل إعادة نظري قضية من القضايا لا تكون هذه إعادة الا أمام المجلس السلطاني وحيث

يسوغ للرعايا الروسين والمتمين الى الروسية ان يحضروا بأنفسهم امام القضاة أو يوكلون عنهم حسب القانون . واذا أراد أحد الرعايا العثمانيين أن يرفع قضية ضد الروسين لا يجب ذلك ما لم يكن بيده مستندات رسمية من جهة القضاء

٦٩ - اذا أفلس أحد التجار الروسين أو أحد المتمين لدولة الروسية فمدائنه يستوفون ديونهم من باقي أمواله ويقسمونها بينهم قسمة غرماء واذا لم يبرز المدانئون شهادة صريحة تدل على ان انفصل الروسي أو الترجمان أو أحد الروسين ضمن المفاس فلا يتخذ ضده أقل احتياط ولا يقبض عليه بحجة انه يجب عليه أن يضمن المفلس

٧٠ - واذا انقضت مصلحة التجارة لدى الروسين تعيين سماسة كما عين الفرنسيون لهم سماسة في البلاد العثمانية يصير تعيينهم بمعرفة التجار الروسين من الجنسية التي يرغبونها ويصرح لهؤلاء السامسة بأن يمارسوا مهنتهم بدون معارضة ولا اجحاف . والتجار الروسيون لهم أن يعينوا السامسة من الاجناس التي يرغبونها بما فيها اليهود . واذا رقت أو توفي أحد السامسة لا يطلب من ورثة المتوفي شيئاً بحجة انه رسم - أدك -

٧١ - ان ضريبة الخراج لا يلزم الروسون القاطنون في بلاد الدولة بدفعها سواء كانوا منزوجين أو غير متزوجين أو غير ذلك

٧٢ - في حال وقوع جناية قتل أو خلافها من الجرائم بين الرعايا

الروسين فسفيرهم أو قناصلهم يحكمون على جانبيها حسب شرائعهم بدون ان يتداخل احد رجال دولتنا بذلك

٧٣ - اذا وقعت حادثة قتل في المحلات التي يقطنها الروسيون ولم يتم أقل دليل على انهم ارتكبوها فلا يلزم اقلافهم ولا استنطاقهم ولا تعريمهم

٧٤ - اذا ارتكب أحد الروسيين أو المتمين للروسية جناية القتل أو جناية أخرى وعلمت بذلك الحكومة العثمانية فقضاة ورجال حكومة الباب العالي لا يحاكون الا بحضور القنصل أو مندوب من قبله. وتحقيقاً لاستيفاء العدالة حقها في هذه الحالة يجب وافر الانفاقات في تحقيق الوقائع منعاً للظلم

٧٥ - انه وان كان من المحقق بمعونة الله وقدرته ان دعائم المودة بين الدولتين المتعاقبتين غير قابلة للتزعزع بالرغم عما يمكن ان يشاع من ذوي الاغراض من وقت الى آخر الذي من شأنه اطلاق راحة التجار الا انه من الضرورة ان يدون في هذه المعاهدة التجارية بنداً من شأنه ان يصون مال التجار. وهو انه اذا لاسمح الله وتكدرت العلاقات بين الباب العالي والدولة الروسية تكديراً أفضى الى المدوان وقطع الصلات فرعايا الدولتين الذين يتجرون في البلادين يعطون الحرية المطلقة في مدة ستة شهور من تاريخ قطع العلاقات الودية لان يبيعوا بضائعهم وأمتعتهم ويعودوا الى بلادهم بدون أقل معارضة والدولتان تضمنان لهم ذلك

٧٦ - وتسهيلاً لرواج تجارة رعايا الدولتين يتعهد الباب العالي في اتخاذ الوسائل المؤدية الى سرعة نجاز أشغال البوسطة في أوقاتها وكذلك أشغال بواخر البوسطة الروسية الذاهبة والآتية من الحدود الروسية وكذلك الدولة الروسية تتعهد ذات التعهد

٧٧ - من حيث انه تقرر في البند الحادي عشر من معاهدة كاناراجي وفي البند السادس من المالحق التفسيري لها بأن التجارة الروسية لها ذات الامتيازات الممنوحة للامميتين الفرنسية والانكليزية. ومن حيث انه قد أضيف الى هذه المعاهدة جزء من المعاهدتين الفرنسية والانكليزية فيما يخص بالتجارة قفصلاً عن ذلك ان الدولتين المتعاقبتين تتعهدان بتحويل التجارة الروسية ذات الامتيازات المدونة في تلك المعاهدتين ولو لم تذكر في هذه فناء على ذلك الباب العالي يخول التجار الروسين جميع الامتيازات المدونة في المعاهدة مع فرنسا ومع فرنسا ويجر على رجال حكومته التعرض لذلك

٧٨ - على أمراء عمارتنا البحرية وقضاء مملكتنا ومديري جماركنا وسائر رجال حكومتنا الثمانية وعلى الرعايا الروسين من أي رتبة كانوا ان ينفذوا كافة ما حوته بنود هذه المعاهدة بالتدقيق واذا تظاهر أحد في عدم انفاذها يعتبر انه عاص ويعاقب بصرامة كلية عبرة لسواه

٧٩ - ان الدولتين المتعاقبتين تتعهدان بنفاذ هذه المعاهدة بكل أجزائها على الولاة والحكام والقضاة وأموري الجمارك وكافة مستخدمي

الدولة العثمانية أن يسيروا بمقتضاها دون اهمال بند من بنودها . واذا حصل اعتداء من رعايا الدولتين على بعضهما فتنصل الروسية يعاقبون رعاياهم بمقتضى هذه المعاهدة والباب العالي كذلك ويتعهد بان رعاياه يعاقبون بحضور السفير الروسي أو القناصل وذلك عقيب الفحص والتدقيق حسبما تقتضيه الحالة

٨٠ - تتمتع الدولة الروسية عدا ما تمهدت بهذه المعاهدة وذلك اظهاراً لمودتها للباب العالي بان تساعد رعاياه في كل وقت وفرصة في المواني الروسية وتسهل لهم سبل التجارة وان محاكمها تعاملهم بكل عدالة

٨١ - وأخيراً بما ان الدولة الروسية قد خولت بموجب هذه المعاهدة التجارية جميع الحقوق والامتيازات الممنوحة لرعايا الدول الاكثر تقريباً للباب العالي . وبما انها لا تطلب زيادة على ذلك والباب العالي تمهد لها به بموجب البند الحادي عشر من معاهدة كاناراجي والبند السادس من الملحق التفسيري لها فكذلك رعايا الباب العالي فيما يخص بتجاراتهم لا يطلبون الا المساواة ببقية الامم الاكثر تقريباً للروسية ومن ثم لا يدفعون الا ذات الرسوم التي يدفعها الفرنسيون والانكليز بمقتضى التعريفة المحددة في الروسية

ومعاهدة الصلح هذه يصير التصديق عليها من قبل جلالة القيصر

١٧٨٣ : المعاهدات التجارية المبرمة بين الباب العالي والدولة الروسية عام ١٧٨٣

وعظمة السلطان بالاحتفال اللازم ويصير العمل بمقتضاها في الاستانة
باقرب وقت وعلى الاكثر في بحر أربعة شهور من تاريخ التصديق عليها
وقد امضاها المتمدان من الدولتين بخطهما وأخذ كل منهما نسخة .
تحريراً في الاستانة العلية في ١٠ يونيو سنة ١٧٨٥ . وقد امضي
الاصل الروسي من ياكومودي بولاكاو

حصل التصديق على هذه في ٢١ ستمبر سنة ١٧٨٥



المعاهدة

﴿التجارية البحرية المبرمة فيما بين الباب العالي واليونان المضاة﴾

في كنيلد رجه في ٢٧ مايو سنة ١٨٥٥ الموافق ٢٤ رمضان سنة ١٢٧١

حيث انه ترى للدولة العثمانية ولحكومة اليونان لزوم عقد معاهدة تجارية بحرية فيما بينهما تتمكن بها صلاة الدولتين الودية قبلت الحضرة السلطانية الفخيمة وحضرة ملك اليونان في المخابرة بشأن المعاهدة المذكورة وتقريرها بما يوافق صلاتهما ويؤول لمصلحتيهما المتبادلة . ولكي تحصل المداولة في مواد المعاهدة وربطها عينت جلاتاهما المرخصين من قبلهما {وهنا بيان أسماء المرخصين المنوه عنهم} وبعد ان تبادل المرخصون المذكورون الاوامر الصادرة لهم من حكومتهم بذلك ووجدت شرائطها القانونية مستوفاة رتبوا وقرروا بالاتحاد بينهم هذه المعاهدة المؤلفة من البنود الآتية

١ - لرعايا الحضرة السلطانية الفخيمة ولرعايا حكومة اليونان في بلاد كلتا الملكتين ان يتعاطوا التجارة براً وبحراً بتمام الحرية والامن فلهم الحق بالسفر والاقامة واستئجار البيوت والمخازن لتعاطي تجارتهم

في سائر بلاد المملكتين كما هو مسموح لرعايا باقي الدول الاكثر تفضيلاً
الاتجار فيها ولا يجوز لاحد ان يبدي بحقهم عملاً تكديرياً في اجراء
شؤون تجارتهم ويجب ان يعاملوا في كلتا المملكتين بسائر مواجب الضيافة
٢ - يعني رعايا كل دولة في بلاد الاخرى من القرعة والعسكرية على
اختلاف أنواعها ومن خدمها برّاً وبحراً ولا يخضعون لاي ضريبة شخصية
مهما كانت وايا كان نوعها

٣ - ان التذاكر وأوراق السفر والجوازات اللازمة لليونانيين
المسافرين في تركيا تعطى لهم الحكومة المحلية ويكون ذلك من اختصاصها
بدون تأخير أو اقامة المصاعب في هذا السيل . وكذا الرعايا العثمانيون
الذين يسافرون في بلاد اليونان فيعطون مثل هذه التذاكر من لدن
الحكومة اليونانية بدون تأخير ولا مصاعب البتة

٤ - لسفن كلتا الدولتين المتعاقدين التجارية ان تتماطلى الاسفار تحت
لوائها الخصوصية في المياه والبحور الواقعة في مملكتيهما سواء كانت
موسوقة أو في حالة الصابورة ولها حرية الدخول في جون ومرافئ
ومراسي كليهما وانزال جميع موسوقها أو بعضه واعادة تصدير
ما لا يباع منه وليس عليها ان تدفع على البضائع المذكورة غير الرسوم
المعتاد تحصيلها من سفن الدول الاكثر تفضيلاً . ولها كذلك ان
تأخذ من البلاد ما تريده من البضائع وتصدره ولا تكره بوجه
من الوجوه على انزال جميع بضائنها أو بعضها رغماً عن رضائها ولا على

ان تسلمها لشركة أولطاشة أولشخص أيا كان بأسعار لا ترضى بها ولا على ان يتباع بضائع لا توافقها . ولا يبدي بحقها ممانعة أية كانت ولا تؤجر في حالة من الاحوال وبأي سبب كان بالرغم عنها . وعلى أي الحالات عليها ان تراعي القواعد الجارية في الملكتين بحق سفن باقي الدول الاكثر تفضيلا

٥ - ان السفن اليونانية اذا وجدت في المرافئ العثمانية وكذلك السفن العثمانية اذا وجدت في مرافئ يونانية لا يجري مأمورو الجمارك والقورنقينة والمرافئ تفتيشها لاني حال دخولها ولا اثناء اقامتها ولا حال خروجها الا للاسباب وعلى الصورة الجارية في تفتيش سفن باقي الدول الاكثر تفضيلا ولا تدفع السفن المذكورة على وسقها رسوما كرسوم الجمرک والمينا والقورنقينة وغيرها تزيد على ما تدفعه سفن باقي الدول الاكثر تفضيلا في كلتا الملكتين أو تختلف عنها

٦ - ان الذي تقرر في البند الخامس بشأن التفتيش يكون مرعي الاجراء أيضاً في حالة مرورها موسوقة من البحر الابيض الى البحر الاسود والعكس بالعكس والى مضيق الطونة وخليج القسطنطينية ومن ثم تكون حرة في أسفارها هذه وتعامل بنفس معاملة سفن باقي الدول الاكثر تفضيلا

٧ - اذا غرقت سفينة يونانية أو عثمانية في مرافئ كلتا الدولتين المتعاقبتين أو على سواحلها يعطى لها حيثما أمكن من المساعدة

والإغاثة لوقاية الناس والامتعة وإذا خلص شيء من أمتعتها فيسلم
للفصلات الأقرب الى مكان الحادثة وذلك بعد ان تؤدي عليها المصاريف
النافذة على تخليصها ولا يؤخذ عليها رسم إلا كان الا اذا بيعت برسم
الاستهلاك في البلد

٨ - تبادل سفن كلتا الدولتين الحربية السلام البحري اظهاراً للولاء
في الظروف والاصول وعلى الصورة المتبعة عموماً في أوقات السلم بين
سفن الدول الأوروبية الحربية. وإذا قابلت سفن إحدى الدولتين المتعاقبتين
سفناً تجارية تابعة للدولة الأخرى وجب ان تدعها في مسيرها بتمام الحرية
وان تساعدوا عند الحاجة

٩ - لا يبدي عمل تكديري إلا كان بحق الرعايا العثمانيين في البلاد
اليونانية ولا بحق الرعايا اليونانيين في الممالك العثمانية في إدارة أعمالهم
التجارية ولهم ان يستخدموا في أعمالهم هذه من أرادوا من السماسرة
على اختلاف تبعهم

١٠ - من المتفق عليه فيما بين الدولتين المتعاقبتين ان تجارة الشواطئ
المؤلفة من الحاصلات المحلية والاجنية اذا أرسلت من مرفأ الى آخر
من مرافئها يسوغ نقلها بتمام الحرية على سفن كلتا الدولتين على شرط
ان يخضع أصحابها لنفس الواجبات ويؤدوا ذات الرسوم الخاضعة اليها
سفن الدولتين وغيرهما من الدول الأكثر تفضيلاً

١١ - لتجار إحدى الدولتين ومن ناب عنهم ان يتاعوا في بلاد

الآخري كل صنف من الحاصلات الزراعية والصناعية الداخلية قصد بيعها ثانية في نفس البلاد واستهلاكها فيها ولا يؤدون حال شرائها وبيعها رسوماً تختلف عن الرسم المعتاد تحصيله في مثل هذه الظروف من رعايا الدول الأكثر تفضيلاً ممن يتعاطون التجارة الداخلية ولا تريد على ذلك ١٢ - لرعايا كلتا الدولتين حرية الشراء والاتجار في كافة أنحاء بلادها بالبضائع الواردة من البلاد الأجنبية فلا يخضعون لرسوم تختلف أو تزيد على الرسوم الجاري تحصيلها في مثل هاته الأحوال من رعايا باقي الدول إلا أكثر تفضيلاً

١٣ - يتمتع رعايا المملكة العثمانية ورعايا حكومة اليونان في بلاد كليهما في كافة الحقوق المتعلقة بشراء الحاصلات الزراعية والصناعية ونقلها وبيعها نهائياً قصد تصديرها بنفس الحقوق والمعاملات المخولة للدول الأكثر تفضيلاً

١٤ - ويتمتعون أيضاً بنفس الحقوق والمعاملات المخولة للدول الآخري ولا يدفعون من الرسوم إلا ما كان يؤديه رعايا باقي الدول الأكثر تفضيلاً فيما كان متعلقاً بالبضائع الواردة إلى إحدى واني المماكتين من حاصلات بلادهما الزراعية والصناعية وبقبولها وبتفجيرها بالبضائع أياً كان نوعها وأياً كانت البلاد الصادرة منها متى كانت تلك البضائع تخص رعايا أحدهما وجلبت براً أو بحراً من غير بلادها لأجل بيعها في الداخلية أو لأجل نقلها إلى بلاد أخرى

١٥ - حصل الاتفاق بين الدولتين المتعاقبتين فضلاً على ما ذكر ان تعين كل واحدة منهما مندوبين خصوصيين ليرتبوا في أقرب ما يمكن من الوقت على الاساسات الموضوعة اعلاه تعريفات عمومية عن كل البضائع التي يجلبها الرعايا اليونانيون أو يصدرونها كما هو جار بين الباب العالي والدول الأوروبية وريثاً يتم تنظيم التعريفات المذكورة تحصل الرسوم على البضائع التي يجلبها اليونانيون ويصدرونها بواقع قيمتها وباعتبار ما هو مقرر من الرسوم مع رعايا باقي الدول الاكثر تفضيلاً واذا نشأ خلاف على تعيين قيمة البضائع بين الجمارك والتجار يأخذ الجمرك الرسوم عيناً

١٦ - واذا ارتكب رعايا احدى الدولتين فعل التهريب على اختلاف حالاته في بلاد الاخرى يتبع حيثنذ بحق مرتكبي التهريب أنواع الجزاء المعينة في القوانين والنظامات الجاري العمل بموجبها حالاً أو يجري استقبالا في بلاد المملكة التي حدث فيها التهريب

١٧ - ليس للرعايا اليونانيين كما انه ليس لسواهم من رعايا باقي الدول المتعاقبة مع الباب العالي أن يشتركوا مع الطوائف المؤسسة بطريقة قانونية في تركيا ولا ان يتعاطوا البضائع المحفوظة لهذه الطوائف بنوع خاص بهم ولكن اذا كان بعض اليونانيين مشتركاً بقوة عادة قديمة في مثل هذه الطوائف لا تزول تبعهم ولكنهم يلزمون باتمام الشروط الخاضع اليها رعايا الباب العالي المشتركون في الطوائف المنوه عنها أي انهم يؤدون ما على حرقهم من الرسوم والضرائب المفروضة

عليها . ويحاطون ويقاصون بدون أن يتداخل الوكلاء السياسيون وقناصل دولتهم فيما اذا اقتربوا مخالفة لتمهدهاتهم المفروضة عليهم بنوع خصوصي كشرط تعاطيهم الحرف والصنائع في تلك الطوائف وبالنهاية فانهم ملزمون بالرضوخ لكافة النظمات المسنونة على اعمال الطائفة التي هم منها ولقواعد الضبط المتبعة في البلد المقيمين فيه المتعلقة بطائفتهم وعلى كل حال لا يسوغ ان يتقلد يوناني رئاسة مثل هذه الطوائف

١٨ - واذا انتشبت الحرب بين احدى الدولتين المتعاقدين ودولة أخرى فلرعايا ثانيتهما مداومة تجارتهم وملاحتهم في بلاد العدو لافي البلاد والمرافي الموجودة في حالة الحصار براً أو بحراً ولكن لا يسمح لهم على أي الاحوال في الاتجار بأصناف منسوبة للتهربات الحربية أو بأدوات أية كانت مصنوعة لاستعمالها في المحاربة

١٩ - حصل الاتفاق على ان لا تمكن سفن العدو من أخذ رجال أو أسلحة من مرافي احدى الدولتين المتعاقدين وأساكلها

٢٠ - ان لكلتا الدولتين المتعاقدين حقاً في ان تعين في بلاد الاخرى سفراء ووكلاء سياسيين وقناصل جنرالية حسب اللزوم للقيام بشؤون حكومتيهما والقناصل الجنرالية والقناصل والفيس قناصل المعينون من قبل الملكتين المشار اليهما لا يتمكنون من القيام بوظائفهم الا بعد مصادقة ملك البلاد التي يعينون فيها ويلزم ان يعطوا البرأت اللازمة وقد اتفقت الملكتان المتعاقدتان على ان لاتعين

احداهما قناصل جنراية وقناصل وفيس قناصل من رعايا الدولة الاخرى
٢١ - مسموح للقناصل الجنراية وللقناصل والفيس قناصل
ووكلاء القناصل ان يطلبوا مساعدة الحكومة المحلية لاجراء التفتيش
على الهاربين من رجال سفن دولهم وتجارها وتوقيفهم وسجنهم فيقدمون
طلبهم كتابة للادارات المختصة بذلك وفيه يطلبون تسليمهم الهاربين
المذكورين بعد ثبوت حقيقة شخصيتهم ويرجع في حالة الشك
الى دفاتر السفن ودقتر أسماء ملاحيا الدالة على كون هؤلاء الرجال
هم القارون ومتى ثبت ذلك لا يرفض تسليمهم ومتى التي القبض على
الفارين المذكورين يكونون رهيني أو امر قناصلهم ويجوز ايداعهم في
السجون العمومية بناء على التماس من طلب سجنهم من القناصل الى ان
يردوا الى السفن التي هم من رجالها أو يرسلوا الى بلادهم على سفينة
أخرى من سفنها أو على غيرها من السفن أية كانت ولكن اذا مضت
مدة أربعة أشهر من يوم توقيفهم على الصورة المشروحة ولم
يرجعهم القنصل الى بلادهم يطلق سراحهم حيثن ولا يبقى محل لاي قافهم
من أجل السبب عنه . غير انه اذا كان الهارب مرتكباً جناية أو
جنحة يؤجل تسليمه في مثل هذه الحالة الى ان تصدر المحكمة المشتغلة
برؤية دعواه حكما ويجري تنفيذه

٢٢ - ليس اسفراء كلتا الدولتين المتعاقدين او وكلاهما السياسيين
او قناصلهما الجنراية او قناصلهما او فيس قناصلهما ان يسمحوا في حال

من الاحوال برأيه وتذاكر {بأنطه} دولتيهما لسفينة ليست من سفنهما حقيقة ولا ان تمنح حمايتهما . وتعتبر عثمانية أو يونانية السفن التي تتعاطى الملاحة وهي مملوكة لكلا الدولتين المتعاقدين على صورة موافقة للنظامات الجاري العمل بموجبها في ممالك كليهما

٢٣ - لا يسوغ أبداً لسفراء كلتا الدولتين وقناصلهما الجنرالية وقناصلهما وفيس قناصلهما ووكلاء قناصلهما ان يزرعوا جهرًا أو سرًا أحدًا من رعاياهما من الساطة التابع اليها حقيقة أو ان يحموه باعطائه بسابورت أو بأنطه ما

٢٤ - يتمتع سفراء الدولتين المشار اليهما وقناصلهما الجنرالية وقناصلهما وفيس قناصلهما ووكلاء قناصلهما في بلاد كليهما بنفس الاكرام واللياقة والامتيازات والحماية المتمتع بها قناصل باقي الدول الاكثر تفضيلاً ولهم نفس الحق في ملاحظة رعاياهم ولرعاياهم حرية الالتجاء لقضاء قنصلياتهم فيما يقع من الدعاوي وأنواع الخلاف بين بعضهم البعض في المواد المدنية والتجارية . أما أوجه الخلاف التي تنشأ في تركيا في مادة مدنية أو تجارية بين رعايا الدولتين المتعاقدين أو بين الرعايا اليونانيين أو سواهم من الرعايا الاجانب وبالعكس وكذا أنواع الخلاف والدعاوي التي تحدث في البلاد اليونانية في المواد المدنية والتجارية بين رعايا المملكتين المشار اليهما أو بين الرعايا العثمانيين وخلافهم من الرعايا الاجانب فتتظر ويحكم بها في كلتا الدولتين بناء على

المبادئ والقوانين والنظامات الجارية في بلادهما بحق رعايا سائر الدول الاكثر تفضيلاً ومن المنفق عليه أيضاً انه اذا ارتكب رعايا احدى الدولتين في بلاد الاخرى جناية أو جنحة أو شيئاً من الافعال المستوجبة الجزاء فالتحقيقات ورؤية الدعوى والمحاكمة والمعاينة تجري جميعها وفقاً للمبادئ والقوانين والنظامات الجاري أو التي سيجري العمل بمقتضاها في بلاد كلتا الدولتين بحق رعايا باقي الدول الاكثر تفضيلاً

٢٥ - ان الجنح والجنايات وباقي الافعال المستوجبة الجزاء اذا حدثت في سفن تجارية تابعة لاحدى الدولتين المتعاقبتين أو للاخرى حال وجود تلك السفن في مراسي الاخرى ومرافئها وكان مرتكبها أو مرتكبوها من رجال سفينة قاموا على رجل أو على رجال من السفينة نفسها أو على رجال غيرها من السفن الحاملة نفس رايتها أو على رجال من المسافرين الركاب التابعين للدولة ذاتها فهذه الامور جميعها يجري تحقيقها ويحكم فيها بمعرفة القنصل أو سواء من ادارات احدى الدولتين التابعة اليها السفينة لان هذه القضايا من اختصاصها وحدها دون سواها فتحكم بها بناء على قوانينها الجارية في بلادها وهكذا يجري دائماً في أوجه الجرائم على اختلاف أنواعها التي تنشأ بين الاشخاص المذكورين

٢٦ - اذا توفي عثماني في بلاد اليونان أو يوناني في الممالك العثمانية فتستلم قنصلاتو احدى الدولتين التابع اليها المتوفي التركة لا يصلها الى ورثائه . واذا لم يوجد قنصل في البلد الذي حدثت فيه الوفاة يلتزم حيث

قاضي البلد الذي من اختصاصه مثل هذه القضايا ان يرسل قائمة جرد عن التركة ومجموع الحاصل منها الى القنصلاتو القريبة اليه وليس ان يطلب رسماً ايا كان بسبب ذلك

٢٧ - وتقرر فيما بين الدولتين المتعاقدين باتحادهما المتبادل ان كل ماسمحتا أو مستمحتان به لتجار سواهما من الدول وملاحتها وحاصلاتها يكون مسموحاً به أيضاً لتجارهما وملاحتهما وحاصلات ممالكهما على انهما قررتا انه فيما اذا سمحت احدهما ببعض الامتيازات لحاصلات دولة سواهما كي تكفل لنفسها فوائد خصوصية لقاء ماسمحت به يحق لثانتهما ان تشبث ميكذ بمثل الامتيازات المذكورة

٢٨ - اتفقت الدولتان المتعاقدتان على ان لا تقبل في مرافئهما وجوئهما ومراسيئهما أحداً من قرصان البحر وان تستعلا كلتا في قوانينهما من القسوة بحق من عرف انه من القرصان أو ثبت عليه انه مشترك معهم أو يرأسهم ، وكل ما أخذه القرصان من البضائع المختصة برعايا الدولتين المشار اليهما أو كلها أحضروه منها الى مرافئ احدهما يرد لاصحابهم أو لو كلاً منهم المرخصين بهد اثبات صحة ملكيتهم البضائع المذكورة وكذا ترد نفس هذه البضائع حتى لو بيعت وخرجت من أيدي القرصان المحكي عنهم

يصادق على هذه المعاهدة وبالتبادل في الاسنانة في بحر ستة أسابيع أو في أقرب من ذلك الوقت ان أمكن . وحرر الخ

المعاهدة

﴿ معاهدة الصلح النهائية بين تركيا واليونان ﴾

المبرمة في ٤ ديسمبر عام ١٩١٧ بين المفوضين العثمانيين والمندوبين اليونانيين الموقع عليها من جلالة مولانا السلطان عبد الحميد خان وحضرة ملك اليونان ومندوبيهما في الاستانة

البند الاول - هذا البند منطبق تمام الانطباق على البند الاول من المهددة الاساسية التي وضعها السفراء وفيه تفصيل الحدود التي تقام كما هو مذكور في تلك المهددة

البند الثاني - تدفع الحكومة اليونانية للدولة العلية أربعة ملايين جنيهات عثمانية غرامة حرية طبقاً للشروط المضروبة في البند الثاني من المهددة الاساسية

البند الثالث - يتم الجلاء عن تساليا طبقاً للشروط المذكورة في البند الرابع من المهددة الاساسية أما وقت الجلاء فيكون بدؤه بعدمضي شهر من اقرار الدول على ان تكون الشروط المنسدرجة في الفقرتين الاخيرتين من البند الثاني من المعاهدة الاساسية قد تمت وحيث تكون لجنة المراقبة على مالية اليونان قد أعلنت القرض لدفع الغرامة الحرية طبقاً لما هو مذكور في المهددة الاساسية من الوفاق المالي

أما كيفية الجلاء وتسليم الحكومة اليونانية الأماكن التي يجلى عنها
العثمانيون فينتق عليها مندوبو الدولتين المتعاقدين بمعاوضة مندوبي
الدول المعطى

٤ - بعد التوقيع على هذه المعاهدة من الدولتين المتعاقدين تبادل
مباشرة إطلاق سراح الأسرى

٥ - كل الدين تداخلوا في الحوادث التي جرت أثناء الحرب أو
بعدها تمنحهم كلتا الدولتين المتعاقدين عفواً شاملاً تاماً

٦ - يسوغ لكل واحد من رعايا إحدى الدولتين أن يسكن بلاد
الدولة الأخرى ويطوفها بكل حرية إذا لم يكن في حالته ما يخالف
النظام ولكل دولة من الدولتين المتعاهدتين الحق بأن تمنع أحد رعايا
الدولة الأخرى عن دخول أملاكها إذا كان محكوماً عليه بحكم جنائي
أو إذا كان صادراً عليه حكم الإبعاد أسواق صادرة منه ضد الحقوق
العمومية ويعلم في هذه الحالة معتمد دولته

٧ - يحق للمسلمين من ساكني تساليا أو من أهالي تلك البلاد أن
يهاجروا ويستوطنوا البلاد العثمانية بدون معارضة طبقاً للبند الثالث عشر
من الوفاق المبرم في ٢٤ مايو عام ١٨٨١ سواء كانوا قد تنجسوا بالجنسية
اليونانية أو لا إلا أنه يشترط على المسلمين الذين تنجسوا بالجنسية اليونانية
ويرغبون في التجنس بالجنسية العثمانية أن يملئوا حكومة اليونان عن
عزمهم قبل مضي ثلاث سنوات يتدي تاريخها من يوم تبادل التوقيع على

هذه المعاهدة ويكون لهؤلاء المهاجرين الحق بدون معارضة ولا ممانعة طبقاً للوافق المذكور بأن يتمتعوا بأملاكهم الثابتة في بلاد اليونان وبأن يتولوا ادارتها

وهذا الحق الممنوح للمسلمين سكان تساليا يمنح لليونان سكان البلاد التي أعيدت للدولة العثمانية من تساليا بعد اقامة الحدود الجديدة وكذلك للذين يكونون من أهالي تلك البلاد

ولسكان البلاد المحاذية للدولة العثمانية ولاهاليها ولوكلاء الادارات الكبيرة والعمومية فيها ان يجتازوا الحدود بكل حرية اذا كانوا أصحاب أملاك في تساليا ليذهبوا الى أملاكهم ويحرسوها كما كانوا يفعلون سابقاً ولا يحق للحكومة المحلية منهم وهذا الحق يمنح لاهالي تساليا وسكانها ولوكلاء الادارات والشركات فيها اذا كانوا أصحاب أملاك في البلاد المحاذية للدولة العثمانية

٨ - تنفيذاً للبند الرابع من معاهدة الصلح الاساسية تدفع الحكومة اليونانية للدولة العثمانية مبلغ مائة ألف جنيه عثمانية تعويضاً على الافراد الذين ألحقت بهم الجنود اليونانية الخسائر

وهذا المبلغ يدفع حين دفع الغرامة الحربية

٩ - تعقد وقات خصوصية بين الدولة العثمانية واليونان بدون أن تمس الامتيازات والاعفاءات الممنوحة لهؤلاء أسوة برعايا الدول الاخرى وتكون الغاية منها ملافاة سوء استعمال الامتيازات القنصلية ومنع

العوارض التي تفرق المحاكم وأثبت طرق تنفيذ الاحكام الصادرة وصيانة حقوق الرعايا العثمانيين والاجانب فيما يحدث بينهم وبين الرعايا اليونان من الاختلافات منها مسائل النفوس

وحتى عقد الوفاق المشار اليه في الفقرة الخامسة من البند الثاني من معاهدة الصلح الاساسية وتنفيذه يستمر القناصل العثمانيون في بلاد اليونان والقناصل اليونان في تركيا على السير في الامور الادارية طبقاً للاصول التي كانت مصرية قبل الحرب

أما الامور القضائية بين العثمانيين واليونان فالذي كان منها موضوع النظر قبل اشهار الحرب تستمر رؤيته في تركيا كما كان قبل الحرب والذي حدث بعد اشهار الحرب تتمشى المعاملة فيه طبقاً للنظام الاوروبي وتكون هذه المعاملة حسب اصول الوفاق المبرم بين تركيا والصرب بتاريخ ٢٦ فبراير الموافق ٩ مارس على الحساب الشرقي عام ١٨٩٦

٩٠ - لا يتقض شيء من الوفاق المبرم في ٢٤ مايو عام ١٨٨١ بشأن اعطاء تساليا لليونان الا ما عدل في هذه المدة ويحفظ الباب العالي لنفسه الحق بمرض اقتراحاته لتسوية المسائل المتفرعة عن ذلك الوفاق على الدول الموقعة عليه والتي يجب على اليونان قبول ما تقرره

٩١ - اتفقت الدولتان المتعاقدتان على أن يبرم في خلال ثلاثة شهور بعد التوقيع على هذه المدة الاتفاقات الآتية

{ أولاً } وفاق بشأن الجنسية المخلف عليها يكون أساسه المشروع

الذي تخارت به الدولتان عام ١٨٧٦
 {ثانياً} وفاق قنصلي تمشي أحكامه على الشروط المدرجة في المقرة
 الاولى من البند ٩ {البند ٣ من المدة الاساسية}
 {ثالثاً} وفاق متبادل التنفيذ بين الدولتين بشأن تسليم المجرمين الذي
 يخالفون النظام العام
 {رابعاً} وفاق بشأن قطع دابر المصوصية على الحدود المشتركة بين
 الدولتين وتحفظ كل من الدولتين لنفسها حق ابرام معاهدة تجارية
 بحرية . وقبل ابرام هذه المعاهدة أعيدت الصلات التجارية والبحرية
 على وجه التبادل

١٢ - ان الملائق البريدية التي كانت منقطعة بين الدولة اليونانية
 والسلطنة العثمانية منذ بضع سنوات تماد طبقاً للوفقات العمومية بشأن
 البريد حتى تبرم ادارات البريد في الملكتين وفاقاً خصوصياً بهذا الشأن
 وقبل ابرام هذا الوفاق يمكن لكلتا الادارتين ان تتبادل مباشرة
 مع الاماكن التي تعينها الطرود والعلب المحتومة المرسله براً أو بحراً الى
 بلاد احدى الدولتين أو المنقولة فيها الى بلاد دولة أخرى

١٣ - يجب على الادارات التلغرافية في بلاد كلتا الدولتين اتخاذ
 الوسائل اللازمة لاعادة التواصل بين أسلاكهما وخدمة المواصلات
 جيداً حتى تصبح الرسائل التلغرافية سهلة التبادل سريعة الوصول

١٤ - في حفظ الملائق الودية بين الحكومتين المتجاورتين

تتمهد كل واحدة منهما بالألا تقساح في بلادها في تدبير أمور تكدر صفاء النظام في بلاد الدولة الاخرى

١٥ - اذا حدث خلاف أثناء التداول بين الحكومتين فلكل واحدة منهما عرض ققط الخلاف على سفراء الدول في الاستانة واقامتهم حكما وما يرثيه السفراء يجب على كل من حكومتي تركيا واليونان القبول به ويصح تحكيم السفراء كلهم أو بمضمون دون البعض كما يصح انتدابهم للتحكيم مباشرة أو بواسطة مندوبين خصوصيين واذا انقسمت اراء المحكمين الى قسمين متساويين يصح تحكيم ثالث لنوال الاغلبية

١٦ - يوقع على هذه الماهدة النهائية بشأن الصلح حضرة ملك اليونان وجلالة السلطان في مدة ١٥ يوما اعتبارا من يوم تاريخها ان أمكن ذلك وبناء على ما تقدم وقع عليها مندوبو كلتا الدولتين بامضاءاتهم وأختامهم كتبت من نسختين في الاستانة في ٢٢ نوفمبر على الحساب القربي و٤ ديسمبر على الحساب الشرقي عام ١٨٩٧

توفيق

موروكرداتو

حسن فهمي

ستفانوس

البروتوكول

{ ١ }

بناء على طلب حضرة المندوبين السياسيين من قبل الحكومة اليونانية معرفة المبادئ الأساسية التي تبني عليها مطالب حكومة جلالة السلطان فيما يختص بالوفقات المشار إليها في البند ٣ من المعاهدة الأساسية رضى حضرة المندوبين العثمانيين أن يدينوا لهم منذ الآن على صفات تعليمات وبدون قبول أي جدال كان قبل التوقيع على معاهدة الصلح الامور الأساسية لتلك الوفقات كما تقرر في ذهن الدولة العثمانية وهي . تحديد الاشياء التي تعفى من الرسوم الجمركية اذا وردت للقناصل . ضمان تنفيذ الاحكام التي تصدرها المحاكم ضد المتناصل اليونان في المسائل المدنية والتجارية . تحديد منزل الرعايا اليونان وبيان الشروط الواجب اتباعها عند تفتيش المنزل وبالاخص عند مالا يحضر الترجمان بناء على طلب الحكومة العثمانية . بيان الشروط الواجب اتباعها اذا لم يحضر مندوبو القنصلات جلسات المحاكم ذات الاختصاص في القضايا المختلطة . معرفة صلاحية محكمة التمييز العثمانية بنظامها الحالي . عرفان اختصاص وصلاحية المحاكم

العثمانية في مسائل تفليس الرعايا اليونان وكذلك في المسائل الجنائية سواء كان بينهم فقط أو بينهم وبين الاجانب. ترتيب ومعايير الكتابات القضائية المرسلة للرعايا اليونان واتخاذ الوسائل الضامنة لتنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم العثمانية في القضايا المختلطة بواسطة الحكومة العثمانية

وبعد اطلاع مندوبي اليونان على هذه المطالب صرحوا بانهم يحترسوا من التصريح بشيء تمام الاحتراس سواء كان عن الفحوى الذي تبدي فيه المخبرات والمداولات بعد التوقيع على عهدة الصلح النهائي مباشرة وسواء كان عن أمر الالتجاء الى تحكيم سفراء الدول في الاستانة اذا أعضل الخلاف كما هو مذكور في البند التاسع من عهدة الصلح الاساسية

كتب في الاستانة ٧ - ٩٩ نوفمبر سنة ١٨٩٧

مورو كراتو

ستفانوس

توفيق

حسن فهمي



{٢}

يجب إبرام المعاهدة البحرية والتجارية المشار إليها في البند ١١ من معاهدة الصلح النهائي {البند الثالث من المعاهدة الأساسية} في خلال سنتين بدوهما يوم تبادل التوقيع على معاهدة الصلح وفي خلال هاتين السنتين يستمر التعامل بين الدولتين في التعريفات الجمركية وفي سفر السفن على السواحل وفي استخراج الاسفنج كما كان قبل الحرب على وجه التبادل

وإذا لم تبرم المعاهدة المحكي منها في خلال السنتين المضروبتين أجلاً ولم يوقع عليها يكون لكل فريق الحق بالسير على ما هو مذكور في البند الحادي عشر من معاهدة الصلح النهائي {البند السابع من المعاهدة الأساسية} وتم الاتفاق أيضاً على أن المعاهدة البحرية والتجارية إذا أبرمت ووقع عليها في خلال السنتين ولكن لأسباباً خارجية لا تعلق لها بإرادة كلتا الدولتين حالت دون تنفيذها فيستمر العمل طبقاً للعوائد التي كانت مرعية قبل الحرب على وجه التبادل حتى تنفذ المعاهدة الجديدة

كتب في الاستانة ٢٢ نوفمبر - ٤ ديسمبر عام ٩٧

موروكرداتو

توفيق

ستفانوس

حسن فهمي

بلجيكا

المعاهدة

المبرمة فيما بين حكومة بلجيكا والباب العالي العثماني عام ١٨٣٩

١ - تستتب المحبة من الآن فصاعدا بين رعايا جلالة ملك بلجيكا وممالكه وبين ممالك الباب العالي العثماني ورعاياه

٢ - وعلى ذلك صار في امكان رعايا كلتا الدولتين المتعاقدين التردد بامن على أملاكهم الخاصة بهم ومعاونة تجارتهم بحراً وبراً واستشجار بيوت وحواريه ويستمتعون دائماً بأنواع الرعاية التامة . واذا انقشبت الحرب حتى بين احدي الدولتين المتعاقدين وغيرها من الدول فتسقى الصداقة الكائنة بين هاتين الدولتين اما اذا حافظت دولة بلجيكا على الحيادة باحترامها الراية العثمانية ورعاياها بدون ان تبدي بحقهم تكديراً ما وذلك بان تمكنهم من مداومة أعمالهم التجارية وبمثل ذلك تعامل الدولة العثمانية دولة بلجيكا فتحترم رايتها ورعاياها وما يمتلكون

٣ - ان التجار ورعايا الباب العالي من المسلمين والذين يتوجهون الى بلجيكا يعاملون حال وصولهم اليها ومدة اقامتهم فيها بنفس الرعاية

المنوحة لرعايا الدول الاكثر تفضيلا ويتمتعون بذات الامتيازات
المتنع بها سواهم وكذلك التجار وغيرهم من رعايا دولة بلجيكا الذين
يتوجهون الى بحور الدولة العثمانية ومياها ومصرافها وممالكها لا يكبدون
البته ويؤدون نفس الرسوم والضرائب التي تؤديها فيها رعايا سائر الدول
المتحابة الاكثر تفضيلا وكلتا الدولتين المتعاقدين مكلفة بأن تعطي رعاياها
تذاكر السفر المعبر عنها بلفظ إسابورت

٤ - من اراد من رعايا دولة بلجيكا زيارة مدينة القدس الشريف
وغيرها من الممالك العثمانية تمعباً او حجاباً بالاسفار فلا يمنع ولاجل هذه
الغاية يمكنه الحصول على امر شاهاني كي لا يصادفه مانع ما اثناء الطريق
فيجد الحماية والمساعدة اللازمين

٥ - حيث كانت ووجدت رعايا دولة بلجيكا في الممالك العثمانية عموماً
لا يكبدون لاي سبب كان في اعمالهم بل يقتضي معاملتهم بنفس العادات
المألوفة الجارية بحق تجار الدول الاخرى المتحابة ولهم ان يستخدموا
في اشغالهم التجارية من ارادوا من السامرة أية كانت تابيتهم وايا
كان مذهبهم

٦ - للباب العالي ان ينصب قناصل { شاهبندرية } وفيس قناصل
في سائر ممالك دولة بلجيكا ومصرافها وحيث حلوا يلاقون مساعدة
ورعاية ويتمتعون بما يليق بحالتهم من الاعتبار الكلي . ولدولة بلجيكا أيضاً
ان تعين قناصل وفيس قناصل بلجيكيين مولداً أو من الاجانب في سائر

الممالك العثمانية حيثما تستدعيه صوالحها فتسلمهم فرمانات وبرآآت وعندئذ يسمح لهم بالحماية والمساعدة والاعتبار اللائق بهم

٧ - لا يسوغ لاحد ان يستعبد بلجيكياً وكذلك لا يستعبد البلجيكيون عثمانياً أو مسلماً أيما كان في الممالك البلجيكية وأموال رعايا بلجيكا المتوفين في الممالك العثمانية كأموال الرعايا العثمانيين المتوفين في الممالك البلجيكية تسلم لكل من وزراء ووكلاء وقناصل وفيس قناصل كلتي الدولتين المتعاقدين بحسب اختصاصهم ليمطوها الى ورثة المتوفين بالطريقة التي يرونها أسرع وأمن

٨ - واذا نشأ نزاع أو حدث دعوى فيما بين رعايا الباب العالي ورعايا جلالة ملك بلجيكا لاتسمع 'الدعوى ولا يحكم بها الا بمحضرة ترجمان بلجيكا وكل دعوى تمتد قيمة موضوعها خمسمائة قرش تعرض على الباب العالي فيحكم فيها بما يوافق القوانين العادلة والحق المشروع أما البلجيكيون المشتغلون باستقامة وسكينة في أعمالهم وتجاريتهم فلا يسوغ للحكومة المحلية ان توقفهم أو ان تكدرهم ولكن اذا ارتكب أحدهم جناية أو جنحة تسلم الدعوى في ذلك لسفيرهم أو لوكيل دولتهم أو لقنصلهم أو لفيس قنصلهم ليحاكمه بحسب الاحوال المقررة بحق الافرنسيين

٩ - تحترم الراية العثمانية في كافة انحاء الممالك البلجيكية ويجب على السفن الحربية البلجيكية ان تبدي نحو السفن التجارية العثمانية مظاهرات

الصداقة وحسن المعاملة المتبعة في الامور البحرية وبمثل ذلك تعامل السفن الحربية العثمانية السفن البلجيكية وتحترم الراية البلجيكية في كافة انحاء الممالك العثمانية . وللسفن البلجيكية ان تتعاطى الاسفار تحت رايتها ولكن ليس لها في أي حال من الاحوال ان تسمح برايتها لسفن تخص رعايا الباب العالي أو لسفن تخص أي دولة أخرى وليس لمندوبي دولة بلجيكا ووكلائها وقناصلها وفيس قناصلها ان يحموا أحداً من الرعايا العثمانيين لاسراً ولا علناً باعطائهم ورقة حماية . وليس لهم ان يتزعوا من الباب العالي أحداً من رعاياه بل من واجباتهم التيقظ الذي من شأنه ان لا يسمح لاحد مطلقاً بان يتجاوز بأي أمر كان المبادي المقررة في هذه المعاهدة المصدقة عليها كلتا الدولتين المتعاقبتين

١٠ - للسفن التجارية البلجيكية الحرية المطلقة بأن تمر بخليج مركز السلطنة السنية العثمانية سواء كانت ذاهبة الى البحر الاسود أو عائدة منه . وعدا ما كان ممنوعاً من الاصناف في الممالك العثمانية يسوغ للسفن المذكورة ان تكون مشحونة من سائر الامتعة والحاصلات الزراعية أو الصناعية عثمانية كانت أو غيرها . وللسفن المذكورة أيضاً ان تسافر مشحونة أو في حالة السابورة {عدم الشحن} في البوسفور وفي البحر الاسود وفي باقي الابحر والمياه والمرافئ التابعة للباب العالي وهو يحميها من كل تكدر ومن هجومات ولايات افرقيا عليها بواسطة اعطائها فرمانات سنية تقيها من هذه الشرور

١١ - واذا وصلت سفن بلجيكية الى مرفاء من مرفاء الممالك
 العثمانية أو اذا خرجت منه فليس للأموري الجرك أو لموظفي قنصلارية
 المينا ان يسدوا في تفتيشها صعوبة بخلاف ما تعامل به سفن باقي الدول
 الاكثر تفضيلا . وليس على السفن المذكورة بان تدفع عن شحنها رسما غير
 رسم الجرك والمينا المعتاد تحصيله من رعايا الدول المذكورة ولا اكثر
 مما يدفعونه . وتلك السفن البلجيكية أيضا ان تجلب أو ان تصدر جميع
 الحاصلات والبضائع أي كانت من الممكن جلبها على سفن باقي الدول الاكثر
 تفضيلا . وكل سفينة ذات راية عثمانية توجهت الى الممالك البلجيكية
 لها ان تتمتع بنفس هذه الامتيازات لكن يستثنى من ذلك الصيد
 البحري البلجيكي الذي سيكون باعثا لفوائد وامتيازات خاصة به وتجارة
 الملح الذي حفظ جلاله ملك بلجيكا حق السماح به للسفن البلجيكية فقط
 بامتيازات خصوصية لها وحدها دون سواها . اما ما يخص تجارة
 السواحل القائمة على الاموال الاهلية أو الاجنبية المرسلة من مرفاء
 لآخر من ممالك كلتا الدولتين المتعاقدين فن المقرر جواز اتجار رعايا
 الدولتين المتعاقدين بها ونقلها على سفنهم . غير ان تماطي نوع التجارة
 المذكورة موجب لمعاملتها بما يوافق نظام التجارة الداخلية الجاري العمل
 بموجبه في ممالك كلتا الدولتين المتعاقدين بحق رعايا باقي الدول المتعاقبة
 الاكثر تفضيلا .

١٢ - واذا وصل رعايا احدي هاتين الدولتين بسفنهم الى ساحل

من سواحل الدولة الاخرى فن اراد منهم الدخول بالسفن الى المرفأ او بمد
ان دخل المرفأ المذكور لم يرد ان يفرغ شيئاً من مشحون سفنه فله الخيار
ولا يدفع في مثل هذه الحالة خلاف مانؤديه من الرسوم باقي السفن
التابعة لباقي الدول المتحابه الاكثر تفضيلاً

١٣ - ومن المتفق عليه ايضاً ان لسفن احدى الدولتين المتعاقدين
التجاريه اذا دخلت في مرفأ من مرفأ الاخرى ان لا تفرغ الاجانباً
من مشحونها على ما يشاء ربانها او أصحابها ويسوغ لها ان تسافر بما بقي
فيها من المشحون بكل حرية دون ان تؤدي رسماً او ضريبة او مجمولا
الا على الجانب الذي أفرغته من البضائع فتحرر عليها ماركاتها
ويشطب عنها ذلك من المنافستوالمضمن مقدار الامتعة التي تكون مشحونه
في كل سفينة الذي يسلم الى جرك المكان حيث ترسو فيه السفينة . ولا
يسوغ اخذ رسوم على مايتقي من المشحون الذي في السفينة ولها ان
تسافر به الى مرفأ أو عدة مرفأ من المملكة ذاتها وتصرف فيه كما
تريد ان كان مؤلفاً من أصناف يجوز جلبها وذلك بعد ان تدفع الرسوم
المضروبه عليها . مع العلم بان الرسوم والضرائب والمجمول
أياً كان المعتاد تأديته على نفس السفن لا يحصل الا مرة واحدة في أول
مرفأ باترت السفينة بتفريغ بعض مشحونها فيه أو جانب منه وليس
على السفن بعد تأديته هذه الرسوم على الصورة المشروحة ان تؤدي
رسماً آخر أو ضريبة اخرى مهما كانت في مرفأ اخر من مرفأ المملكة التي

تحصلت في بلادها الرسوم المذكورة فيما لو قصدت أحد مرافئها الا اذا كان مأثوفاً في تلك المملكة تحصيل رسوم اخرى أية كانت على سفن الامة الاكثر تفضيلاً

١٤ - لا يجبر في أية حالة كانت أصحاب السفن التجارية التابعة لكلائي الدولتين المتعاقدين أو ربانها على استخدام سفنهم في نقل عساكر وذخائر ومهمات حربية وانما لهم ان يرفضوا ما يمرض عليهم من التسوية بخصوص ذلك اذا لم يوافقهم

١٥ - واذا جلت سفينة من سفن احدي الدولتين المتعاقدين الى مرفأ من مرفأ الدولة الاخرى أو الى احدي الممالك التابعة لها قصد وقايتها من الانواء أو من هجمات القرصان ولصوص البحر وغزواتهم أو خشية من خطر من الاخطار فتقبل تلك السفينة وتمنح الرعاية اللازمة مع حسن المعاملة . واذا غرقت سفينة من سفن احدهما أيضاً على شطوط الدولة الاخرى فمن أمكن نجاته من ملاحيا يهطل ما تقتضيه حالته من الاعانة وما ينجم من البضائع والامتنع يوضع عند اتصال دولة بلجيكا الكائن مركزه في أول نقطة من مكان وقوع الفرق لتسليمها الى أصحابها اذا كانت السفينة بلجيكية

١٦ - وحيث توقع على معاهدة الود هذه من مرخصي الدولتين المتعاقدين لتنفيذ أحكامها بالرعاية اللازمة بصورة دائمة فعلى المرخصين المذكورين ان يرسلوها الى دولتيهما وكل منهما لا تسمح بمخالفة أحكامها وقد وعد المندوبان وعداً قاطعاً متبادلاً بينهما بحصول التصديق من دولتهما

على هذه المعاهدة في ظرف تسعين يوماً تمر من تاريخ توقيعها عليها أو في أقرب من ذلك ان أمكن كي يجري العمل بسدثذ على مقتضاها بدون تحريف ولا تغيير فيها

والنتيجة

وبناء على تنظيم وتقرير الستة عشر بنداً الآتفة الذكر قد تحررت هذه المعاهدة حتى بمشة الله تنفذ بعد ان ترسل الى الدولتين للتصديق عليها . وقد وقع الآن عليها المرخصان وبصماها باختتامهما وتسلمت نسخة منها طبق أصلها الى مندوب جلالة ملك بلجيكا المرخص من قبلها

معاهدة أخرى

مبرمة فيما بين دولة بلجيكا والدولة العلية في ٣٠ ابريل سنة ١٨٤٠

١ - جميع الحقوق والامتيازات الممنوحة لرعايا دولة بلجيكا وتجارها وسفنها بمقتضى معاهدة ٣ اغسطس سنة ١٨٣٨ ما زالت مرعية حتى اليوم وبصورة دائمة اذ ان هذا الوفاق لا يتعلق الا بكيفية تمتعهم بالحقوق المذكورة وفضلا عن ذلك فانه من المقرر حتما ان جميع الحقوق والامتيازات والمسموحات التي يمنحها الباب العالي حالا أو استقبالا لرعايا وبضائع وسفن أي دولة أجنبية تمنح بعينها لرعايا وبضائع وسفن دولة بلجيكا بدون استثناء

٢ - لرعايا جلالة ملك بلجيكا ومن ناب عنهم ان يتناوعوا حيث يجدون في الممالك العثمانية جميع الاصناف بلا استثناء من حاصلات الممالك المذكورة الزراعية والتجارية سواء قصدوا الاتجار بها في داخلها أو أرادوا تصديرها . ويتمهد الباب العالي تمهداً قطعياً بأن يلقي كافة أنواع الاحتكار التي كانت مضروبة على الحاصلات الزراعية وغلانها من عموم حاصلات ممالكه آية كانت وان يترك أيضاً استعمال التذاكر التي كانت تطلبها حكومته للتصريح بشراء البضائع المذكورة ونقلها من محل لآخر بعد شرائها . واذا أجرت ادارة من ادارات الحكومة

أي حمل لا كراه الرعايا البلجيكيين على أخذ مثل هذه الرخص أو التذاكر فيعتبر ذلك منها مخالفة للمعاهدة ويعاقب الباب المالي للحال وبصرامة كل وزير أو مأمور إذا كان نسبت إليه تلك المخالفة ويعوض على رعايا بلجيكا ما لحقهم بسبب ذلك من الخسائر والتكدير

٣ - إذا ابتاع التجار البلجيكيون أو من ناب منابهم شيئاً من حاصلات تركيا الزراعية والصناعية ليعه ثانية أو لاستهلاكه في داخلية الممالك العثمانية يؤدون عليه حال شرائه أو حال بيعه نفس الرسوم التي يؤديها في مثل هذه الظروف الرعايا والمسلمون الاكثر تفضيلاً المتعاطون التجارة الداخلية

٤ - كل صنف من حاصلات الممالك المحروسة الزراعية أو الصناعية بيع لاجل تصديره يتقله التجار البلجيكيون أو من ناب منابهم دون ان يحصل عليه رسم أو مجموع ايا كان حتى يصل الى مكان لائق بالتصدير وحينئذ يحصل عليه رسم مقرر قدره تسعة بالمائة على قيمته عوضاً عن رسوم التجارة الداخلية القديمة الملغاة بموجب هذا الوفاق . ويؤخذ عليه حال اخراجه ثلاثة بالمائة المقررة منذ القديم وما زالت مستمرة حتى الآن . على انه من المقرر ان كل صنف بيع في مكان التصدير وتخصات الرسوم الداخلية عليه لا يدفع عنه بعد سوى رسم ثلاثة بالمائة وهو الرسم الاصلي

٥ - كل صنف من حاصلات بلجيكا وملحقاتها زراعية كانت أو

صناعية وكل البضائع على اختلاف أنواعها متى كانت مشحونة على سفن بلجيكية ومختصة بالرعايا البلجيكين واستحضروها برأ وبمحراً الى الممالك العثمانية لأبأس من ادخالها اليها كسابق العادة بلا استثناء البتة بشرط تأديه الرسوم بواقع ثلاثة بالمائة على قيمتها وقد استبدلت جميع رسوم التجارة الداخلية الجاري تحصيلها على هاته البضائع برسم اضافي قدره اثنان بالمائة يؤديه التاجر البلجيكي سواء باعها في محل ورودها أم صدرها الى الداخلية بقصديهما فيها. ومتى بيعت البضائع المذكورة بعد ذلك ثانية في الداخلية أو في الخارجية لا يطلب عليها شيء من الرسوم لامن البائع ولا من المشتري ولا لامن اشتراها واراد تصديرها الى الخارج. والبضائع التي تحصلت عليها الرسوم القديمة بواقع ثلاثة بالمائة في مرفأ من المرافي يمكن ارسالها الى مرفأ آخر خالصة الرسوم بدون ان يحصل عليها رسم قدره اثنان في المائة الا متى بيعت في هذا المرفأ أو اذا نقلت منه الى داخلية البلاد. ومن الامور المتفق عليها ان حكومة جلالة ملك بلجيكا لم تقصد بهذا البند ولا بسواه من بنود هذه المعاهدة تقرير ما يتعدى معنى الالفاظ المستعملة أي معناها الحصري الواضح كما انها لا تقصد ان تحرم بأي صورة كانت الحكومة العثمانية من استعمال حقوقها الادارية الداخلية متى كانت غير ماسة بشروط معاهدة ٣

أغسطس سنة ١٨٣٨ والامتيازات المسموح بها بموجب هذا الوفاق لرعايا دولة بلجيكا وأملاكها مساً ظاهراً

٦ - للرعايا البلجيكيين ومن ناب عنهم حرية الاتجار في كافة أنحاء الممالك العثمانية بضائعهم المحبوبة من الممالك الاجنبية وفي حالة عدم الدفع على هاته البضائع حال ادخالها سوى رسم الورود فللتاجر البلجيكي أو من ناب منابه حق الاتجار بها حيثئذ بواسطة تأدية رسم الاثنى بالمائة الاضافي عليها وهو الرسم الذي يجب عليه دفعه ليتمكن من بيع بضائعه الخاصة به التي يكون جلبها ليتمكن من ارسالها الى الداخلية بقصد بيعها فيها ومتى دفع هذا الرسم لا يبقى على البضائع المذكورة رسم أصلاً الى أية جهة ارسلت بعد ذلك

٧ - لا يحصل رسم ما على البضائع التي من حاصلات بلجيكا الزراعية أو الصناعية وملحقاتها ولا على حاصلات أي الممالك الاجنبية الزراعية والصناعية متى كانت منقولة على سفن بلجيكية ومرت بمضيق بحر الطونة والبوسفور والبحر الاسود أو كانت منقولة على السفن التي جلبتها أو كانت قد نقلت على سفن أخرى أو كان مزروع بيعها في أماكن مختلفة فوضعت لاجل محدود على البر لشحنها فيما بعد على سفن أخرى لمداومة سفرها وكل البضائع الواردة الى تركيا لنقلها الى بلاد أخرى أو الباقية في أيدي من جلبها تحت ارسالها منه الى بلاد أخرى

ليعها فيها لا يؤدنى على مثل هذه البضائع سوى رسوم الورود باعتبار
ثلاثة بالماية ولا يحصل عليها خلاف هذا الرسم باي سبب كان

٨ - القرمات التي تحتاج اليها السفن التجارية البلجيكية تطلب
منها حال مرورها من بحر الطونة والبوسفور وتسلم اليها بدون تأخير
مطلقاً

٩ - يقبل الباب المالي الاجراء بموجب أحكام هذا الوفاق في
جميع مقاطعات المملكة العثمانية أعني في ممالكه الواقعة في اوروبا وآسيا
ومصر وسائر أطراف افريقيا وان تعامل بها كافة أصناف العثمانيين .

١٠ - تنظم بمعرفة مندوبين تعيينهم الدولتان المتعاقدتان تعريفه
يبين فيها مقدار الدراهم التي يدفعها الرعايا البلجيكيون نظير رسم ثلاثة
بالمائة على قيمة أصناف الحاصلات التي يوردونها ويصدرونها وسيرتب
المندوبان المذكوران بوجه عادل كيفية تأديته الرسوم الجديدة التي فرضها
هذا الوفاق على الحاصلات العثمانية المدة لتصدير ويمينان مرافي
التصدير حيث يسهل تحصيل ذلك الرسم فيها أكثر من سواها وسيجري
العمل بالتعريف الجديدة حتى ١٩٣ و ١٩٠٣ مارث سنة ١٨٤٦ وبعد حلول
هذا الاجل يحق للدولتين المتعاقدتين في مهلة ستة أشهر ان تطلب احدهما
التصديق مجدداً على التعريف المذكورة وان مضت هذه المهلة ولم تستعمل
احدهما حقها في ماذكر يستمر الاجراء حيثنذ بموجب التعريف المذكورة

٢١٢٠ معاهدة مبرمة فيما بين دولة بلجيكا والدولة العلية في ١٣٠ أبريل سنة ١٨٤٠

مدة سبع سنوات متوالية يتبدى في ١٣ و ١٤ مارس سنة ١٨٤٦ وهلم
جراً في نهاية كل سبع سنوات ويصدق على هذا الوفاق ويتبادل التصديق
عليه في الاستانة في ظرف ثلاثة أشهر أو في وقت أقرب من ذلك
وحيث تم الاتفاق على الشروط المحررة أعلاه فقد سلمنا هذه الصورة
موقفاً عليه امضاؤنا وختمنا الى مساعدة مرخص الباب العالي العثماني
واستلمنا منه صورة مثلها لاجراء اللازم



معاهدة إيطاليا

مع الباب العالي عام ١٨٦١ بشأن التجارة والملاحة

اتفق ملك إيطاليا وجلالة سلطان العثمانيين رغبة في توسيع نطاق التجارة في مملكتيهما على عقد معاهدة بشأن التجارة والملاحة فعينا لذلك مرخصين هما الكوالير جاك دوراندو الوزير المرخص لدى الباب العالي من قبل دولة إيطاليا ومحمد امين علي باشا رئيس مجلس التنظيمات الاعلى ووكيل نظارة الخارجية العثمانية من قبل الحضرة السلطانية الفخيمة وبعد ان تبادل المرخصان المذكوران مالدیهما من الاوراق المتعلقة بتعيينهما عقدا البنود الآتية

١ - ان الحقوق والامتيازات الممنوحة لرعايا دولة إيطاليا وسفنها بمقتضى المعاهدات السابقة بين تركيا والمقاطعات المؤلفة منها الآن مملكة إيطاليا تثبتت جميعها خلا ما كان من بنودها وشروطها معدلا في هذه المعاهدة الحاضرة . ومن المقرر بنوع خصوصي فضلا على ماسبق ايراده ان كافة الحقوق والامتيازات والمسموحات التي منحها الباب العالي حالا والتي يمنحها استقبالا لرعايا باقي الدول التجارية وسفنها

وتجارتها وملاحتها تكون ممنوحة جميعها لتجارة دولة إيطاليا وسفنها
ورعاياها وملاحتها

٢ - لتجار إيطاليا ومن ناب منابهم ان يتاعوا في كافة انحاء الممالك
العثمانية ما أرادوا من اصناف البضائع والحاصلات العثمانية الزراعية
والصناعية سواء قصدوا بيعها في داخلية تركيا أو كانوا رغبوا في تصديرها
الى الخارج ولانه بمقتضى البند الثاني من معاهدة ٦ سبتمبر سنة ١٨٣٩
التي الباب العالي جميع انواع الاحتكار التي كانت على حاصلات ممالكه
الزراعية وسائر الحاصلات الاخرى على اختلاف انواعها وابطل أيضاً
التذاكر التي كانت تطلب من الحكومة المحلية المؤذنة بشراء اصناف
الحاصلات المنوه عنها ونقلها من مكان الى آخر بعد شرائها فصار
الحكومة العثمانية تعتبر كل عمل تبديه الادارات المحلية من الآن فصاعداً
لا كراه الايطاليين على أخذ مثل هذه التذاكر كمخالفة لاحكام المعاهدات
فقتص للحال وبمزيد القسوة من كل وزير ومأمور ارتكب هذه
المخالفة وتموض على الايطاليين ما يلحقهم من الاضرار والخسائر اذا
اثبتوا انها نشأت بسبب ما ذكر

٣ - اذا ابتاع الايطاليون أو من ناب منابهم صنفاً من حاصلات
الممالك العثمانية الزراعية والصناعية قصد بيعه ثانية في داخلية تركيا لاستهلاكه
فيها وجب عليهم ان يؤدوا عليه حين شرائه او حين بيعه أو حين ابدانهم
عملاً تجارياً متعلقاً به نفس الرسوم التي يدفعها في مثل هذه الاحوال

الربايا الثمانيون وغيرهم من الاجانب الاكثر تفضيلا ممن يتباطون
التجارة الداخلية

٤ - لايسوغ لكتا الدولتين المتعاقبتين ان تضرب رسوماً على
الاصناف مهما كانت حين تصديرها الى ممالك الاخرى تزيد على الرسوم
الجاري تحصيلها أو التي تحصل على ما شاكلها من الاصناف فيما لو كانت
مصدرة الى ممالك غيرهما من الدول وكذا لاتمنع احدهما تصدير صنف
من حاصلاتها الزراعية والصناعية الى بلاد الاخرى الا اذا كان ممنوعاً
تصديره الى بلاد سواها ولا يؤخذ رسم أو ضريبة ما على صنف
من حاصلات تركيا يشتره ايتالي أو من ناب. ناب. لافي المكان الذي وقع
البيع فيه ولا حال نقله من هذا المكان الى الذي يجري تصديره
منه ولكن حين تصديره من هذا المكان الاخير يؤخذ عليه رسوم
الصادرات بما لايزيد على ثمانية بالمائة على واقع قيمته في الاسكلة
وكل صنف سبق تأدية رسوم الصادرات عليه في أسكلة لا يؤخذ
عليه رسم مرة ثانية في الممالك الثمانية الاخرى ولو انتقل من يد الى يد
اخرى وفضلا عن هذا جميعه اتفقت الدولتان المتعاقبتان على ان رسم
ثمانية بالمائة ينزل منه واحد بالمائة كل سنة حتى ينتهي الى رسم
مقرر قدره واحد بالمائة على قيمة البضائع وبعد المتحصل من هذا الرسم
للاقيام بعموم نفقات الادارة والملاحظة

٥ - كل صنف من حاصلات الممالك الثمانية الزراعية والصناعية

اذا كان محل صدوره اذا جلب الى الممالك الايتالية برآ أو بحراً وكل صنف من الحاصلات الايتالية المذكورة ايا كان محل صدوره اذا جلب الى الممالك العثمانية برآ أو بحراً لا يؤخذ عليه في كلتا المملكتين رسوم خلاف الرسوم الجاري تحصيلها حالا أو التي ستتحصل استقبالا على ماشاكلة من الاصناف من حاصلات البلاد الاجنبية الاخرى الواردة الى ديارهما ولا مايزيد عليه وكذلك لا تمنع كلتاها ورود صنف من اصناف حاصلاتهما الزراعية والصناعية لم يكن ممنوعاً ورودها الى ممالكهما من غير بلادهما وقد تهمدت جلالة الحضرة السلطانية العثمانية الفخيمة بان لا تمنع ورود صنف من حاصلات دولة ايتاليا الزراعية والصناعية الى ممالكها المحروسة خلا الاستثناءات التي سيجي ذكرها وان لا تزيد الرسوم الواجب اخذها على الحاصلات الايتالية المتوجهة عنها الواردة الى الممالك العثمانية على رسم وحيد مقطوع قدره ثمانية بالمائة يحسب على قيمة البضائع أو على مقدار معلوم من النقود يوازي الثمانية بالمائة فيعينه الفريقان بالاتفاق بينهما وسيصير احتساب هذا الرسم على قيمة البضائع في أسكلة الورد ويحصل عليها حال انزالها الى البر اذا جلبت بحراً وحال وصولها الى أول جمر ك اذا جلبت عن طريق البر واذا بيعت البضائع المحكي عنها في محل ورودها أو في داخلية البلاد بعد تأدية رسم الثمانية بالمائة المرقوم لا يعود يطلب عليها رسم ايا كان لا من البائع ولا من الشاري ولكنها اذا لم تكن بيعت لاستهلاكها في تركيا بل تصدرت ثانية في ظرف ستة اشهر

تعد حينئذ كبضائع الترسيت وتعامل بما ورد من الاحكام في البند الثاني عشر ويجب على ادارة الجمرک في مثل هذه الحالة حين تصدرها ثانية للتاجر الذي يثبت ان رسوم الثمانية بالمائة - بقي تأديتها ان ترد له قيمة الفرق الكائن بين الرسوم المذكورة ورسوم الترسيت الموضح في البند الآنف الذكر

٦ - من المقرر ان اصناف البضائع الواردة من بلاد الدول الاجنبية برسم امارات الفلاخ والبغدان المتحدة وامارة الصرب تمر من باقي الممالك العثمانية بدون تأديه الرسوم الجمركية عليها الا حال وصولها الى الامارات المذكورة وكذلك البضائع الواردة من الديار الاجنبية تمر من بلاد الامارات المذكورة الى باقي الممالك العثمانية بدون تأديه الرسوم عليها الا في أول جمرک من الجمارک العثمانية التابعة لادارة الباب العالي توافر تجري مثل هذه المعاملة عينها على حاصلات الامارات المذكورة الزراعية والصناعية وعلى ماشاكلها من حاصلات باقي الممالك العثمانية المعدة للتصدير فتؤدى الرسوم عن النوع الاول منها الى ادارة الامارات المذكورة الجمركية وعن الثاني الى الادارة العثمانية بحيث في أي الاحوال لا تحصل رسوم الواردات والصادرات الا مرة واحدة فقط

٧ - تعامل رعايا كلتا الدولتين المتعاقدين في ممالك الاخرى بذات المعاملة التي تعامل بها رعاياها فيما كان متعلقاً برسم تخزين البضائع والبريميو والتسهيلات ودفع الرسوم

٨ - كل صنف ساغ جلبه قانونياً الى الممالك الايتالية على سفن ايتالية يجوز جلبه اليها أيضاً على سفن عثمانية بدون ان يضرب عليه بسبب ذلك رسم خلاف المقرر فيما لو جلبته السفن الايتالية وكذلك كل صنف جاز جلبه قانوناً الى الممالك العثمانية على سفن عثمانية يسوغ جلبه اليها أيضاً على سفن ايتالية بدون ان تؤخذ عليه رسوم وضرائب أية كانت خلاف المقرر فيما لو جلبته السفن العثمانية اما هذه المساواة في المعاملة فتتبع فيما اذا كان الصنف مجلوباً من البلاد الحاصل فيها رأساً أو كان مجلوباً من سواها وبالمثل تتبع المساواة التامة في المعاملة على الصادرات بحيث تحصل رسوم الصادر عنها وتمنع ذات التسهيلات والبريميات ورد الرسوم في بلاد كلتا المملكتين المتعاقبتين حين تصدير كل صنف جاز تصديره حالا أو سيجوز تصديره استقبالا من ممالك كلتيهما سواء تصدر الصنف على سفينة ايتالية أو عثمانية وسواء كان البلد المصدر اليه الصنف من ممالك احدهما أو من ممالك الاخرى أو من ممالك سواهما من الدول اية كانت

٩ - لا يضرب على سفن الدولتين او رعاياهما في مرفأ احديهما رسم من رسوم الطونلاطه والمرفأ والقلاووز والفنار والكورنيتين وما شاكلها أو ماثلها من الرسوم ايا كان نوعها وأية كانت تسميتها سواء كان تحصيلها لحساب الحكومة أو لحساب المأمورين العموميين او لحساب بعض العامة والطوائف والشركات ايا كان نوعها ما لم تكن هذه

الرسوم مقررة بنحس الشروط والاحوال عينها على سفن سائر الدول
وتتبع المساواة في هذه المعاملة في بلاد كلتا الملكتين المتعاقبتين على
سفنهما من اي مرفأ او مكان قلت منه أو رست فيه

١٠ - كل سفينة كانت ايتالية بنظر القانون الايتالي تعد ايتالية وتتمتع
بالامتيازات المخلولة بهذه المعاهدة كما ان كل سفينة كانت عثمانية بنظر
القانون تعد عثمانية وتتمتع بامتيازات هذه المعاهدة

١١ - لا يؤخذ رسم أيا كان على حاصلات الممالك الايتالية سواء
جلبتها سفن ايتالية أو غيرها ولا على حاصلات سواها من الدول الزراعية
والصناعية الموسوقة على سفن ايتالية متى كانت البضائع المذكورة
مارة في مضيق الطونة وخليج القسطنطينية محمولة على السفن التي جلبتها
أو على سفن خلفها نقلت اليها أو اذا بيعت برسم التصدير وأنزلت الى
البر حيث تبقى زمناً محدوداً فتنتقل بعد ذلك الى سفن أخرى تحملها الى
البلد المتصدرة اليه وفي مثل هذه الحالة الاخيرة توضع البضائع في مخازن
الجمرك بالاستانة المروفة بمخازن الترسيات اما في غير الاستانة حيث
لا يوجد مثل هذه المخازن فتوضع هاته البضائع تحت ملاحظة ادارة الجمرك
١٢ - لما كان الباب العالي راغباً في اجراء التسهيلات للترسيات برأ

تقرر بالاتفاق بينه وبين دولة ايتاليا تنزيل رسم الثلاثة بالمائة الى اثنين
يؤدي كما كان يؤدي رسم الثلاثة بالمائة قبل أي حال ادخال البضائع الى
الممالك العثمانية ثم في انتهاء السنة الثامنة من يوم اجراء هذه المعاهدة

ينزل الرسم المذكور الى واحد بالمائة ويصير رسماً نهائياً مقطوعاً يحصل
 كرنم الصادرات المقرر على الحاصلات العثمانية ليقوم بشققات القيدية
 على ان الباب العالي يحفظ الحق لنفسه بان يرتب في نظام خصوصي
 ما يراه لازماً من التدابير لمنع اسباب الحيلة والحداع في جماركه

١٣ - يؤدي الرعايا الايتاليون الذين يتجرون في بلاد تركيا بانواع
 حاصلات الممالك العثمانية الزراعية والصناعية ذات الرسوم التي يؤديها
 التجار الاجنيون الذين يتجرون بحاصلات بلادهم الزراعية والصناعية
 ويتمتعون بنفس حقوقهم

١٤ - ان الملح والدخان على اختلاف هيئاته خلافاً لاحكام البند
 الخامس ليسا من البضائع الجائز للايتاليين جلبها الى الممالك العثمانية
 وبناء على ذلك اذا باع الايتاليون دخاناً أو ملحاً أو اشتروا شيئاً من هذين
 الصنفين لاستهلاكه في تركيا كان عليهم ان يخضعوا لنفس النظمات
 الجارية بحق العثمانيين الاكثر تفضيلاً ممن يتعاطون التجارة بالصنفين
 المذكورين وان يؤديوا الرسوم عنها التي يؤديها هؤلاء العثمانيون ولقاء
 منع ورود هذين الصنفين لا يؤخذ من الايتاليين رسم ايا كان على
 ما يصدرونه منهما من الممالك العثمانية الى الممالك الايتالية ولكنهم
 مكلفون بان يلقوا ادارة الجرك عن مقدار ما يصدرونه منهما لما للادارة
 المذكورة من حق ملاحظة تصدير الصنفين السالف ذكرهما حسب الماضي
 دون ان يحق لها مع ذلك ان تفرض عليهما رسماً ايا كان باي سبب

من الاسباب •

١٥ - من المقرر بين الدولتين المتعاقبتين ان يحفظ الباب المالي الخيار لنفسه بل حقه في ان يضرب منعة عاماً على جلب البارود والمدافع والاسلحة الحربية الى الممالك العثمانية ولكن ذلك لا يتبع الاجراء بموجبه الا اذا اعلن بالطريقة الرسمية ولا يسري مفعوله الا على الاصناف المعينة في الامر السامي الصادر بالمنع وما لم يكن ممنوعاً جلبه من الاصناف فيتبع فيه حال ازاله الى مرفاء عثماني أحكام النظامات المحلية هذا فيما عدا الحالة التي ربما تطلب فيها السفارة الايتالية رخصة استثنائية ويسمح لها بها اذا لم يكن ما يمنع من ذلك من الاسباب القوية . اما البارود بنوع خصوصي فاذا كان ادخاله مباحاً فتتبع بشأنه الاحكام الآتية - {أولاً} - ان لا يبيعه الرعايا الايتاليون بكميات تفوق الكمية المنصوص عنها - {ثانياً} - متى استحضرت كميات وافرة منه او وسق كامل الى مرفأ عثماني على سفينة ايتالية فيبني ان ترسو السفينة المذكورة في نقطة معلومة من المرفأ تعينها الحكومة المحلية لها وان تنزل وسقها من البارود تحت مراقبة الحكومة نفسها الى المخازن وسواها من الاماكن التي تعينها هذه الاخيرة ايضاً فيكون لقوي المصلحة في البارود الولوج اليها بشرط ان يراعى في ذلك احكام النظامات الجارية اما بتادق الصيد والطنجرات واسلحة الصيد والمقدار القليل من بارود الصيد المعد للاستعمال الخاص فهذا جميعه لا يدخل تحت القيود المدونة في هذا البند

١٦ - ان الفرمانات التي تطلب من السفن التجارية الايتالية حال مرورها بمضيق الطونة وخليج القسطنطينية ينبغي ان تعطى لها دائماً بطريقة لانسبب لها أمراً من التأخير بقدر الاستطاعة

١٧ - على رؤساء السفن التجارية الايتالية الموسوقة سفنهم بضائع برسم الممالك العثمانية ان يسلموا لادارة الجمر ك صورة طبق اصلها عن قائمة وسقهم حال وصولهم الى المرفاء المتجهين اليه

١٨ - ان البضائع التي يجري ادخالها بطريقة التهريب تصادر لجانب الخزينة العاصرة ولكن يقتضي حال ضبطها ان يحضر بحضور بواقمة التهريب ويرسل الى القنصلاتو التابع اليه الاجنبي التي تخصه البضائع الواقعة عليها الشبهة ولا تصدر بضاعة أية كانت ما لم يثبت الاحتيال بصورة قانونية

١٩ - تعامل البضائع من حاصلات الممالك العثمانية الزراعية والصناعية التي ترد الى الديار الايتالية كما تعامل مثلها من حاصلات باقي الدول الاكثر تفضيلاً وكل ما كان من الحقوق والامتيازات والمسموحات ممنوحاً حالاً وكل ما سيمنع منها استقبالا في الممالك الايتالية لرعايا سائر الدول الاجنبية وسفنها وملاحتها وتجارها يكون ممنوحاً أيضاً لرعايا الباب العالي وسفنه وملاحته وتجارته فيتمتعون به حتى ثابت لهم فيه

٢٠ - تحل هذه المعاهدة بعد التصديق عليها محل الوفاق المبرم بين الدولتين المتعاقدين بتاريخ ٢ ستمبر سنة ١٨٣٩ ويستمر العمل جارياً

بموجبها مدة ثمان وعشرين سنة ابتداء من سنة ١٨٦١ غير
ان كلتا الدولتين المتعاقبتين تحفظان الحق لهما بان تطلبا في نهاية السني
الرابعة عشرة والحادية والعشرين من المدة المذكورة اجراء ما قديدهما
الاختبار عليه من التعديلات فيها أو الغائها وان كان ذلك فلا تعود
المعاهدة هذه تربط الدولتين بشي مما اشترطناه في نهاية السنة من يوم
طلبها الغائها على ان هذه المعاهدة تكون نافذة في عموم الممالك العثمانية
الواقعة في اوربا واسيا ومصر وافريقيا وفي بلاد الصرب وامارات الفلاح
والبحدان المتحدة

٢١ - من المقرر ان جلالة ملك ايطاليا لا يزعم ان يشترط ولا في
بند من بنود هذه المعاهدة ما يتعدى المعنى الصريح المفهوم من
الالفاظ والمباني المستعملة ولا ان يمنع الحكومة العثمانية بوجه من الوجوه
من استعمال حقوقها الادارية الداخلية ما دامت هذه الحقوق لا تمس
الامتيازات الممنوحة في المعاهدات القديمة والمعاهدة الحاضرة للرعايا
الايطاليين وبضائعهم مسبا ظاهراً

٢٢ - وقرر التدوين المصنوع من قبل الدولتين اثمان البضائع من
حاصلات ممالك ايطاليا الزراعية والصناعية التي ترد الى الممالك العثمانية
واثمان كل صنف من اصناف الحاصلات العثمانية الزراعية والصناعية التي
يتناها الايطاليون في كافة انحاء بلاد تركيا قصد تصديرها الى ديارهم
أو الى خلاصها من البلاد وبناء على ذلك صار من المقتضى ان تنظم

٣٢٤٦) معاهدة إيطاليا مع الباب العالي عام ١٨٦١ بشأن التجارة والملاحة

تعريف الرسوم الجمركية بواقع الائمان المنوه عنها باتفاق الفريقين أيضاً ويستمر الاجراء على مقتضاها مدة سبع سنوات ابتدي منذ غرة اكتوبر سنة ١٨٦١ على ان كل واحد من الدولتين المتعاقدين له الحق في ان تطلب في السنة السابعة لحلول هذا الاجل تنقيح التعريف المذكورة ولكن اذا لم تستعمل احدهما حقها المذكور في السنة السابعة تبقى التعريف جارية نافذة مدة سبع سنوات اخرى ابتدي من يوم نهاية السبع سنوات الاولى وهكذا في كل سبع سنين متوالية

٢٣ - سيصدق على هذه المعاهدة وتبادل التصديقات عليها في ظرف شهرين أو في اقرب من هذا الوقت ان أمكن وابتدي الاجراء بموجبها منذ غرة اكتوبر سنة ١٨٧١ وعلى ذلك قد وقع المرخصان المشار اليهما امضا آتتهما واختامهما عليها وحرر بالاستانة في ١٠ لوليو سنة ١٨٦١



معاهدة

بروسيا وذلفيرن

{ معاهدة تجارية مبرمة فيما بين ممالك الذولفيرن } { وتركيا عام ١٨٦٢ }

ان حضرة ملك بروسيا بالاصالة عن نفسه وباسم باقي الممالك الداخلة ضمن قاعدة الكمارك البروسية وضرابها وهي الجران دوكية دولوكسبرج والاراضي الواقعة ضمن اراضي الجران دوكية دومكلمبورج روساو وتندابند وشونبرج وامارة دوبير كمفلد من الجران دوكية دولدنبرج والدوكية ومهال داسوكيش والدوكية وامهلت برنبورج وامارات والدك وييرمون وامارة ليب والجراند بلياج دوميز نهاهيم دوي لاند جرافيات دوهاس وباسم باقي الاود التابعة للشركة التجارية الكمركية الالمانية { ذولفيرن } وهي ! مملكة البافيارا والساكس وهانوفر { عن هذه الاخيرة وعن امارة شامبورج ليب } دويتشبرج والجران دوكية دوباد وهاس والجران دوكية دوهاس عن هذا الاخير وعن البلياج دوهومبورج ولاند جرافيات دوهاس والممالك المؤلفة منها الشركة التجارية الكمركية في

تورنج وهي الجران دوكية وساكس والدوكية دوساكس ماتنجن والدوكية دوساكس التمبرج والدوكية دوساكس كوبورج وجوناو امارات شوار سبورج سندرشا وزن ودروس { فرع البكاره منها } ودروس فرع ثاني الاولاد منها { والدوكية دوبرنسويج والدوكية دولدنبرج والدوكية دوناسوه ومدينة فرنكفورت الحرة من جهة والحضرة السلطانية الفخيمة من جهة ثانية حيث انهما يرغان في تسوية علاقات الولاء والتجارة والملاحة بينهما مجدداً ليزيداها تمكيناً بتحرير عقد خصوصي بها واضافي لما سبقه من المعاهدات عين جلالتهما المرخصين الآتي ذكرهما بجلالة ملك بروسيا عين الميسو جان لويس جوي دورهفوس مستشار السفارة الخ ووكيل اشغال جلالته لدى جلالة الحضرة السلطانية وجلالة الحضرة السلطانية العثمانية عين السيد محمد امين علي باشا ناظر خارجيتها الخائز الفشانات السلطانية العثمانية الخ . وبعد ان تبادل المرخصان المذكوران الاوامر المخولة لهما هذه الرخصة ووجدت مستوفاة لشرائطها الاصولية اتفقا على ربط البنود الآتية

١ - ان كافة الشروط التي تضمنتها المعاهدات السابق عقدها فيما بين دولة بروسيا والباب العالي وخصوصاً تلك الشروط المدروجة في معاهدة الولاء والتجارة المؤرخة في ٢٢ مارث سنة ١٧٦١ على الحساب الشرقي ثبتت جميعها الا ما كان منها مخالفاً لاحكام هذا الوفاق فيستمر الاجراء على موجهه دائماً ويسري مفعوله أيضاً مع سائر الحقوق والتعهدات الناشئة

عنه على جميع الامارات والمقاطعات التابعة للشركة التجارية الكمرية
الالمانية وبناء على ما ذكر يحق لرعايا حكومات الدولتين المذكورة
وحاصلاتها الزراعية والصناعية وسفنها التمتع في الممالك العثمانية بكافة
الامتيازات والفوائد والمسموحات الممنوحة حالا أو مستنح استقبالا لرعايا
الدول الاكثر تفضيلا ولسفنها وحاصلاتها الزراعية والصناعية

٢ - لرعايا ممالك الدولتين ولمن ناب عنهم ان يتتبعوا في كافة
انحاء الممالك العثمانية جميع الاصناف الناتجة من الحاصلات العثمانية
الزراعية والصناعية بلا فرق بينها سواء كانوا قاصدين الاتجار بها في داخلية
الممالك المذكورة او كان مرادهم تصديرها الى الخارج وقد النى
الباب العالي وبأبطل كافة أنواع الاحتكار الذي كان شاملا لحاصلات ممالكه
الزراعية وسواها الفاء دائماً وكذا ابطل الباب العالي استعمال التذاكر
التي كانت تطلب من حكوماته المحلية لاجل شراء هذه الحاصلات ونقلها
من مكان الى آخر بعد شرائها فاذا أبدت أية مصلحة من مصالح الحكومة
المحلية أمراً من شأنه اجبار رعايا حكومات الدولتين على أخذ مثل
التذاكر المذكورة يعتبر ذلك مخالفاً لمنطوق المعاهدات ويماقب الباب
العالي كل مأمور ارتكب مثل هذه المخالفة بصرامة ويعوض على رعايا
الدولتين خسائرهم وما عانوه من الكدر وذلك بعد الثبوت

٣ - واذا ابتاع رعايا الدولتين أو من ناب عنهم شيئاً من حاصلات
الممالك العثمانية الزراعية والصناعية لاجل بيعه ثانية واستهلاكه في داخلية

تركيا وجب عليهم ان يؤدوا على هذا الصنف حال شرائه أو حال بيعه ذات الرسوم التي يؤديها في مثل الظروف المذكورة الرعايا العثمانيون الاكثر تفضيلا ممن يتعاطون التجارة الداخلية . واذا ابتاع رعايا حكومات الدولتين صنفاً من الحاصلات المذكورة لاجل تصديره فينقل الى مكان لائق لتصديره منه ولا يحصل عليه رسم ايا كان . الا انه متى وصل ذلك الصنف الى مكان التصدير المنوّه عنه يدفع عليه حينئذ رسم مقرر قدره ثمانية بالمائة على قيمته وينزل من هذا الرسم واحد بالمائة سنوياً الى ان يصل الى واحد بالمائة فينخصص للقيام بمصروفات الادارة والملاحظة . وكل صنف ابتاعه رعايا الدولتين في مكان التصدير بقصد تصديره وأدوا عليه رسوم الصادر لا يؤخذ رسم تصدير عليه في أي حالة من الاحوال حتى ولو انتقل من يد الى أخرى

٤ - كل صنف من حاصلات ممالك الدولتين الزراعية والصناعية وكل البضائع على اختلاف أنواعها التي يجلبها رعايا الدولتين المنوّه عنهم الى الممالك العثمانية براً أو بحراً تدخل في الممالك العثمانية بلا فرق بينها بشرط ان يدفع عليها رسم مقرر قدره ثمانية بالمائة على قيمتها في أسكلة ورودها ويحصل الرسم المذكور حال تفريقها وازالها الى البر اذا كانت مجلوبة بحراً وفي اول كرك عثماني اذا كانت جلبت عن طريق البر . واذا بيعت البضائع المذكورة بعد تأدية رسم

الثمانية بالمائة عليها في أسكلة ورودها أو في داخلية البلاد لا يؤخذ عليها رسم آخر لامن البائع ولا من الشاري وإذا لم تبع لاستهلاكها في داخلية الممالك العثمانية بل تصدرت ثانية في بحر ستة أشهر من يوم ورودها تعتبر حيثئذ كبضائع الترنسيت وتعامل بأحكام البند الثامن فتترد ادارة الكمارك حالا للتاجر الذي يثبت انه دفع رسم الثمانية بالمائة قيمة الفرق الكائن بين هذا الرسم ورسم الترنسيت المبين في البند الثامن المذكور

• - اما الاصناف الواردة من الممالك الاجنبية برسم امارات الفلاح والبغدان المتحدة والصرب قمر في باقي انحاء المملكة العثمانية بدون ان تدفع عليها الرسوم الجمركية الاحال وصولها الى الامارات المذكورة وكذلك البضائع الواردة من الممالك الاجنبية قمر من الامارات البادية الذكر الى باقي الممالك العثمانية بدون ان يدفع عليها الرسوم الجمركية الا في اول مكتب كركي تابع لادارة الباب العالي رأساً. وكذا حاصلات الامارات المذكورة الزراعية والصناعية وحاصلات سائر الممالك العثمانية الزراعية والصناعية أيضاً المعدة للتصدير فتدفع الرسوم الجمركية على الاولى منها في ادارة كمارك الامارات الآتفة الذكر وعلى الثانية في ادارة الكمارك العثمانية بحيث لا تحصل رسوم الوارد والصادر الا مرة واحدة كيف كان الحال

٦ - لا يؤخذ رسم ايا كان على البضائع من حاصلات ممالك الدولتين

الزراعية والصناعية ولا على البضائع المختصة برعاياها الناتجة من حاصلات الممالك الاجنبية الزراعية والصناعية متى كانت هذه البضائع مارة من الطونة وخليج القسطنطينية وبحر الاسود سواء كانت محمولة على السفن التي جلبتها أو كانت نقلت الى غير هذه السفن بطريق الاقطارمة أو كانت بيعت لاجراء تصديرها فيما بعد وفرغت وأُنزلت الى البر لتبقى مدة ثم تنقل الى غير سفينة لتحملها الى جهة تصديرها. وفي هذه الحالة الاخيرة أعني اذا أنزلت البضائع الى الاستانة فتوضع في مخازن الكمر كالمروقة بمخازن الترسيات واذا فرغت في غير الاستانة حيث لا يوجد مثل هذه المخازن فتوضع تحت ملاحظة ادارة الكمر ك

٧ - لما كان الباب العالي راغباً في ان يسمح بتسهيلات لطريقة الترسيات برأ بواسطة تنازلات تدريجية يمنحها لهذه الغاية فقد تقرر رسم تنزيل الثلاثة بالمائة الذي كان يحصل حتى الآن على البضائع الواردة الى تركيا لاجل تصديرها الى ممالك اخرى الى اثنين بالمائة اعتباراً من اليوم ثم الى رسم مقرر قدره واحد بالمائة في نهاية السنة الثامنة من يوم حصول التصديق على هذا الوفاق . وقرر الباب العالي في الوفاق نفسه انه يحافظ على حقه بان يسن نظاماً خصوصياً تعين فيه التدابير اللازمة الواجب اتخاذها لمنع حصول الحيلة والتهريب

٨ - يؤدي رعايا ممالك الدوليفيرن الذين يتعاطون التجارة في الداخلية بحاصلات الممالك الاجنبية الزراعية والصناعية ذات الرسوم التي يؤديها

رعايا باقي الدول الاجنبية ويتمتعون بذات الحقوق والامتيازات والمسموحات المتمتع بها هؤلاء الرعايا المتعاطون التجارة الداخلية بمحاصلات بلادهم ٩ - خلافاً لما تضمنه البند الحامس تقرر ان الدخان على اختلاف أنواعه والملح ليس هما من الاصناف الجائز لرعايا الذولفيرن جلبها الى تركيا وبناء على ذلك اذا ابتاع الرعايا المذكورون أو اذا باعوا دخاناً أو ملحاً برسم استهلاكه في داخلية الممالك العثمانية يعاملون في هذه الحال بذات المنظمات الجارية على الرعايا العثمانيين الاكثر تفضيلاً من الذين يتعاطون الاتجار بهذين الصنفين ويؤدون ذات الرسوم التي يؤديها هؤلاء أنفسهم ولكن حتى يعوض الباب العالي على رعايا الذولفيرن ما حرموه بسبب هذا المنع فلا يأخذ منهم رسماً ايا كان على هذين الصنفين اذا صدر وهما من الممالك العثمانية. على ان الدخان والملح اللذين يصدر وهما بأنفسهم أو بمن ناب عنهم فليهم اخبار ادارة الكمارك بذلك لما لها من الحق كما في الماضي من ملاحظة تصدير هذه الحاصلات دون ان تأخذ بسبب ذلك اجرة أو رسم قديم أو غير ذلك.

١٠ - وفضلاً على ذلك ليس لرعايا الذولفيرن ان يجلبوا الى تركيا مدافع ولا أسلحة نارية ولا باروداً ولا ذخراً حربية أية كانت كون الاتجار بهذه الاصناف باق تحت ملاحظة الحكومة العثمانية قواً التي تبقى لذاتها الحق في سن نظمات خصوصية عن ذلك . على انه لا يدخل ضمن هذه القيود الطبنجات وبنادق الصيد وباقي الاسلحة النارية الداخلة في

عداد أسلحة الزينة

١١ - ان الجوازات التي تطلب من سفن ممالك الدولفين التجارية حال مرورها بالطونة وخليج القسطنطينية يبق اعطاؤها لها مستمراً بدون تأخير

١٢ - على رؤساء السفن التجارية التابعة لممالك الدولفين المشحونة من البضائع برسم الممالك العثمانية ان يسلموا الادارة الكمرل حال وصولهم صورة مصدقاً عليها من قائمة الوسق

١٣ - ان البضائع التي تدخل الى الممالك العثمانية بطريق التهريب فانها تصدر لجهة الحكومة ولكن بمدى ثبوت الاحتيال وتحرير محضر بارتكاب التهريب وتبلغ قنصلات الدولة التابع لها المهرب

١٤ - ومن المقرر ان حكومات ممالك الدولفين لا تزم بأن تفسر هذا البند ولا غيره من بنود هذا الوفاق بخلاف المعنى المقصود ولا ان تمنع الحكومة العثمانية أية صورة كانت عن حقوقها في اجراء امور ادارة بلادها الداخلية ما دامت هذه الحقوق لا تمس شروط المعاهدات القديمة والامتيازات الممنوحة بموجب هذا الوفاق لرعايا الدولفين ومقتضياتهم مسأ ظاهراً

١٥ - من المتفق عليه ان هذا الوفاق بعد حصول التصديق عليه يحل محل الوفاق التجاري المؤرخ في ١٠ و ٢٢ أكتوبر ١٨٤٠ ويستمر

نافذاً وجارياً المثل بموجبه اثنين وعشرين سنة ويسوغ للممالك المتعاقدة في نهاية الرابعة عشرة والحادية والعشرين من السنوات المرقومة ان تعرض الواحدة على الاخرى ما يكون قد دلها الاختبار عليه من التعديلات في أحكامه . ويجري العمل بالشروط المربوطة بهذا الوفاق في كافة انحاء الممالك العثمانية الواقعة في اوروبا وأسيا ومصر وأفريقيا والصرب وفي امارات الفلاخ والبغدان المتحدة

وقد اتفق المتعاقدان على ان يعينا بالاتحاد مندوبين يكلفون بتنظيم تعريفه عن الرسوم الكمركية المقتضى تحصيلها وفقاً لشروط هذه المعاهدة على البضائع من حاصلات ممالك الدولتين الزراعية والصناعية التي يجلبها رعايا هذه الممالك الى الممالك العثمانية وعلى البضائع من حاصلات تركيا الزراعية والصناعية التي يتاعها الرعايا المذكورون أو من ناب متابهم لاجل تصديرها وتبقى التعريف المنظمة على هذه الصورة مستمرة لاجراء والعمل بموجبها سبع سنوات تبتدى من يوم تبادل التصديق عليها ويحق لكل من الممالك المتعاقدة قبل انتهاء هذا الاجل بسنة واحدة ان تطلب تنقيح التعريف المذكورة ولكن اذا مضت هذه المهلة ولم تستعمل احداها حقها المذكور يبقى العمل جارياً بالتعريف الآتية الذكر سبع سنوات أخرى من يوم نهاية السبع سنين الاول وهلم جرا في نهاية كل سبع سنوات

١٦ - يجري التصديق على هذه المعاهدة في الاستانة في ظرف

٢٣٤) معاهدة تجارية مبرمة فيما بين ممالك الدولفين و تركيا عام ١٨٦٢

شهرين أو في أقرب من ذلك ان أمكن

حرر عن الاستانة في ٢٠ و ٨ مارس سنة ١٨٦٢

امضا امضا

{ رهفوس } { علي }

{ ذيل } من المتفق عليه بشأن البند الرابع عشر من المعاهدة التجارية

المنعقدة فيما بين ممالك الدولفين و جلالة الحضرة السلطانية و وقع عليها
يوم تاريخه انه اذا حصل شك من قبل صاحب البضائع المنسوبة للتهريب
وضبطت و اودعت في الكمرات تنظر الشكوى المنوه عنها قبل صدور
أي حكم نهائي بخصوصها و يحكم بها امام المحكمة التجارية أو امام
محكمة خصوصية تترتب بالرضاء المتبادل لهذه الغاية اما في الولايات
و باقي المقاطعات فتحكم في هذه المسائل اية محكمة مختصة

و حرر عن الاستانة في ٢٠ مارس ١٨٦٢ الامضا والختم

{ رهفوس } { علي }

بطر كخانة

هذه هي صور المحررات الصادرة من الباب المالي بتاريخ
٢٣ جمادي الآخرة سنة ١٣٠٨ - ٢٣ كانون ثاني سنة
١٢٠٦ وذلك بالحرف الواحد

انه بناء على التقارير التي قدمتها بطر يقخانة الروم باستدعاء دوام حفظ
امتيازاتهم القديمة المذهية في شأن النفقة و {تراخومه} المهر المتولدة من
عقد وفسخ النكاح ودعوى الجهاز بقصد اجراء القرارات التي تصدر
من البطريقخانة كما كان وفي مادة الوصاية وأصول تفتيش مكاتب الروم
وفي أمر تحليف الرهبان وفي توفيقهم ومحاكمتهم بناء على الامور الجزائية
فتطبيقاً لما صار تبليغه بالطريقخانة بتاريخ مختلفة بواسطة نظارة العادلية
والمذاهب الجليلة توفيقاً لما جرى مقدماً ومؤخراً من التمددات
والمذاكرات في هذه الامور وتأيداً لحفظ امتيازات البطريقخانة
المذكورة الخاتمة لها بموجب برأت عالية يقتضي مراعاة المعاملة
القديمة في رؤية دعاوي النفقة والتراخومة المتولدة من مواد عقد النكاح
وفسخه ودعاوي الجهاز بالبطريقخانة متى كانت بالاستانة العلية وبالثرو
بوليد خانة متى كانت بالخارج وكما انه كان جار تنفيذ القرارات والاعلامات
الصادرة من البطريقخانة بالاستانة ومن المترو بوليد خانة بالخارج في

أمر تقدير النفقات بدوائر الاجراء متى لم يقع اعتراض من الذين
سيصير تحصيل النفقة منهم فمن الآن فصاعدا يحال على البطريقخانه
سماع وتدقيق الاعتراضات التي تقع من المقدر عليهم النفقات من جهة
زيادتها أو عجزهم عن أدائها {المسئلة التي عليها مداركة الشكوى} وما
تصدره البطريقخانه بناء على ذلك بعد التدقيق في القرارات النهائية
تعديلا أو تصديقا تصير المبادرة في اجرائه من دوائر الاجراء وبحسب
الاصول الجارية في حق سائر المديونين فلا يلزم أخذ مصاريف لتعيش
من الطرف الآخر لمن يقتضي حبه في أثناء اجراء القرارات النهائية
التي تصدر في شأن النفقة اما مسئلة الوصاية فهذه مع كونها من الامور
الحقوقية ولما كان أمر تدقيق المنازعات المتعلقة بها وتسويتها مما يقتضي
النظر فيه بمجلس البطريقخانه المختلط كما هو مقتضى أحكام المادة الثالثة
من نظامنامه البطريقخانه من الفصل المختص بوظائف أعضاء المجلس
المذكور الدائمين فالوصاية التي تظهر بتركة من يعقب ورثة صفار أو
كبار من المسيحيين متى كانت مصدق عليها من البطريق أو من المتره
بوليد أو البسبوس تكون معتبرة بالحكمة ومع استثناء الاراضي الاميرية
والاوقاف فكل ما كانت مشتملة عليه من المال أو الملك يصير تركه
للموصي له بها بلا وضع يد عليه وما يتوقع من المنازعات بين الورثة
أو وصي الورثة الصفار في شأن الوصاية أو فيما ينبعث عنها من جهة
اعتبارها وعدمه فكما انه ينبغي أن ينظر ذلك في مجلس البطريقخانه

بمحافظة أمتيازات البطاريخانات بتاريخ ٢٣ كانون الثاني سنة ١٢٠٦ ﴿٢٢٢٧﴾

المختلط بالاستانة العلية بمقتضى المادة الثالثة من نظاماتها فكذلك ينظر في مجلس المترولين بوليخانة بالولايات ويصير تنفيذ الاعلامات التي تصدر من المجالس المذكورة بدوائر الاجراء لدى الحكومة غير انه لما كان هذا القرار عائداً على طائفة الروم الارثوذكس فاذا كان بعض الورثة منسوب لطائفة غير هذه الطائفة او كان من التمية الاجنية او كانت الوصاية المصدق عليها محتوية على وقف او ارض من الاراضي الاميرية او شيء متنازع فيه مع احد من تبعة الدولة العلية او التبعة الاجنية فالداوي المنبثقة من مثل هذه الوصاية يكون النظر فيها من خصائص محاكم الدولة العلية

ولما كانت دروس المكاتب وجداولها جار تنظيمها او التصديق عليها من البطاريخانات والمترولين بوليخانات وهي المصدقة أيضاً على الشهادات التي تكون بايدي المعلمين والمعلمات فمن المقتضى معلومية الحكومة بها ولذلك يرى لزوم تفتيش التدريس بتلك المكاتب من طرف مفتشي المعارف او مديريها واذا رؤي انه جار اعطاء دروس مضرة او وجد بالمكاتب معلمين او معلمات ليسوا حائزين شهادات فتصير المخابرة مع الطريخانة او المترولين بوليخانة من نظارة المعارف ان كان ذلك بالاستانة العلية ومن الحكومات المحلية ان كان ذلك بالخارج ويمنع تدريس مثل تلك الدروس كما يصير تبديل اولئك المعلمين والمعلمات بغيرهم بواسطة البطاريخانة او المترولين بوليخانة

وحيث ان امتناع الرهبان عن أداء اليمين مثل سائر الناس عند حضورهم للشهادة في الامور الجزائية يحدث للاشكالات في امر المحاكم من عهد وضع اصول المحاكمات الجزائية للآن فالرهبان الذين يقتضي تحميلهم لاسباب أمور حقوقية او دعاوي جزائية تصير معاملتهم على موجب الفقرة النظامية التي وضعت لهذا الامر في تحميلهم للبطريكة او المتره بوليدخانة التي ينتسبون اليها على مقتضى موأدهم المذهبية اما ما كان من أمر توقيفهم ومحاكمتهم فان كان ذلك بسبب دين فيجري توقيفهم بالبطريكة او المتره بوليدخانة التي ينتسبون اليها كما كان جار قديماً أما القسيسون والرهبان الذين ينبغي استطاقهم ومحاكمتهم بالمحكمة العادية بامور جزائية فمذكرة الجلب التي يلزم اسداؤها من دوائر الاستطاق والمحاكم يقتضي تبليغها اليهم بواسطة البطريكة او المتره بوليدخانة ان كانوا بدار السيادة وبواسطة المتره بوليدخانة ان كانوا بالخارج بحيث تكون البطريكة او المتره بوليدخانة والبسقبوس تحت الجبورية في تسليم الراهب للحكومة عقب استلام مذكرة الجلب وان لم يؤدوا هذه الجبورية أو لم يمثل لها الراهب الصادرة في حقه مذكرة الجلب فيصير الرجوع بالطبع لحكم القانون في احضاره انما حين ثبوت التهمة وترتيب الجزاء لا يوضع التهم منهم في المحلات المعدة للحبس وتوقيف العوام بل يجري حجزه في مكان يليق بحاله وصفته بدائرة الحكومة كغيرهم من مرعي الخاطر ومن تثبت عليهم التهمة منهم وكانت من نوع الجنحة أو المخالفة

فحيث ان هذه الحالة لا يلزم عليها نزع صفته الروحانية فما يترتب عليه من جزاء الحبس ينبغي ان يمضيه في البطريقخانه او المترو بولييدخانه التي هو منسوب اليها واما اذا كانت التجريم المسندة اليه في مرتبة الجنابة فيصير وضعه بالاودة التي تخصص اليه بدائر الحكومة حين اتمام استنطاقه وبعد ثبوت التهمة وتوقيع الحكم عليه وسلب صفته الروحانية فما يترتب عليه من الجزاء القانوني ينبغي ان يمضيه بالحبس العمومي واذا وقع ما يخل النظام والراحة بمحل من الممالك الشاهانية فعلا ودعت الحالة لاعلان الادارة العرفية به فلحين ما تعرض الاحوال والاسباب الموجبة لذلك على ارباب المجلس الحربي انهم في اثناء اجراء محاكمة من يتوقع منهم جرائم بدون استثناء بداخل تلك المملكة ان يراعوا الاصول المبسوطة اعلاه في حق من يصير توقيفه وحبسه من القسيسين والرهبان وقد حصلت المذاكرة في ذلك بمجلس الوكلاء المخصوص واستنسب لديه ما ذكروا بالاستئذان صدرت الارادة السنية الشاهانية به واقتضى ترقية لدولتكم بامل الاهتمام في ايفاء المعاملة على الوجه المسطور

ترجمة

صورة التحريرات السامية العمومية الصادرة من الباب العالي بتاريخ

٢ شعبان سنة ١٣٠٨ { ١٩ مارس سنة ١٣٠٧ رومي }

لما كان من مقتضى القرارات المتخذة طبقاً لما صار اجراءه من التدقيقات والمذاكرات في ما التمس به بطريقه خانه الارمن من دوام المحافظة على امتيازاتها المذهبية وتأييداً للمحافظة على تلك الامتيازات الحائزة لها البطريقه خانه المذكورة بمقتضى براءات عالية ان مدلول فرمان البطريقية يقضي بعدم عزل ونفي من يكون حائزاً لصفة (مرخص خانه او) بسقبوس، مالم يصير الاستعلام من بطريق الطائفة عن صحة ما يتوقع من التškiيات في حقهم فمن الآن فصاعداً تجري معاملة كل مرخص خانه وكل بسقبوس بحسب تلك الاصول القديمة بحيث يستثنى منهم من يضبط بجريمة شهودة.

واذا دعت الحال لايقاف أحد الرهبان ومحاكته بسبب دين { أي لاسباب حقوقية } فيجري ايقافهم بالبطريقه خانه أو المرخصه خانه التي ينتسبون اليها كما كان جارياً قديماً اما القسيسون والرهبان الذين ينبغي استنطاقهم ومحاكمتهم بالمحاكم المدنية باسباب أمور جزائية فيقتضي تبليغ مذكرة الجلب أي { علم الطلب } التي يلزم اصدارها من دوائر الاستنطاق والمحاكم اليهم بواسطة البطريقه خانه ان كانوا بالالستانه وبواسطة المرخصه

خانة ان كانوا بالخارج حيث تكون البطريركخانة والمرخصه خانه
 مجبورة على تسليم الراهب المتهم للحكومة عقب استلام مذكرة الجلب
 وان لم تؤدي هذه المجبورية أو لم يمثل لها الراهب الصادر في حقه
 مذكرة الجلب فيصير الرجوع بالطبع لحكم القانون في احضاره انما
 لحين ثبوت التهمة عليهم وترتيب الجزاء في حقهم لا يوضعون في المحلات
 المعدة لحبس وتوقيف سائر الناس بل يجب حجزهم في أودعة تليق بشأنهم
 وصفتهم بدائرة الحكومة كغيرهم من مرعيي الخاطر ومن ثبتت عليهم
 التهمة منهم وكانت من نوع الجنحة والمخالفة فما دام ان هذه الحالة
 لا تستدعي نزع صفته الروحانية فما يترتب عليه من جزاء الحبس ينبغي
 ان يمضيه بالبطريركخانة أو المرخصه خانه التي هو منسوب اليها واما اذا
 كانت الجريمة المسندة اليه في درجة الجناية فيصير وضعه بالادوة التي
 تخصص اليه بدائرة الحكومة لحين تمام استنطاقه وبعد ثبوت التهمة
 وتوقيع الحكم عليه وسلب صفته الروحانية فما يترتب عليه من الجزاء
 القانوني يلزم ان يمضيه بالحبس العمومي واذا حدث ما يخل النظام والراحة
 فعلا بمحل من محال الممالك الشاهانية ودعت الحال لاعلان الادارة
 المرفقة به فلحين ما تندفع الاحوال والاسباب الموجبة لذلك على المجلس
 الحربي انه في اثناء اجراء المحاكمات بلا استثناء في حق أرباب الجرائم
 بداخل تلك المملكة يراعي الاصول المسرودة أعلاه في حق من يصير
 توقيفه وحبسه من القسيسين والرهبان

ثم حيث انه حاصل من الرهبان امتناع عن أداء الثمين مثل سائر الناس عند حضورهم للشهادة في الامور الجزائية وهذا الامتناع محدث للاشكالات في امر المحاكمة من محمد وضع اصول المحاكمات الجزائية للآن فالرهبان الذين يقتضي تخليفهم لاسباب حقوقية أو دعاوي جزائية تصير معاملتهم على موجب الفقرة النظامية التي وضعت لهذا الامر بتخليفهم في البطريقخانه أو المرخصه خانه التي ينتسبون اليها بالتطبيق على عوائدهم المذهبية

ولما كانت امور النفقات المتولدة عن مواد عقد الانكحة وفسخها جار رؤيتها من القديم بالبطريقخانه في الاستانة العلية او بالمرخصه خانه في الخارج فع مراعاة هذه المعاملة القديمة بعد الآن فالقرارات او الاعلامات التي تصدر بتقرير النفقات من البطريقخانه او المرخصه خانه كما انه كان معتاد رؤيتها بدوائر التنفيذ متى لم يكن هناك اعتراض ممن ينبغي تحصيل النفقة منهم فكذلك عند حصول المعارضة في حالة المعجز عن الاداء بدعوى ان ما قدر من النفقة كان زائداً الا وهي المسئلة الاشتكائية الاصلية { يحال استماعها والتدقيق فيها على البطريقخانه والقرارات الاخيرة التي تصدر منها بعد التدقيق سواء كان بتعديل السابق أو التصديق عليه تعد نهائية ولا ينظر فيها لاي دعوى ولا اعتراض ويجري اللازم فيها بدوائر التنفيذ وتعطى عنها تعليمات للمحاكم العدلية ومعلومات للمحاكم الشرعية لتوفيق الحركة على الاصول الجارية

في حق سائر المذيونين من هذا القليل

وحيث كان من الاصول الجارية قديماً ان يصير الاستعلام من البطريقخانة عن ارباب الموارث في دعاويهم التي تنظر لدى المحاكم الشرعية فمن الآن فصاعداً ايضاً تراعي هذه الاحوال ثم ولو انه لم يتكلم بشيء الى الآن في الصدقات الجارية اعطاءها من الناس برضاهم لانشاء وتعمير وادارة المآب والمكاتب وجميع المؤسسات المخصوصة بالطائفة لكن بما ان طبع تذاكر بهذه الوسيلة بلا رخصة وأخذ نقود من الاهالي ينافي الاصول المتخذة من طرف الحكومة السنية يعني انه من اللازم وقوف الحكومة على ما يجلب ويستحصل عليه من النقود بهذه الوسيلة من الاهالي فتى اراد رؤساء طائفة الارمن الرومانية جمع نقود من افراد الطائفة بموجب تذاكر مطبوعة لانشاء أو تعمير أو ادارة أي نوع من المؤسسات الخيرية يلزمهم بيان أسبابها وتعيين مقدارها للحكومة السنية واستدعاء رخصة بها مثل سائر رؤساء الطوائف وحينئذ تعطي لهم المساعدة اللازمة .

وبما ان المادة السادسة والاربعين المتعلقة بوظائف قوميون التأسيسات من نظامانة البطريقخانة مصرح بها عدم امكان انشاء أو تعمير كنيسة أو مكتب أو ما يماثل ذلك من الاماكن المذهبية في دار السعادة وحواليها مالم يكن بمعرفة ذلك القومسيون ورضاء المجلس الجسماني ومندرج فقرات مخصوصة بفرمان الاصلاحات العالي الصادر

في سنة الف ومائتين واثنين وسبعين هجرية قاضية بان { البطارقة
ومتروبوليدي { الطوائف يستأذنون من الباب العالي عما يقتضي انشاؤه
بجدداً من الكنائس والاسبتاليات والمكاتب والمدافن ومتى لم توجد
موانع ملكية يسمح لهم بالرخصة السنية وعلى هذا حصلت المساعدة في
مستدعيات المرخصين الموجودين بالولايات الشاهانية خصوصاً ما كان
منها تابعاً لدائرة { بطرقية { القدس الشريف { وفوتوغيكوسيه { سيدس
واختار الروحانية فمع مراعاة هذه القاعدة بعد الآن أيضاً يصير الاستفسار
من البطريقخانة عن مطالعاتها عند وقوع استدعآت من هذا القيل
من أفراد الطوائف الموجودين بالمحلات المنسوبة لبطرقية دار السمادة
وعلى مقتضى جواب البطرقية تجري المعاملة اللازمة

وقد استنسب ذلك بمجلس الوكلاء المخصوص وبلاستئذان عنه
صدرت الارادة السنية الشاهانية به وصار تبليغ بطريقخانة الارمن
باتقرارات المبحوث عنها من طرف نظارة العدلية والمذاهب الجليلة كما قد
اعطيت معلومات بهالمن يلزم وهذا لحضرتكم لاستكمال أسباب الاعتناء
باجراء المعاملات المتعلقة بالمواد المشروحة بولايتكم الجليلة وملحقاتها
توفيقاً للقرارات المرقومة افندم

ترجمة

صورة التحريرات السامية العمومية الصادرة من الباب العالي

سبق تبليغ دولتكم القرارات المتخذة تأييداً لمحفوطة الامتيازات المذهبية الحائزة لها كل من بطريقخانه الروم والارمن بمقتضى برآآت عالية وتوفيقاً لمالي منطوق الارادة السنية الشاهانية التي صدرت بعد الاستئذان بما استنسبه مجلس الوكلاء المخصوص بقطعتي التحريرات العمومية الصادرتين في ٢٧ جمادي الآخر و ٢١ شعبان سنة ١٣٠٨ وحيث ان ما ينبغي مراعاته من التهمدات المذكورة وتعين بالتحريرات العمومية السالف ذكرها من جلب واستنطاق وتوقيف الرهبان لاجل المواد الحقوقية والجزائية وتحليفهم اليمين عند الاقتضاء ومن دعاوي النفقات المتولدة من عقد وفسخ الانكحة يكون بالطبع شاملا لسائر الملل الغير مسلمة فقد استنسب اجراء المعاملة في مثل هذه الاحوال توفيقاً للاصول المذكورة وصار تبليغ ذلك لجهات الاقتضاء وهذا أيضاً لدولتكم لاجراء مقتضاء

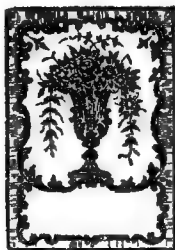
ترجمة

إفادة وارده لنظارة الداخلية من المية السنية بمصر

بتاريخ ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٠٨ نمرة ١٦

بناء على ما ورد من نظارة الداخلية بتاريخ ٤ شعبان سنة ١٣٠٨ بشأن ما حدث من الاشكالات في اجراء الاحكام المتعددة الصادرة بها الاعلامات من البطريقخانه الارمن الكاثوليك غائباً وحضورياً في الدعوى التي اقامتها الست روزينه بنت مارديروس ضد زوجها سليم فرج افندي القماضي بمحكمة طنطا الاهلية وطلب المخابرة مع جهة اللزوم لاجل الحصول على معرفة درجة الحدود الحائزة لها البطريقخانات فيما تصدره من الاعلامات والاحكام حتى بذلك تندفع المشا كل الحاصلة في تنفيذها كتب من طرف الحضرة الفخيمة الخديوية الى نظارة العدلية الجليلة بما لزم في ذلك فوردت مكاتبها بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٣٠٨ ومعهما ثلاث صور مطبوعة من التحريرات السامية العمومية الصادرة بتواريخ مختلفة

في شأن الامتيازات المذهبية الخاصة بطريقتنا الروم والارمن وما تقرر
 في شأنها اخيراً وما يتعلق بجلب الرهبان للمحاكم واستنطاقهم وتوفيقهم
 وتحليفهم على حسب دواعي الاحوال وما تقرر في دعاوي النفقات بحيث
 ان ذلك يكون عمومياً في حق الجماعات الغير المسلمين لاتخاذها دستوراً
 للممل في مثل هذه الاحوال وما هي الصور المذكورة مرسلة مع هذا
 لصوب سعادتكم لاجراء اللازم فيها حسب ما تقتضيه الحال افندم



تمت المعاهدات



(فهرست)

صفحة	
٢	مقدمة
٤	معاهدة فرنسا مع الباب العالي عام ١٧٤٠
٣٧	شروط السلم مع الجمهورية الفرنسية عام ١٨٠١
٣٩	وفاق مع فرنسا عام ١٨٣٩
٤٥	وفاق جركي مع فرنسا عام ١٨٣٨
٤٨	معاهدة تجارية مع فرنسا عام ١٨٦١
٥٦	تعريفة عمومية لرسوم الجمارك العثمانية مبرمة مع فرنسا عام ١٨٦١
٦١	معاهدة الباب العالي مع انكلترا عام ١٨٠٩
٨٨	معاهدة السلم مع انكلترا عام ١٨٠٩
٩٢	معاهدة تجارية وبحرية بين الباب العالي وانكلترا عام ١٨٣٨
١٠٠	معاهدة تجارية بين الباب العالي وانكلترا عام ١٨٦١
١١٣	معاهدة السلم بين الباب العالي ودولة ايران عام ١٨٢٣
١١٧	معاهدة السلم بين الباب العالي ودولة ايران عام ١٨٤٦
١٢١	وفاق بين نظارة خارجية الدولة العلية وسفارة ايران بالاستانة
	عام ١٨٧٥

١٢٧	التحريرات العمومية للسفارة الايرانية في عام ١٨٧٥
١٣٤	المعاهدة التجارية والبحرية بين الباب العالي والولايات المتحدة في عام ١٨٦٢
١٤٥	المعاهدة التجارية بين الباب العالي وروسيا في عام ١٧٨٣
١٧٨	المعاهدة التجارية بين الباب العالي واليونان في عام ١٨٥٥
١٩٠	معاهدة الصلح بين الباب العالي واليونان عام ١٨٩٧
١٩٩	معاهدة بلجيكا مع الباب العالي عام ١٨٣٩
٢٠٧	معاهدة بلجيكا مع الباب العالي عام ١٨٤٠
٢١٣	معاهدة ايطاليا مع الباب العالي عام ١٨٦٠
٢٢٥	معاهدة روسيا مع الباب العالي عام ١٨٦٢
٢٣٥	امتيازات بعض البطريركيات سنة ١٣٠٨ هجرية

اهلنا تصحيح اغلاط الطبع لما انها لا تخفى على القاري اللبيب



الكتب الآتي بيانها تطلب من ادارة المطبعة العمومية عصر

(مؤلفات يوسف بك آصف)

(مع بيان أتماتها)

فرنك

الطواى حول الارض في تمانين يوماً	٠٣
دات التفات	٠٣
تاريخ عام ١٨٨٧	٠٣
هو الباقي	٠١
تاريخ سلاطين آل عثمان الفحام	٢
دليل مصر لعامي ٨٩ و ٩٠	١٣
دليل مصر لعامي ٩٠ و ٩١	١٣
شرح القانون المدني جزء عدد ٢	١٢
مرآة المجلة وهي شرح مجلة الاحكام العدليه في جزئين	١٣
اصول النواميس والشرائع الحر الاول	٠٣
شرح قانون العقوبات جزء أول	٣
شرح قانون تحقيق الخنايات جزء أول	٣
المعاهدات الدولية مع الدولة العثمانية	٠٣
أشهر قصايا العصر مقتل المرأة ويتورسكا	٠١
الاجرومية مع اعراسها	٠١
لقطة المحلان	٢
مجموعة أشعار	٢
٧٠٠ مجموعة جريدة المحاكم في ٧ مجلدات	

على وشك النجاز

شرح قانون العقوبات المصري - الجزء الثاني
أصول النواميس والشرائع - الجزء الثاني

(مطبوعات أخاى)



فرنك	
٢	تهذيب الشبان
٣	لدر النفيس
٥	الاعجاز والابحاز
١٠	ديوان ابي التواس
٥	مجموعة التمديلات من عام ١٨٨٦ لاية ١٨٩٧



